أيار ٢٠٢٤ عدد ١٢٨ السنة العاشرة









اللواء الياس البيسري:

لئلا يهدّد النزوح السوري الأمن والإستقرار والسلم الأهلي

أرقام لا يبصرها العالم

- وزير الخارجية: اللاجئون السوريون اقتصاديون
- في معاني ليلة "الصفعة" الإيرانية
- تطويب البطريرك الدويهي نعمة للبنان
- داود الصايغ: أزمة أشخاص لا أزمة نظام

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام

تصميمها المثابرة حتى النهاية.



المديريّة العامّة
للأمن العام



الافتتاحيّة | بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

حذارِ الأمن

شكّل ملف النزوح السوري وانعكاساته على مجمل الاوضاع في لبنان عائقا اساسيا امام المسار الطبيعي الذي كان يجب ان تسلكه الدولة اللبنانية في ادارة شؤونها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية، ومواجهة تحديات العدو الاسرائيلي واطماعه المتعددة، وخطر المنظمات الارهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة. عدا انه كان عاملا سلبيا بامتياز على المستوى الامني من جهة، وفوضى المنافسة المهنية والعمالية والتجارية والتعليمية من جهة اخرى، وغيره من الاضرار الكبيرة التي بدأت تتكشف تبعاتها في اكثر من قطاع.

ان التطورات والاحداث الامنية التي تحصل، وآخرها مقتل موطنَين اثنين في قضاءي جبيل والشوف، معطوفة على جرائم اخرى مختلفة، مترافقة مع بث اجواء تحريضية نتيجة التشنج السياسي والتوتير المناطقي والشحن الطائفي والمذهبي، كادت ان تصل ومن دون ان ندري الى اخذ البلاد الى حافة السقوط في اتون الفتنة التي لا تزال ذكراها الاليمة راسخة في عقول اللبنانيين الذين دفعوا اثمانا باهظة في الارواح والممتلكات والهجرة والتهجير. كل هذه الاجواء اثبتت صحة ما كنا نرفع الصوت في شأنه منذ ان تبوأنا رئاسة المديرية العامة للامن العام من ان ملف الوجود السوري في لبنان لا يعالج تقنيا ولا لوجستيا او تمويليا، بل سياسيا بامتياز، وبقرار رسمي لبناني، وتعاون سوري - عربي، ودعم دولي من منظمة الامم المتحدة ومجتمع المانحين والمموِلين.

داخليا، اثّر الوجود السوري في لبنان بشكل مباشر على مقدرات الدولة التي تعاني اصلا من انهيارات اقتصادية وادارية، وقد تُوِّج سقوطها المريع في خريف العام 2019. عدا عن الاستنزاف في قطاع المياه والكهرباء والطبابة والتعليم، ومشاركة اللبنانيين في الاستفادة وبنسبة كبيرة من دعم الخزينة للمواد الغذائية والتموينية.

اما خارجيا فإن الامم المتحدة التي تقوم بتمويل اقامة النازحين السوريين في لبنان وليس في بلادهم، ادخلت المجتمع الدولي شريكا رئيسيا في هذا الملف من حيث مساهمته الفعلية والمباشرة في تثبيت هذا الوجود على ارض لبنان، خصوصا عندما قرر المجتمع الدولي حصر الدعم المادي واللوجستي، وتقديم الخدمات الطبية والتربوية والاسكانية، ومشروعات البنى التحتية في مناطق المجتمعات المضيفة في لبنان بدلا من تقديمها لهم في سوريا.

ان الامن العام يفاخر ويؤكد انه استنادا الى صلاحياته، يقوم بواجباته كاملة بالنسبة الى ضبط قيود السوريين الموجودين على الاراضي اللبنانية وقوننة اقاماتهم استنادا الى نظام الاقامة، او لجهة تسوية اوضاع المخالفين منهم ليتمكنوا من العودة الى بلادهم بطريقة شرعية وتطبيقا للقوانين، مع وضع خطط وبرامج تساعد في عودتهم الى ديارهم.

منذ ان دخلت اول قافلة من النازحين ارض لبنان في العام 2011 غابت المعالجات السياسية عن هذا الملف واصبح في عهدة المجتمع الدولي الممثل بمنظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. استنادا الى هذا الواقع، وبعدما اضحى هذا الملف عبئا كبيرا على لبنان، فإن المديرية العامة للامن العام لن تألو جهدا في مواصلة العمل لايجاد الحلول المناسبة وتحضير الاليات الكفيلة لحل هذه المعضلة. لكن اذا لم تقترن كل هذه الحلول بقرار سياسي لبناني رسمي واضح، وبدعم امني صريح، وبتعاون سوري مثمر، سيبقى لبنان يعاني من تداعيات هذا الملف وعلى المستويات كلها.

ان الامن العام لا يمكنه وفق النظام والقانون ان يذهب الى اجراءات تنفيذية في ملف النزوح خارج القرار السياسي الموحد النابع من الارادة اللبنانية الجامعة، كونه جهازا تنفيذيا، وسلطة انفاذ القوانين، وعندما توكل اليه اي مهمة فانه لن يتلكأ على الاطلاق في تنفيذ القرارات بحذافيرها وبحرفية ومهنية عاليتين.

ان الوضعين الدولي والاقليمي يوجبان علينا تحصين لبنان امنيا من كل الارتدادات التي قد تنتج من ازمات المنطقة، والواجب يقضي ان نعمل سويا كي لا يتحول ملف النزوح السوري الى قضية تهدد الامن والاستقرار والسلم الاهلي.

حذار المغامرة بالامن لأن ناره ستحرق الجميع، سوريين ولبنانيين.





الفهرس



أيار ٢٠٢٤ عدد ١٢٨ السنة العاشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام
ثمن النسخة 5000 ل. ل.
الاشتراك السنوي للأفراد 150،000 ل.ل.
للمؤسسات 300،000 ل.ل.

رئيس شعبة مجلة الامن العام
الرائد علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام,
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

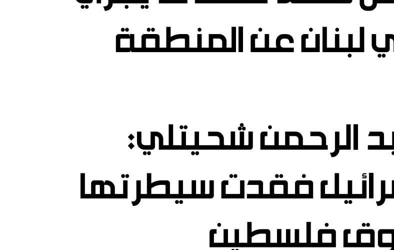
تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة










الملف

جورج شاهين

وزير الخارجية: أزمة النازحين تهدّد حيثية وجودنا واللاجئون السوريون إقتصاديون وليسوا سياسيين

تقدّم ملف النازحين السوريين ما عداه من القضايا لينافس تطورات العدوان الاسرائيلي على غزة وانعكاساته على جنوب لبنان. وهو ما ترجمته هجمة الاتحاد الاوروبي في اتجاه لبنان تزامنا مع لقاء باريس الذي جمع الرئيس ايمانويل ماكرون برئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي وقائد الجيش العماد جوزف عون

يترافق ذلك مع المبادرة التي ستطرحها قبرص في المؤتمر الثامن لدعم النازحين في بروكسل المقرر عقده في نهاية ايار الجاري، المخصص لمساعدتهم في اطار مواجهة الهجرة غير الشرعية وما يمكن ان يقدمه الاتحاد للبنان. في محاولة مقاربة هذا الموضوع تحدث وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب الى "الامن العام" عما يجري التداول به من افكار تقدم بها مسؤولو الاتحاد تأسيسا لتفاهم مع لبنان. هو العائد من زيارة عمل الى اليونان لمعالجة تداعيات الازمة وسعيا الى استقطاب دعم دول الاتحاد لعودة النازحين بعد تصنيفهم كلاجئين اقتصاديين.

■ ما هو الجديد الذي عكسته المناقشات الجارية في شأن ملف النازحين السوريين؟ وهل من خطوات عملية يمكن ان ينتهي اليها التحرك الاوروبي في اتجاه لبنان؟

□ صحيح هناك افكار جديدة وايجابية طرحتها علينا المفوضية الاوروبية في الفترة الاخيرة. افكار تتناول قضايا عدة تتعلق بالتعاون القائم في ما بيننا، من بينها معالجة الوجود السوري. لقد بذلنا جهودا كبيرة في اوروبا والعالم للتوصل الى هذه المرحلة وتوفير القناعة الاوروبية من اجل الاعتراف معنا بأن الوجود السوري خطر على حيثية لبنان، وعلى لبنان الوطن الذي نعرفه. وقد بدأوا التفكير بنوع من المساعدة التي لن نكشف عنها في الوقت الراهن في انتظار توفير الاجماع الاوروبي في المؤتمر الذي ينظمه الاتحاد في نهاية الشهر الجاري في بروكسل والمخصص لمساعدة النازحين السوريين.

■ التقيت المفوض الاوروبي لشؤون الجوار والتوسع اوليفر فارهالييبان في زيارته الاخيرة الى لبنان، ما هو الجديد الذي حمله؟

□ ليس هناك من رزمة شروط او مبادرة متكاملة. ما عرض علينا مجرد افكار تنتظر رأينا واجوبتنا من اجل تكوين اقتراح متكامل يتناول الازمة من جوانبها المختلفة. اتفقنا على ان تبقى قيد المناقشة الى ان تكتمل ظروفها للتفاهم عليها وهي عملية لا تنتهي في زيارة ولقاء.

■ الفريق الاوروبي الذي زارنا هو من عقد التفاهمات مع كل من تونس ومصر في شأن ملف الهجرة غير الشرعية، فهل من اوجه شبه بين ما طرح علينا وما توصلوا اليه معهما؟

□ ليس هناك اي وجه شبه بين ما هو معروض علينا وما تم الاتفاق في شأنه مع كل من مصر وتونس. ما يجب توضيحه ان ما يعنيهما يتصل بمصير اللاجئين، فيما نحن نرغب في نقلهم من لبنان. وهي امور مختلفة في شكلها ومضمونها واهدافها وهناك فوارق كبيرة تحول دون اي جدول مقارنة مع ما نعانيه.

■ عبّر المفوض الاوروبي لشؤون الجوار والتوسع عن تفهمه للصعوبات الكبيرة التي نواجهها، ووعد بالتخفيف من الضغوط، فما الذي يعنيه ذلك؟

□ اراد ان يؤكد لنا ان الاتحاد الاوروبي يتفهم وضعنا، وان سعيهم متواصل الى خفض حدة التوتر في المنطقة، وان واحدة من ادواتها تتعلق باللاجئين والنازحين في معزل عن الحرب. لم يتحدث عن الحرب القائمة رغم انني اشرت الى ما اضافته على مشاكلنا الكبرى. نحن نعاني من مشكلتين كبيرتين: ما تحدث عنه وما نعترف به وهو يتعلق باصلاح الدولة ومعالجة الوضع الاقتصادي والمالي، والحرب في غزة والجنوب وازمة النازحين والترددات التي عكستها علينا وعلى المنطقة. ابلغته بصراحة اننا نعتبر ان قضيتهم هي الاولى بالنسبة الينا لانها تقرر مصيرنا وتهدد حيثية وجود لبنان.

■ ما الذي جناه لبنان من التحرك الاوروبي، وتحديدا بما تقرر لدعم الجيش وانتشاره في الجنوب وفق القرار 1701 ودعم الادارات العامة لضمان وجود الدولة وفعاليتها؟

□ لنكن واضحين، الحديث الذي تردد عن قرار اتخذ في الاجتماع الاخير للاتحاد الاوروبي غير دقيق، فالاتحاد لم يتخذ اي قرار. التبس الامر على بعض مَن لا يفهمون الية العمل في الاتحاد. المفوضون لا يستطيعون اتخاذ اي قرار يحتاج الى اجماع دول الاتحاد الـ27 . لذلك، ان اقصى ما يمكنهم اصدار بيان او موقف يدعم ويرحب بأي تطور ايجابي يؤدي الى دعم الجيش ويوفر الامن في المنطقة، كذلك التعبير عن تفهمهم وتحسسهم بالمصاعب التي تواجهنا وحاجتنا الى وقف النار. هذا لا يعني قرارا ولا يتعدى تفهم وضعنا ومساندتنا.

■ بذلتم جهدا كبيرا منذ التجديد للقوات الدولية في آب الماضي، وسعيت لدى الاتحاد الاوروبي الى تأمين الاجماع لمساندتنا في شأن النازحين السوريين وكان لكم تصنيف خاص لمواقف دولهم، فهل تغير الوضع؟

□ نعم هناك تغيير في مواقف بعض الدول الاوروبية، فما يعبر عنه الاتحاد اليوم من اهتمام يترجم التحولات في حكوماتهم. فالمفوضون في الاتحاد لا يمكنهم خوض غمار اي تجربة من دون ان تعكس مواقف حكوماتهم، خصوصا لدى الدول الكبرى المعنية. اذا قيل



وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب.

ان فرنسا كانت تعيق الاجماع، فقد عبرت في الفترة الاخيرة عن ليونة تبشر بالخير. لذلك، نحن نسعى الان من اجل الفصل بين قضايا النازحين او اللاجئين وبين السياسة. سياساتهم تجاه الرئيس السوري بشار الاسد يجب ان لا تنعكس عليهم، فهم لاجئون اقتصاديون وليسوا سياسيين. معظم من لديهم مشكلة مع سوريا وحكومتها رهن هربهم من الخدمة العسكرية، وهي مشاكل داخلية يمكن معالجتها، ومنها استبدال الخدمة الاجبارية بتعويضات مالية، خصوصا اذا اضطروا الى الفرار خارج بلاده. فعائلات مَن قتلوا في الحرب لن يقبلوا باعفاء الباقين من مواطنيهم من الخدمة العسكرية.

■ زرت اثينا واجريت مقارنة تحدثت فيها عن ازمات مشتركة تعاني منها دول حوض المتوسط، ما الذي قادك اليها؟

□ جميعنا كدول في حوض المتوسط لنا معاناة مشتركة، وربما معاناتنا اكبر واكثر تعقيدا وتشعبا. علينا التنبه الى بعض المفارقات، فاليونان مثلا لديها معاناة مستدامة مع الهجرة غير الشرعية واللاجئين من دول عدة وهي تستقطبهم كما الجزيرة القبرصية، وقد عبروا عن مخاوف نجمت عن هذه الظاهرة الكبيرة.





في ايطاليا ومالطا ايضا، لا تقتصر على النازحين من لبنان لانها مقصودة من دول شمال افريقيا، كما في اسبانيا وتلك التي طالت البرتغال رغم انها من خارج دول حوض المتوسط. لذا عند البحث فيها نرى المعاناة عينها، وكذلك الحلول المطلوبة، وهي مختلفة عن معاناة دول اوروبا الشمالية. اما بالنسبة الى نازحي اوكرانيا فهم اوروبيون وقد تم استيعابهم.

■ الى جانب المتابعة الاوروبية هل يمكن القول ان هناك متغيرات سورية تؤدي الى استعادة مواطنيها؟

□ ليس لدى سوريا اي مشكلة لاستعادة نازحيها ولا تستطيع منع عودتهم، خصوصا ان كانوا لاجئين او نازحين اقتصاديين وليسوا سياسيين. فمن بين مَن هربوا لاسباب امنية من الحرب تحولوا الى نازحين اقتصاديين لا تمنع القوانين السورية عودتهم. تقول احصاءات الامن العام انه وخلال شهر واحد ينتقل اكثر من 150 الف سوري بين البلدين، وهم في معظمهم يملكون بطاقات اقامة وعمل شرعية وهؤلاء ليسوا سببا في المشكلة. ذلك انه بسبب ما تعانيه سوريا من ازمة اقتصادية لا تتوافر لهم فرص العمل فيعودوا الى لبنان. الاسوأ ان هناك لبنانيين يساعدونهم للهرب الى لبنان، وهم متمسكون بالعامل السوري في مصنعه او في ارضه، واذا ارتكب احدهم جريمة عادية يتدخل اللبناني للافراج عنه. لذلك، فان المطلوب منا نحن كلبنانيين ان نكون صادقين في التعاطي مع هذه الازمة ولا يجب ان تتحمل الحكومة المسؤولية منفردة، فيما المطلوب ان نتعاون كمواطنين معها لمعالجة هذه القضية.

■ ما هي نسبة السوريين الذين يمتلكون اقامة وبطاقة عمل شرعية قياسا بما تحويه المخيمات؟ وكيف تسمح المنظمات الاممية بمخالفة قوانينها بالنسبة الى لاجىء يتقاضى تعويضا ويعمل بطريقة غير شرعية؟

□ ليس لدي احصاء دقيق. مطلوب ان نتعاون مع القوى الامنية لملاحقة المخالفين وترحيلهم، وهم ممن لا يملكون اوراقا ثبوتية وقانونية. لكن المشكلة، انه وان خرج بعضهم من الباب يدخل من الشباك. على كل حال ان عمل من ينال تعويضا امميا قد لا يعد مخالفة، ولكن اذا كان في امكانه الانتقال بين سوريا ولبنان يجب ان يحرم من المساعدة المالية.

■ انت عضو في اللجنة الوزارية الخماسية التي شكلتها القمة العربية في قمة الرياض ما الذي تحقق لاعادة النازحين من دول الجوار السوري؟ وهل من تأثير لاحداث غزة على مهمتكم؟

□ قمنا بزيارة واحدة الى دمشق ولم نقم بأي نشاط آخر منذ فترة. ما يمكنني الاعلان عنه اننا سنلتقي في بغداد في الثامن من ايار الجاري لمتابعة ما بدأناه من جهد في الاتجاه الذي نسعى اليه وما زلت انتظر جدول الاعمال. لا اعتقد ان هناك اي علاقة باحداث غزة، فهي ◄



لا تحول دون انجاز مهمتنا، ومنذ ان شكلت اللجنة ما زلنا نتواصل ولو بشكل متقطع.

■ وجه الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليديس لوما قبل ايام الى الاتحاد الاوروبي على دوره في مواجهة الهجرة غير الشرعية في الشرق الاوسط، فهل من فارق بين هذه الازمة واللاجئين؟

□ هم قالوا ان من اكبر اوجه هذه الهجرة غير الشرعية وتداعياتَها ما يعكسه النزوح السوري. لذا يجب فعل المزيد ليلعب دورا قياديا وجيوسياسيا افضل، لكي نكون قادرين على التعامل مع ازمتين او ثلاث في الوقت نفسه.

■ ما هو تفسيرك لما تعرضت له قبرص من انتقادات من مؤسسات اممية حين اعادت قوارب النازحين الى لبنان؟

□ علينا ان ننتبه الى امر مهم، وهو ان قبرص اعادت القوارب الى لبنان فيما كانت في المياه الدولية ولم تدخل مياهها الاقليمية، لذلك لم يرتكبوا اي خطأ يحرمه القانون الدولي. نحن طلبنا منهم اعادتهم فورا من حيث اتوا، اي الى الاراضي السورية مباشرة وليس الى لبنان، لكنهم لم يفعلوا.

> **لا رزمة شروط او مبادرة اوروبية متكاملة بل مجرد افكار**

■ هل لديك اي امل في وجود توجه اوروبي لفرز المناطق الامنة في سوريا عن غيرها وتسهيل العودة اليها؟ وما الذي يحول دون انتقالهم الى دولة ثالثة؟

□ هذا اقتراح مطروح على الطاولة، لكن الاهم ان يعتبروا هؤلاء لاجئين او نازحين اقتصاديين. وهو امر يسهل عودتهم دون اي شروط دولية اذا اعتبروا من هذا الصنف الاقتصادي وليسوا لاجئين سياسيين. ففي حال كان النزوح سياسيا عليك ان تسأل عن رأي العائد وموافقته مسبقا وليس ترحيله. في بعض الدول الاوروبية وضعوا في مخيمات ومناطق عازلة، وقدموا الغذاء والماء لاشهر يمكن خلالها من نقلهم الى دولة اخرى ان رفضوا اعطاءهم حق اللجوء السياسي. اما في مسألة نقلهم الى دولة ثالثة، فان الامور متعثرة. فالتجربة البريطانية التي قررت نقل اللاجئين لديها الى رواندا فريدة وليس لها شبيه، وقد وفروا تكلفة انتقالهم وتوطينهم فيها بعدما انجزوا اتفاقا يترجم حجم العلاقات الاقتصادية والمالية المميزة بينهما.

■ ما رأيك في مطالبة البعض الاقتداء بالتجربة البريطانية؟

□ ليست لدينا القدرات البريطانية ولا العلاقات التي تسمح لنا بمثل هذه التجارب الكبيرة وتحمل كلفتها، ولا تجوز المقارنة بين قدراتنا وقدراتهم.

■ هل فشل لبنان في اقناع المؤسسات الامية بنقل مساعداتها للنازحين من لبنان الى سوريا؟

□ ما زلنا في صلب المفاوضات المتصلة بهذا المطلب، ولهذه الغاية نحن امام الامتحان. مشكلتنا مع هذه المنظمات انها بنت امبراطوريات في لبنان وان قسما كبيرا من اموالهم مخصصة لكلفة الاجور والخدمات الادارية وادارة المشاريع برفاهية مطلقة، لذلك ليس من السهل اقناعهم بمثل هذه الامور.

الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

ما هي خارطة الطريق لإعادتهم إلى بلادهم؟
النزوح السوري يهدّد ديموغرافيّة لبنان ويُكبّده أضرارًا

بات ملف النازحين السوريين يهدد ديموغرافية لبنان وهويته، في ظل تزايد الاعداد عبر المعابر غير الشرعية، وذلك بعد تنامي الانهيار الاقتصادي في بلادهم. فلا خطة واضحة المعالم لاعادتهم الى سوريا، فيما يتكبد لبنان المزيد من الاضرار المادية، في حين تطلب الامم المتحدة من الحكومة اللبنانية التريث في اتخاذ القرارات

جمع ملف النازحين السوريين تقاطعا في المواقف السياسية نتيجة ضغط الناس والمعاناة الاقتصادية، واجمع الكل رغم التباينات، على ضرورة انهاء هذا الملف الشائك عبر وضع خطة عامة مشتركة تؤدي الى اعادتهم الى بلادهم. وتم التأكيد من مجمل الاطراف السياسيين على عدم قدرة لبنان على التحمل بعدما تضاعفت شكاوى الناس من النازحين الذين بدأوا يستولون على وظائف معينة وعلى انواع من المهن في الصناعة والتجارة وغيرها. لقد اصبحت مسألة النزوح اصبحت عبئا على البلد الذي ينتظر حلولا استرتيجية تنتشله مما يتخبط فيه.

"الامن العام" حاورت ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن، والمشرفة العامة على خطة لبنان للاستجابة للازمة والمستشارة الاولى لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة علا بطرس، حول الحل في ظل عجز الدولة عن الحلول في المدى المنظور.

فرايسن: المفوضية لا تعرقل عودة اللاجئين الى سوريا

■ ما هي مهمة المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

□ المفوضية منظمة عالمية تكرس عملها لانقاذ الارواح، وحماية الحقوق، وبناء مستقبل افضل للاشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات والاضطهاد. وانسجاما مع ولايتها العالمية، تلتزم المفوضية تقديم الدعم الى الحكومات المضيفة في استجابتها لازمات اللاجئين. في لبنان، يتمثل دور المفوضية في مساعدة الحكومة اللبنانية والمجتمعات المحلية في استضافتها اللاجئين. تعمل المفوضية داخل لبنان من خلال تعاون وثيق مع الحكومة اللبنانية ووكالات الامم المتحدة والعديد من الشركاء الوطنيين والدوليين، لتوفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والاشخاص عديمي الجنسية والمجتمعات المحلية اللبنانية ومساعدتهم. كما يقدم مكتب المفوضية في لبنان الى الحكومة اللبنانية الدعم المباشر وانشطة تنمية القدرات والمشورة الفنية.

■ ما هي خطتكم تجاه النازحين السوريين؟

□ لا يزال لبنان البلد الوحيد في العالم الذي يستضيف اكبر عدد من اللاجئين مقارنة بعدد سكانه. ولا تزال المفوضية ملتزمة مواصلة تعاونها الحيوي مع الحكومة اللبنانية والشركاء من اجل تلبية حاجات الشعب اللبناني والاستجابة لشواغله. نحن لا نتوانى في هذا الصدد عن مطالبة المجتمع الدولي بدعم هذه الجهود، في حين يستمر البحث عن حلول دائمة للاجئين السوريين. لطالما كنا شفافين في موقفنا. المفوضية لا تعرقل عودة اللاجئين الى سوريا، فيما نأمل في ان تكون الحلول الدائمة والعودة الامنة ممكنة لاكبر عدد من اللاجئين. ان تهيئة ظروف اكثر ملاءمة داخل سوريا امر بالغ الاهمية في هذا السياق، لذا نسعى كمفوضية للمساهمة في تسهيل مثل هذه الظروف، غير اننا ندرك ايضا بأن ثمة تحديات كبيرة تتجاوز نطاق عملنا الانساني. كما نستكمل تعاوننا بشكل وثيق مع المديرية العامة للامن العام في لبنان. فتقوم المديرية بدورها، بالنيابة عن الحكومة اللبنانية، بتسهيل عودة السوريين الذين يعربون عن رغبتهم في العودة الى سوريا ويتسجلون لدى الامن العام بهدف القيام بذلك. في حين ان عمليات العودة التي تيسرها المديرية العامة للامن العام، هي من مهام المديرية، وبالتالي ليست تابعة للمفوضية التي تشارك فيها وتتعاون بشكل وثيق مع الامن العام والجهات الاخرى للتواصل مع اللاجئين وتقديم المشورة اليهم، عندما يكون ذلك ممكنا، كذلك التواجد في نقاط المغادرة قبل عودتهم. على الرغم من التحديات المستمرة، من الضروري المحافظة على ظروف وعلاقات بناءة في لبنان حتى لا تزداد جوانب الضعف لدى جميع المجتمعات، وتتم تلبية الحاجات الاساسية للبنانيين واللاجئين الاكثر ضعفا.

■ ما هو عدد اللاجئين الذين اعيد توطينهم في بلدان ثالثة؟

□ المفوضية، بموجب نظامها الاساسي وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، مكلفة تنفيذ عمليات اعادة التوطين في بلدان ثالثة كحل دائم واحد من الاهداف الرئيسة للميثاق العالمي في شأن اللاجئين (The Global Compact on Refugees). تسمح باعادة التوطين الى بلدان ثالثة بتقاسم المسؤولية واظهار التضامن مع البلدان المضيفة، لاعداد كبيرة من اللاجئين، مثل لبنان، الا انها تعتمد على الحصص التي تتلقاها المفوضية من بلدان اعادة التوطين.

وكعدد اجمالي، منذ العام 2011 وحتى نهاية العام 2023، تمت اعادة توطين حوالى 100 الف لاجئ من لبنان في بلدان ثالثة. في العام 2023 وحده، غادر لبنان 8,985 لاجئا الى بلدان مختلفة بما في ذلك الارجنتين والمانيا وايرلندا وايطاليا واوستراليا واسبانيا وبلجيكا ورومانيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والنروج وهولندا والولايات المتحدة. في العام 2023، تم تسجيل زيادة بنسبة 9.25% في حالات المغادرة الى بلدان ثالثة مقارنة بالعام 2022 . حتى هذا التاريخ من العام 2024، تمت اعادة توطين 984 لاجئا في بلدان ثالثة.

■ الى اي مدى تتعاونون مع الحكومة السورية؟

□ تعمل المفوضية مع كل الجهات المعنية، بما فيها الحكومة السورية والحكومة اللبنانية وغيرها من البلدان المضيفة المجاورة والمجتمع الدولي، من اجل تذليل المخاوف التي يعتبرها اللاجئون عقبات امام عودتهم باعداد كبيرة. في داخل سوريا، كثفت المفوضية والهيئات الشريكة دعمها للمجتمعات المحلية التي تستقبل العائدين. ويتضمن النهج المتبع برامج مساعدات ملموسة وعملية في مجالات عدة، كالمأوى والمساعدة القانونية والاستحصال على الوثائق المدنية.

■ هل تواجه المفوضية تحديات في التمويل؟

□ تواجه الامم المتحدة، ومعها المفوضية، تحديات تمويلية كبيرة. نتيجة لذلك، سيضطر كل من المفوضية وبرنامج الاغذية العالمي في العام 2024 الى تقديم المساعدات النقدية والغذائية لـ88 الف عائلة لاجئة اقل من العام 2023، مما يعكس انخفاضا بنسبة 32% في عدد العائلات المستفيدة. كما سيتم وقف المزيد من هذه المساعدات اعتبارا من شهر ايار 2024. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، نواصل كمفوضية تكريسنا لجهودنا الحثيثة في تبادل الوقائع حول الحاجات، وفي مساعي الشراكة، وتعبئة الموارد لضمان عدم انخفاض مستويات التمويل بشكل اكبر في هذه المرحلة الحرجة.

■ ما هي خططكم المستقبلية؟

□ المفوضية باقية على التزامها كونها شريكا داعما وشفافا وايجابيا للبنان. فهي تواصل دعوتها الى حشد المزيد من الدعم للبنان وتعبئة الجهود لضمان الاستمرار في تلبية حاجات الفئات الاكثر ضعفا في لبنان والتصدي لشواغلهم على الرغم من شح الموارد. اضافة الى ذلك، نؤكد كمفوضية على اهمية قيام المجتمع الدولي باعطاء الاولوية للحلول الدائمة من اجل ضمان الحماية الدولية للاجئين والمساعدة في تخفيف الحِمل عن كاهل لبنان.



ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن.



نضمن الحماية الدولية للاجئين والتخفيف من الحمل عن كاهل لبنان

بطرس: نحض الجهات المعنية على تسجيل ولادات النازحين

■ ما هي اعداد النازحين السوريين في لبنان؟

□ اطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية الخطة الوطنية لتسجيل ولادات النازحين السوريين، بالتشاور والتعاون مع شركاء اساسيين كوزارة الداخلية والبلديات ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرين، لاتخاذ وتنفيذ مجموعة من الاجراءات والخطوات، منها الاتفاق على اصدار نموذج موحد لشهادة الولادة التي تعتبر وثيقة مهمة لتثبيت الولادة من قبل الطبيب او القابلة القانونية مما يمكن النازح من تسجيل الولادة لدى مختار البلدة او المنطقة، فضلا عن التعاون مع المحكمة الشرعية في خصوص تسجيل الزواج حيث ان تدني نسبة تسجيل عقود الزواج للنازحين السوريين كان كبيرا، وهذا ما كان يحول ◄

دون تسجيل ولاداتهم. في العام 2018، كانت نسبة تسجيل الزواج في سجل الاجانب للنازحين السوريين 20% لترتفع هذه النسبة تباعا في العام 2023 الى 37%. اضافة الى تدريب الفريق التقني التابع للوزارة عبر خطة لبنان للاستجابة للازمة من قبل الفريق القانوني لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على مخاطر مسألة عديمي الجنسية (مكتومي القيد)، مما خول الفريق القيام بزيارات ميدانية الى مخيمات النازحين والمباني الجماعية للتوعية على مخاطر عدم تسجيل الولادات والمراحل المرتبطة بها، وكذلك الاحالة على الجمعيات الشريكة للحصول على الدعم القانوني والمتابعة الشهرية للتقدم الحاصل. يذكر ان نسبة تسجيل الولادات في العام 2018 في سجل الاجانب، بلغت 21% ثم ارتفعت تباعا لتصل الى 41% عام 2023. كما قام فريق خطة لبنان في الوزارة بتوضيب الملفات الورقية بشكل آمن بعد ان كانت معرضة لمخاطر التلف بحكم مرور الزمن. اما الانجاز النوعي، فكان عبر ارشفة الوثائق ضمن قاعدة بيانات الكترونية متطورة مع مراعاة مبادىء حماية الخصوصية. يذكر ان قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية تضم حوالى 243 الف ملف حيث تم الانتهاء من الارشفة في محافظات الشمال، بيروت، جبل لبنان والجنوب، فيما العمل مستمر للانتهاء من محافظة البقاع وبعلبك الهرمل.

■ ماذا تتضمن خطة تسجيل الولادات؟

□ يذكر ان خطة تسجيل الولادات هي كناية عن مجموعة من الانشطة لاستهداف المسجلين وغير المسجلين من الولادات، مع الامل في تنفيذ المشروع المتفق عليه مع الشركاء في القريب العاجل. نشير ايضا الى ان ظروف خارجة عن ارادة الشركاء اخرت تطبيق تسجيل الولادات بمساعدة المختار، ومن اهمية هذا المشروع هو رصد الولادات غير المسجلة مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الاجتماعية. بناء على ذلك، نحض الجهات المعنية على تسجيل ولادات النازحين السوريين نظرا الى المخاطر الناجمة عن ذلك، سواء بحرمان الطفل السوري من جنسيته وحماية



المستشارة الاولى لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة علا بطرس.



التمويل الدولي في انخفاض مستمر وقد بلغ اخيرا 37%

دولته وعودته اليها في مرحلة لاحقة، وكذلك في الحد من اعباء النزوح على لبنان.

■ كيف يؤمّن التمويل الدولي لهؤلاء النازحين؟

□ عدد النازحين السوريين وفق خطة لبنان للاستجابة للازمة هو مليون ونصف مليون نازح. يتأمن التمويل من المجتمع الدولي عبر وكالات الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني للتدخلات الانسانية للفئات الاكثر هشاشة ولدعم المجتمع اللبناني المضيف بمشاريع تنموية، مع الاشارة الى ان الوزارة لا تحصل على التمويل للقيام بأية مشاريع او انشطة، بل يقتصر دورها على امرين:

1- تنفيذ السياسة العامة التي وضعتها الحكومة في المحافظة على استقرار لبنان ورصد البرامج واهدافها ومتابعة انشطة الجمعيات، فضلا عن ادارة القطاعات الخمسة بما يتوافق مع توجيهات الحكومة التي تديرها بالشراكة مع الوكالات الاممية المعنية وهي: الحماية وضمنا حماية الطفل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، سبل العيش، المساعدات الاساسية، الاستقرار الاجتماعي والايواء. نشير الى ان لبنان غير موقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 او بروتوكول 1967 وهو يتعامل مع الازمة من ضمن خطة لبنانية، بما يتلاءم مع السياسة الوطنية بمنع برامج الاندماج والانصهار الاجتماعي، وتطبيق القوانين مع مراعاة مبادىء الحماية الدولية والتزاماته تجاه القانون الدولي الانساني.

2- تنفيذ الانشطة الميدانية بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرهما وفق الاختصاص والمهام، لاسيما في كل ما يتعلق بالحماية ويرتبط بانتهاكات حقوق الانسان، الاخلاءات، حالات الطوارىء (الشتاء، الحرائق).

■ هل يكفي التمويل الحاجة المطلوبة؟

□ التمويل الدولي في حالة انخفاض مستمر حيث بلغ 37% عام 2023، مع ان الحاجات في تزايد مستمر، فضلا عن ارتفاع كبير في نسب الفقر لدى السكان الذي بلغ 82% ونعني به الفقر المتعدد البعد الذي طاول مناحي الحياة الكريمة في السكن، الصحة، التعليم والامن الغذائي، وكل ذلك يعرض امن لبنان الاجتماعي لمخاطر الفوضى وعدم الاستقرار.

الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

تفعيل ملف إعادة النازحين خارجيًا وداخليًا وخطوات تنفيذيّة تكليف اللواء البيسري التواصل مع سوريا وإعادة المساجين

عاد ملف اعادة النازحين السوريين بقوة الى واجهة الحدث بعد تفاقم المشكلات الامنية والاقتصادية والمعيشية والمناطقية من جراء انتشارهم الكثيف في كل المناطق. وقد اعادت الحكومة اللبنانية تكليف المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ملف تنظيم عودة النازحين السوريين، لاسيما لجهة ترحيل المساجين السوريين الذين تتجاوز نسبتهم 30 في المئة من مجموع المساجين، بالتنسيق مع السلطات السورية

سبق للواء الياس البيسري ان زار سوريا اكثر من مرة، منفردا وضمن اللجنة الحكومية التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة وزير الخارجية عبدالله بوحبيب، للبحث في تنسيق آليات العودة الامنة، وتم التوصل الى خطوات محددة لكن لم يجر تنفيذها جميعها، نظرا الى الظروف التي حالت دون ذلك. في خلال الشهر الماضي، جرت اعادة طرح موضوع اعادة النازحين السوريين خارجيا بزيارات رئيس الحكومة ووزير الخارجية وزيارات عدد من الموفدين الغربيين وبخاصة الاوروبيين، وداخليا في الجلسات والاجتماعات الوزارية والنيابية مما اسفر عن خطوات مرتقبة لبعض الدول الاوروبية منها تحريك الدعم المالي للبنان وقرارات حازمة داخليا.

بعد زيارة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس والمفوض الاوروبي المكلف سياسة الجوار والتوسع في الاتحاد الاوروبي اوليفر فاريلي وغيرهما الى لبنان، وزيارة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى فرنسا وغيرها من الدول، تمت مطالبة المجتمع الدولي بتغيير سياساته تجاه عودة النازحين. فكانت الخطوة الاولى مثابة قرار بدفع مبلغ 160 مليون يورو للبنان، وهو مبلغ لا يكفي ربع حاجة القطاع التربوي والتعليمي الذي يهتم بالتلامذة من ابناء النازحين، عدا كلفة الخدمات العامة والبنى التحتية التي استهلكت حتى النهاية نتيجة الكثافة السورية وارتفاع نسبة الولادات ودخول السوريين بطريقة غير شرعية.

تحرك المجلس النيابي عبر جلسة للجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية برئاسة النائب جهاد الصمد، وحضور وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال بسام مولوي والاعضاء النواب، والمدير العام للامن العام بالانابة اللواء البيسري وممثلين عن الاجهزة العسكرية والامنية.

في موضوع النزوح السوري، استمعت اللجنة الى اللواء البيسري الذي طالب بـ"احياء مذكرة التفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عام 2003، مما يسمح لنا بتطبيق القوانين اللبنانية وعدم التنازع مع القوانين الدولية".

مما قاله: "نحن كأمن عام نطالب بقرار سياسي موحد يتعامل مع موضوع النزوح السوري بخطة وطنية موحدة تكون لنا غطاء لتنفيذ ما يجب علينا تنفيذه".

اثر الجلسة، قال النائب الصمد: "بعد الاستماع الى مداخلات النواب، اكدت اللجنة على ما يلي:

- دعم الاجهزة الامنية كافة في كل ما تقوم به من واجبات بالامكانات المتوافرة والمتاحة.
- العمل على اصدار قانون شبيه بمذكرة التفاهم مع UNHCR عام 2003، بما يتناسب مع حجم النزوح السوري في لبنان، مع مراعاة المتغيرات التي طرأت بما يسمح للدولة اللبنانية بالمشاركة في تحديد مستحقي صفة طالب لجوء الذين هم في حاجة فعلية الى الحماية الدولية الموقتة في لبنان في انتظار اعادة توطينهم لدى بلد ثالث .
- اكد المجتمعون ضرورة ايجاد استراتيجيا حكومية شاملة وموحدة تضم كل الوزارات المعنية والادارات، تحظى بالغطاء السياسي من الاطياف السياسية كافة.
- اكد المجتمعون من كل الاطياف السياسية ضرورة العمل والتواصل والتنسيق مع الدولة السورية في سبيل الوصول الى عودة اكبر عدد من النازحين الى بلدهم".

على خط مواز، ترأس رئيس الحكومة اجتماعا وزاريا وامنيا وقضائيا خصص لبحث ملف السجناء والمحكومين السوريين شارك فيه وزراء: الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب، العدل هنري خوري، الداخلية والبلديات بسام مولوي، النائب العام لدى محكمة التمييز جمال الحجار، المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع اللواء الركن محمد المصطفى، رئيس شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي العميد خالد حمود، مدير العمليات في الجيش العميد جان نهرا ورئيس مكتب شؤون المعلومات في الامن العام العميد يوسف المدور.

خصص الاجتماع لدراسة امكان حل موضوع المساجين والمحكومين السوريين، كما جرى التداول في كيفية تنفيذ العمل على بلورة الملف. كذلك تشاورت اللجنة الحكومية اللبنانية في كيفية تنظيم ملف النزوح السوري وفقا للقوانين اللبنانية المرعية الاجراء. حسب المعلومات، وبعد انتهاء الاجتماع، اتصل الرئيس ميقاتي بنظيره السوري حسين عرنوس لابلاغه بتكليف اللواء البيسري متابعة الامر، من دون الدخول في التفاصيل التقنية، علما انه ليس الاتصال الاول بين الرئيسين. جرى التداول في الاتصال ايضا في موضوع النزوح السوري عموما، واتفق الرئيسان على ان يتولى الامن العام اللبناني التنسيق مع الحكومة السورية بغية العمل على بحث مضامين تطورات ملفي النزوح والمسجونين السوريين. وثمة معطيات عن اعتزام الحكومة اللبنانية تسريع وتيرة المشاورات مع الحكومة السورية حول ملفات اساسية من ضمنها قضية النازحين خصوصا.

بعد الاجتماع، اشار وزير العدل الى انه نتيجة موضوع الاكتظاظ في السجون، اضافة الى الاكتظاظ الذي تشهده نتيجة محكومين وموقوفين سوريين لم تصدر احكام في حقهم، جرى درس امكان حل موضوع المساجين والمحكومين السوريين. واكد انه "من الطبيعي ان يكلف اللواء البيسري القيام بهذه المهمة والبحث في كيفية تنفيذ العمل لحل موضوع السجناء والموقوفين. هذا الامر يتطلب بالتأكيد دراسة كل ملف والوقوف على حجمه، لأن الموضوع لا يتم من خلال عملية واحدة، بل انطلاقا من القوانين اللبنانية، اي ان نميز بين الذي لديه اقامة شرعية والذي ليس لديه هذه الاقامة".

واوضح الوزير خوري ان "الموضوع يتطلب التواصل مع السلطات السورية للبحث في امكان تسليمها الموقوفين السوريين داخل لبنان، ونامل في ان ينتهي الموضوع الى ايجابيات."

وقال: "يمكن الفرض على السجين السوري اكمال محكوميته في سوريا بالاتفاق مع السلطات السورية من خلال القانون. فاذا وافقت السلطات السورية على تسلمه تنتهي القصة".

الى هذا الجهد الحكومي، يزمع مجلس الوزراء صياغة ورقة اقتراحات موحدة خاصة بملف النزوح السوري ينتظر ان تتضمن النقاط الاساسية التي يسعى الى التشاور في بنودها مع المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل الثامن حول مستقبل سوريا والمنطقة نهاية شهر نيسان الفائت. وقد رتبت الحكومة اللبنانية التحضيرات الاساسية للمؤتمر وتهيأت له انطلاقا من اهمية اتخاذ موقف موحد من قضية النازحين، مع التأكيد على عناوين تتمحور حول طرح اقتراحات تسرع مغادرة المخيمات نحو رحلة نهائية باتجاه الاراضي السورية تنهي سنوات من النزوح. تجدر الاشارة، الى ان اللواء البيسري زار دمشق في نيسان العام 2023، بالتنسيق مع رئيس الحكومة ووزير الداخلية، حيث التقى عددا من المسؤولين الامنيين السوريين بهدف التنسيق في ما يتعلق بعودة النازحين السوريين وضمان عودتهم الامنة والطوعية وتم التوافق على خطوات عملية في هذا الملف. وبحسب اللواء البيسري، يبلغ العدد التقديري للنازحين السوريين في لبنان مليونين و100 الف، اي ما يعادل 43 في المئة من عدد المقيمين في البلاد. وفي كانون الاول الماضي، تسلمت المديرية العامة للامن العام قاعدة بيانات من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تشمل اسماء مليون و486 الف نازح، من دون تصنيف او تحديد لتاريخ التسجيل او الدخول الى لبنان، مما يعقد تحديد الوضع القانوني لهؤلاء.

اما لجهة البلديات، فقد باشرت تطبيق تعليمات وزارة الداخلية وقراراتها بضبط الوجود السوري، كل بلدية في نطاقها، عبر اجراءات صارمة لمنع اي وجود اوعمل غير شرعي تحت طائلة الترحيل. لكن بقيت اجراءات البلديات محدودة بسبب ضعف امكاناتها المادية والبشرية واللوجستية، واقتصرت على مناطق دون الاخرى. لكن هذه الاجراءات اثمرت، ولو جزئيا، ضبط الوجود السوري غير الشرعي على الاقل لجهة التجول في آليات غير مرخصة. هذا الجهد النيابي - الحكومي - البلدي، يفترض ان يتكامل وان توضع آليات تنفيذه عند بدء اللواء البيسري اتصالاته مع الجانب السوري لوضع التفاصيل المتعلقة ليس فقط بموضوع المسجونين، بل بموضوع استئناف قوافل العودة الطوعية ايضا، والتي كان الامن العام قد باشر تحضيراته لها قبل مدة.

2500 محكوم وسجين سوري

وفق احصاءات وزارة الداخلية والبلديات، يوجد في السجون اللبنانية حوالى 2500 محكوم وسجين سوري. وبحسب احصاءات مديرية السجون في وزارة العدل، فان عدد السوريين في السجون حتى 31 كانون الاول 2023، بلغ 1769 سجينا من اصل 6153، اي ما نسبته 28.75 في المئة من مجموع النزلاء. اما عدد الموقوفين السوريين في النظارات فقد بلغ 107 من اصل 354، اي ما نسبته 30.22 في المئة.



جورج شاهين

قطّار: ليس سهلاً فصل ما يجري في لبنان عن المنطقة لا قيمة للأضرار المنظورة قبل تقدير غير المنظور

تعددت السيناريوهات التي تحاكي نتائج العدوان على غزة منذ ان انطلقت الحرب قبل ثمانية اشهر لتعد اطول الحروب في تاريخ الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني والعربي. عند البحث في تردداتها على ساحات المنطقة، ينبغي التوقف عند انعكاساتها على لبنان وصولا الى تقدير الخسائر التي لحقت باللبنانيين، سواء المنظورة منها وغير المنظورة والتي لا يمكن تقديرها من اليوم

رأى الوزير السابق الدكتور دميانوس قطار في حديث الى "الامن العام" ان ما جرى كان متوقعا فـ"التسلح الفلسطيني كرس حقهم الدفاعي في اية مواجهة مع العدو". واعتبر ان الاضرار التي لحقت بلبنان "لم تقدر بعد وهي لن تتجاوز عدد الشهداء والجرحى، فقد طالت الارض والمياه والبنى التحتية نتيجة استخدام القنابل الفوسفورية والتدمير الممنهج".

■ بعد سبعة اشهر على العدوان على غزة والجنوب كيف تقيّم مجرياتها؟ وهل ما جرى كان متوقعا؟

□ التحضيرات الامنية والعسكرية في غزة كانت قديمة وبقي ما يتصل بانطلاقها مرتبطا بساعة الصفر. كان الجميع مطلع على برامج التسلح في موازاة حق الدفاع والاستعداد لأية مواجهة مع العدو الاسرائيلي الى ان كانت عملية "طوفان الاقصى" والعدوان الذي تلاها وما تركته من ترددات. بالنسبة الى الحرب في الجنوب كانت متوقعة ايضا، اذ لا يمكننا ان نعتبر ان حزب الله وعلى خلفية ارتباطه الاستراتيجي بما يسمى بـ"الامة" كان من الضروري ان يقوم بما قام به. وان قيل انه فوجىء بما حصل في غزة ولم يكن على علم مسبق به، فالامر لا يغير شيئا. وقد كان صعبا عليه، لا بل كان مستحيلا الا يعلن عما سماه حرب الدعم والاسناد للمقاومة في غزة. وما يلزمه هذا القرار انه مرتبط بمبدأ استراتيجي يتحدث عن الخطة الشاملة لايران في المنطقة. لذلك كان واضحا ان التحالف الاقليمي الذي ينتمي اليه كان يستعد لمثل هذا الحدث. وقد كان طبيعيا ان ينال ما سمي بمبدأ وحدة الساحات ما دار من حوله من نقاش، فالفوارق التي ظهرت في اداء وتصرفات مكوناتها على ساحات التحالف الاستراتيجي للجمهورية الاسلامية في ايران قد تسببت به. ذلك انها لم تتحرك في الوقت نفسه وبالالية عينها.

■ قبل العدوان على غزة كانت هناك مواجهة قاسية مع الجهاد الاسلامي ولم يتدخل احد الى جانبها، فلماذا تغيرت المعادلة مع عملية 7 تشرين؟

□ لا يمكننا ان نتجاهل عند اجراء هذه المقاربة حجم الاحتقان الهائل لدى الفلسطينيين نتيجة القمع والحصار الاسرائيلي المتواصل على مدى عقود، وهو الذي دفع بمجموعة من القوى الفلسطينية للقيام بأي عمل وقد نفد صبرها. عند التقييم العام للوضع، نرى انه لم يكن هناك بد من المواجهة، وهو شعور عام لا يقف عند حدود القوى الفلسطينية فحسب، بل تعداه الى العالم العربي الذي تجاوب مع هذا الشعور الرهيب فطالب بوقفه ايا كانت التكلفة، ولما بلغت ردة الفعل الاسرائيلية ما بلغته من اجرام، وما انتهت اليه المجازر بحق المدنيين والاطفال والنساء تغيرت المعادلة. لذلك لم تتوقف الامور عند مواجهة تقليدية بين حماس من جهة واسرائيل من جهة اخرى، فتجاوزتهما الاحداث بعدما انخرط فيها مؤيدو الطرفين. وبقي جانبا من يفضل الحل السلمي على اي خيار عسكري. لذا رصدنا صراعا خفيا بين من يصر على ان الوصول الى السلام لا يستلزم ان يمر بالحرب كما يقول فريق من العرب، وآخر يعتقد باننا لن نصل الى تلك المرحلة قبل استعراض القوة وفق الاستراتيجيا الايرانية.

■ ما هو تقديرك لتداعيات استمرار حرب الجنوب، وما هي الكلفة المقدرة على لبنان؟

□ الواقع يقول ان ما يعيشه اهلنا في الجنوب صعب للغاية، فهم والى جانب معاناتهم من الهجرة الداخلية القسرية تاركين خلفهم ارزاقهم ومصدر عيشهم، يتفرجون على ما لحق بها من من دمار في ظل التدمير المنهجي والمبرمج لقراهم والبنى التحتية والخدماتية. فاستخدام اسرائيل للقنابل الفوسفورية ليس امرا طبيعيا او تقليديا ولا حدثا ظرفيا، لان تداعياتها خطيرة على السكن والزراعة والمياه. تعد دراسة الان بحثا عن التكلفة الفعلية لما حصل. فما لدينا من احصاءات يقف عند الكلفة المنظورة وهي محصورة بمساحة الاراضي المحروقة وعدد الاشجار المثمرة والحرجية وعدد المباني التي دمرت جزئيا او كليا، لذلك علينا البحث عن الكلفة غير المنظورة. وهي مهمة تحتسب على اساس السنوات التي لم تعد فيها الاراضي الزراعية المتضررة صالحة للاستثمار، والى اي مدى لم تعد المياه صالحة.

■ هل هناك ارقام اولية يمكن ان تعطي فكرة تقريبية عنها؟

□ حتى اليوم لدينا ارقام اولية لا تطال عمق الاشكالية الحقيقية التي علينا مقاربتها، وان اي رقم يعلن عنه لتقدير الخسائر علينا ان نضربه بثلاثة على الاقل. لا عودة يعني لا انتاج، وان طال الوقت على وقف استخدام الاراضي الزراعية سيكون من الصعب الاستثمار فيها ولا قدرة للناس على تحمل تكلفتها. وكذلك فان تقدير الخسائر في الوحدات السكنية له معايير اخرى مختلفة. ولذلك علينا اعتبار الارقام التي اعطيت حتى اليوم مبدئية ولا يؤخذ بها لفقدان دقتها. هنا، ارى نفسي ملزما توجيه التحية الى من بقي صامدا في ارضه ولا نلوم من تركها وهم من كل النسيج اللبناني.



الوزير السابق الدكتور دميانوس قطار.

■ هل تتوقع برامج مساعدات دولية كما في السابق، ام ان العالم تخلى عنا؟

□ بالتأكيد العالم لم يتخل عنا، لكن الواضح ان لبنان لم يعد القضية الاولى او القضية الاصعب. هناك ثلاث مناطق في العالم تستقطب الجهد الدولي اليوم، ولكن اصدقاء لبنان ومعهم اكثر من طرف دولي وعربي يعتبرون انه من الواجب مساعدة الجنوب ولكنه رهن الاستقرار السياسي، وهو ما لمح اليه الموفد الاميركي آموس هوكشتاين اكثر من مرة ومعه اكثر من مسؤول اميركي لفت النظر الى ما يسمونه النتائج الايجابية المقدرة للبنان في اليوم التالي لنجاح المفاوضات.

■ لاحظنا تراجع الهجمة الديبلوماسية في اتجاه لبنان، فهل من مخاوف تحول دون الفصل بين ما يجري في لبنان والمنطقة؟

□ لن يكون سهلا علينا الفصل بين ما يجري في المنطقة ولبنان لسببين: اولهما ان الديبلوماسية اللبنانية لم تكن فاعلة عند البحث في قرار الحرب والسلم، ولم تتمكن من تدوير الزوايا وشرح الصعوبات التي تواجهها نتيجة الانشقاق حول حرب الجنوب. والثاني يتصل بوجود حزب الله في صلب الاستراتيجيا الايرانية. لذا سيكون من الصعب الفصل بين احداث المنطقة ولبنان. حزب الله لم يجار الدولة في تجنب الانخراط في الحرب. وعلى الرغم من قوله انه لا يريدها فهو في قلبها، ولكن من ضمن الاستراتيجيا الايرانية التي تقول بانها ستقود في النهاية الى المفاوضات التي تضمن مصلحة لبنان ومن هنا تنشأ المصاعب التي اشرت اليها.

> **اذا فقدت الارض الصالحة للزراعة والمياه للري والعيش ما النفع من اعادة البناء والعودة**

■ يتحدث البعض عن ضرورة وقف التصعيد وعدم توسيع الحرب، اليس ما نعيشه اليوم حربا؟

□ ان تحدثنا عن الاضطراب واحصينا الشهداء والاضرار نحن في قلب الحرب. وان تحدثنا عن مفهوم الحرب من دون اي قواعد وخارج ما يسمى بالمحظورات والضوابط اعتقد اننا ما زلنا فيها. وان تخطيناها سندخل مدار الحرب الواسعة ولا شيء يمنع ان تتفلت الامور في لحظة جنون. فارتكاب اي خطأ في تقدير اي خطوة ما قد تخرج من هذا الاطار. فعندما تبلغ ايران عن موعد عمليتها العسكرية مسبقا وما تنوي القيام به ليكون الجميع على استعداد للرد عليها، معناه انها تريد ان تبقى الامور في اطار الحرب وليس في حرب من دون اطار، وهي معادلة تقودنا عمليا الى المفاوضات. واذا دخلنا في حرب من دون اطار لا يمكن تقدير نتائجها، ولن يفوز بها احد. لذا ارى ان الحرب القائمة اليوم لن تؤدي الى فوز احد، لكن ذلك لن يمنع بأن يدعي طرفاها ومن شارك فيها الانتصار.

■ هل تعتقد انه يمكن التوصل الى وقف للنار من دون تفاهم سياسي يحميه، وكيف يمكن ان يتجنب لبنان اي تطور سلبي يمكن ان ينجم عن رد اسرائيلي على الرد الايراني؟

□ صحيح هذا القول، المعادلة واضحة وما يؤكدها ما توصلنا اليه في نهاية حرب تموز عندما قال القرار 1701 بوقف الاعمال العسكرية ولم يرق الى مرحلة وقف النار. لحماية لبنان علينا تفعيل ديبلوماسيتنا لتجاوز الظرف الراهن في غياب رئيس للجمهورية الذي شكل غيابه سببا لضعفنا، وما يزيد منه فقدان الموقف اللبناني الموحد. ولذلك فان الرهان ما زال قائما على التنسيق السياسي بين رئيسي مجلس النواب والحكومة وما يؤديه حزب الله من دور عسكري، مع التمني بأن يؤدي هذا الاداء الى بث رسالة لا تقف عند رفضنا للحرب فحسب، بل للتاكيد اننا جاهزون للمفاوضات. لا بأس اذا تم ربطها بوقف النار في غزة، فقد يكون ذلك مدخلا اليها. عندها علينا ان نثبت اننا مستعدون لها وتجنب الحرب الكبرى. فما الذي يمنع ان نكرر تجربة المفاوضات غير المباشرة التي ادت الى اتفاق الترسيم البحري؟



■ هل تعتقد ان القرار 1701 يشكل مدخلا الى مفاوضات تظهير وتثبيت حدودنا البرية؟

□ السعي الى المفاوضات انطلق هذه المرة من زاويتين: الاولى من القرار 1701 كمدخل امني، والثانية من بوابة الرعاية الاميركية التي اختبرت في المحادثات الناجحة حول الحدود البحرية. وبالتالي لا شيء مضمونا انه يمكن ان نصل الى اي اتفاق من دون ضغط عسكري. لكن فتح باب المفاوضات يحمي لبنان من الضغوط العسكرية، وهو امر رهن التفاهم الذي اشرت اليه بين الديبلوماسية والقدرات العسكرية لحزب الله سواء عبر الحكومة وهم فيها، او بالدور المحوري للرئيس نبيه بري.

■ الى متى سيبقى السباق قائما بين الخيارات الديبلوماسية والعسكرية؟

□ الاشكالية اليوم عسكرية، وان تواصلت العمليات العسكرية بين ايران واسرائيل ستكون مؤشرا لبقائنا في الدينامية العسكرية التي تبقي المنطقة في الاطار المشتعل ولا يمكننا الحسم من اليوم في انتظار التطورات.

> **العالم لم يتخل عنا لكن لبنان لم يعد القضية الاولى او القضية الاصعب**

■ هل تعتقد ان السيناريوهات التي تحاكي اليوم التالي ما زالت بعيدة؟

□ تحديدها رهن التطورات التي لا يمكن تقديرها، فان نجح الاميركيون في لجم التطورات السلبية بقناعة الاطراف المتصارعين، قد ندخل اليوم التالي نهاية هذا العام. نعرف ان لبنان ارض القديسين وقد نشهد على عجيبة ما غدا. واذا لم نصل الى هذا اليوم في تموز او آب المقبلين، ستزداد العقبات بدخولنا مدار الانتخابات الاميركية.

■ هل تتوقع ان تنجح الوساطات وجهود الخماسية بالفصل بين ما بين الاستحقاقين الامني والسياسي لتحقيق الاستقرار في الداخل؟

□ الخماسية ترمز الى الدول الفاعلة من خارج روسيا وايران، وهي تمثل الدول التي تتمتع بالقدرة على التحرك على المستويين السياسي والعسكري. هناك من بينها من ينسق مع الايراني والروسي، وهو امر مفيد. حسم الوضع على حدودنا مع سوريا في عهدة الروسي هناك، ومع اسرائيل بوجود الايراني والاميركي في الجنوب. العملية لا تنتهي بانتخاب الرئيس انما تتعداه الى السنوات الست من عهده. ما يحتاجه المشروع السياسي في المستقبل رهن البرامج الاقتصادية والامنية التي تعد من ثمار ونتائج الاستقرار السياسي، واي معادلة مختلفة لا تنطبق على لبنان. الدليل في ما عشناه بعد اتفاق الطائف، فما حققه من استقرار سياسي نتج منه استقرار امني واقتصادي وهو ما نطمح اليه اليوم. هذا الامر غير صعب، ذلك ان لبنان وان كان بلدا معقدا فهو صغير ويمكن ان يتعافى بسرعة.

الغلاف

جورج شاهين

شحيتلي: إسرائيل فقدت سيطرتها فوق فلسطين وإيران لم ترد الحرب الواسعة

شكّل الهجوم الايراني على اسرائيل بصواريخه ومسيراته البعيدة المدى انتقاما لقيادات طهران الذين سقطوا في سوريا والعراق تحولا كبيرا في مجريات العدوان على غزة ولبنان. وكاد يؤدي الى توسعه لو لم تلجم الديبلوماسية الدولية ردات الفعل المتوقعة على الرغم من الرد الاسرائيلي الملتبس عليها في أصفهان والذي بقي من دون اي رد فعل يذكر

عليه كان لا بد من التركيز على نتائج هذه التطورات وانعكاساتها على لبنان التي تناولها اللواء المتقاعد عبد الرحمن شحيتلي في حديث الى "الأمن العام" مؤكدا ان ما انتهت اليه العملية العسكرية الايرانية ضد اسرائيل، اظهر ان الجميع كان في حاجة اليها للافادة مما انتهت اليه كل لغاية. واعتبر ان الرد الاسرائيلي عليها اراح إيران بانتهاء القلق مما كان محتملا ولم يتغير شيء في لبنان.

■ كيف تفسر العملية العسكرية الايرانية وما سبقها وتلاها بكل المعايير العسكرية والاستراتيجية؟

□ كان لا بد من ان تقوم ايران بهذه العملية وقد سميتها "عملية الضرورة" بالنسبة الى كل الاطراف حتى يتم الفرز السياسي ويبنى على نتائجها تقدير مواقف المعنيين، بما يسمح بتقدير الوضع بطريقة صحيحة. لقد افرزت المواقف على المستوى السياسي، ولما كانت اسرائيل تراهن على قوى محلية ودول عربية صديقة يمكن ان تتدخل الى جانبها، فقد سقط رهانها ولم تتدخل اي منها بما فيها الدول التي طبّعت معها، فبقيت في صفوف المراقبين. اما من الناحية العسكرية فكانت العملية ضرورية لايران لتقييم قواها وقدراتها العسكرية والصاروخية والبالستية والمسيّرات، ومدى قدرتها على اصابة اهدافها البعيدة ومدى فاعليتها. وكانت اسرائيل في حاجة الى تقييم امكاناتها الدفاعية. اسرائيل التي كانت متفوقة على مستوى السيطرة الجوية، كانت تحتاج الى تجديد التجربة والتثبت من بقائها في هذا الموقع المتقدم. وكانت للولايات المتحدة اهداف سياسية وعسكرية. واولها سياسيا اعادة نتنياهو الى بيت الطاعة بعد ان تمرد على القرارات السياسية وقد تمت اعادته. كما ارادت عسكريا ان تختبر امكانات ايران الصاروخية. وبقي ان فرنسا ارادت استعادة دورها في المنطقة، بعد تهميشه وتحوله جانبيا لا يعوّل عليه لا في السياسة ولا في العسكر. وسعت بريطانيا الى الاحتفاظ بموقعها في الشرق الاوسط و مكانها على الطاولة كعنصر اساسي. وبقيت نقطة غامضة لم نصل الى تقديرها بعد وهي تتصل بامكانات حزب الله الصاروخية التي تشكل بيضة القبان. ذلك انه سيكون من الصعب على اسرائيل الرد على صواريخه ان انطلقت من مواقع قريبة اليها.

■ هل كانت هناك ضوابط محددة مسبقا للعملية الايرانية تنبه لها الجميع فخسرت عنصر المفاجأة؟

□ اعتقد انه في مكان ما، كان هناك اتفاق بان لا تكون الضربة كبيرة تؤدي الى زعزعة الكيان الاسرائيلي. كان عدد الصواريخ محدودا، ولما اعطي الانذار المبكر سمح بتهيئة الاجواء ليكون التصدي لها مضمونا. لذلك راينا التحضيرات لجهاز دفاعي كبير جمع قدرات الاميركيين والفرنسيين والبريطانيين وما وفرته القواعد في الاردن، بالاضافة الى امكانات العدو لانه لم يكن المطلوب الوصول الى حرب واسعة. ولما وجدنا الطيران الاسرائيلي لساعات طويلة في الاجواء، تبين انها خطة بديلة لتجنب ما يمكن ان يلحق به من اضرار اذا استهدفت قواعده.

■ ما الذي يعنيه في المفهوم العسكري ان تبلغ ايران بعمليتها قبل 72 ساعة؟


اللواء المتقاعد عبدالرحمن شحيتلي.

□ كان واضحا ان التبليغ المسبق للتاكيد بأن ايران لم ترد الذهاب الى حرب واسعة، لكنها مصرة على ضربتها. من هنا ندرك اهمية عملية التقييم التي بدأت في ايران على مستوى الاركان للتثبت من قدراتها وما انتهت اليه العملية من في مواجهة الخطط الدفاعية التي واجهتها. وفي اسرائيل اعتقد ان عملية مماثلة بدأت لاجراء ادق التحليلات لقدراتها الدفاعية في حال واجهت عملية مماثلة والفصل بين ما هو متوافر لديها وتلك التي وفرها لها الحلفاء. استنادا الى هذا التقييم ونتائجه، من الطبيعي ان تعود القيادة الاسرائيلية الى مجلس وزراء الحرب الذي يجتمع يوميا لدرس الاحتمالات وتقدير الموقف بالتدرج. ما اعتقده انه سيكون على ثلاثة مستويات اولها ان تجدد القصف من ايران وثانيها من مواقع حلفائها في لبنان او سوريا والعراق واليمن وثالثها ان يواكب القصف الصاروخي الكثيف هجمات حدودية برية.

■ ما الذي تغير في لبنان وايران بعد الرد الاسرائيلي على ايران؟

□ ما تغير ان ايران ارتاحت لمجرد انها انتهت من مرحلة القلق من مثل هذا الرد، اما في لبنان فلم يتغير شيء. وفي رأيي، فان ما انتهت اليه تلخصه معادلة بسيطة تقول ان اسرائيل وان لم تحد من قوة حزب الله لن تقدم على اي حرب ضد ايران. وهي لا تستطيع القيام بمثل هذه الحرب من دون الحلف الاطلسي وتحديدا من دون اميركا وبريطانيا وفرنسا. وهي عملية غير واردة ما لم تنته من الحزب لانه سيكون عليها احتساب ما سيقوم به في موازاة هذه الحرب.

■ هل احيا القصف الايراني على اسرائيل ما خلفه القصف العراقي في بداية تسعينات القرن الماضي؟

□ لا يمكن المقارنة بين العمليتين لاسباب تتصل بظروفها التاريخية والعسكرية المختلفة. فعندما وجه الرئيس صدام حسين صواريخه لم يبلغ احدا مسبقا. من الناحية العسكرية لم يكن لدى اسرائيل صواريخ مضادة كتلك الخاصة بها، ولم تكن الصواريخ الاميركية الدقيقة التي يديرها عسكريون اميركيون موجودة فيها.

> **كانت اسرائيل تراهن على تدخل قوى محلية ودول عربية صديقة لكنها لم تفعل**

■ هل يعتبر تعطيل معظم الصواريخ والطائرات المسيرة قبل بلوغها اهدافها فشلا؟

□ لا يعد ما حصل فشلا، لان العملية معلنة وكان في الامكان رصدها منذ لحظة انطلاقها وفي مساراتها ليكون التصدي لها في حجمها. وعليه ما هو من المتوقع ان اطلقت الصواريخ بكثافة اكبر.

■ هل يعتبر انخراط دول اخرى في الخطة الدفاعية اشارة الى فشل اسرائيل في اي مواجهة منفردة؟

□ السقوط الاسرائيلي الكبير ظهر عندما لم تعد لها السيطرة الجوية المطلقة فوق فلسطين المحتلة، حتى بوجود حلفائها، ولم يعد لها القدرة على التباهي بها، لمجرد انها باتت مخترقة وهو اكبر فشل بالنسبة اليها. بالتالي، فان ما حصل انتهى الى اعطاء كل طرف حجمه الحقيقي في المنطقة ليجلس على الطاولة بهذا الحجم. وبات بقدرة الولايات المتحدة ان تقول لنتنياهو ما يمكن ان يقوم به وما لا يمكنه. كذلك بالنسبة الى بريطانيا وفرنسا ومعهما الدول العربية التي تأثرت بالمواجهة، وخصوصا تلك التي كانت في المنطقة الرمادية. كما نالت ايران حجمها وكذلك المقاومة.

■ ما هي الانعكاسات المتوقعة على لبنان والجنوب تحديدا وما هو مصير تظهير الحدود وتثبيتها قبل نهاية الحرب في غزة؟

□ حسب ما هو مطروح اميركيا، وما نقل على لسان الموفد الخاص آموس هوكشتاين، فانه ينتظر وقف اطلاق النار في غزة ليأتي الينا بحثا عن الحلول. لذلك انصحه من خلال خبرتي في التفاوض بأن يتراجع عن خطته المطروحة بـ"ورقة كاملة" خاصة بالحدود البرية قبل ان يأتي. بالنسبة الى وضعنا، نحن لا نحتاج الى مثل هذه الورقة. وما انصح به ان يعتمد الحل وفق معادلة منطق "الخطوة خطوة" وكلما حقق واحدة يأتي من اجل ما يليها. فالاميركيون لن يستطيعوا توفير اي ضمانة لاسرائيل، وليس هناك من هو قادر على اعطاء حزب الله الضمانات الكافية لا من الامم المتحدة ولا من اي فريق آخر. ما اعتقده صادقا ان الضمانة الوحيدة يترجمها اعتراف اسرائيلي بالحدود الدولية، ومتى تحقق هذا الاعتراف تكون قد تراجعت عن قولها انها كانت حدودا بين بريطانيا وفرنسا وهي غير معنية بها. وما لم تقم بذلك تخالف ما قالت به الامم المتحدة عندما اعترفت باسرائيل كعضو فيها. وذلك استنادا الى مضمون بيان لحكومتها سلمه رئيسها معترفا بسيادة لبنان وحدوده المعترف بها دوليا، ولم يكن هناك يومها خط ازرق نعتبره نحن ومعنا الامم المتحدة بأنه خط انسحاب وليس خطا حدوديا. عليه، فان المطلوب من اسرائيل الاعتراف علنا بكل هذه الوقائع لنكون قد حررنا اراضينا رسميا لنستكمل تحديد وتظهير الحدود في كل النقاط المحتلة من النقطة "B1" حتى مزارع شبعا. بهذه الطريقة نضمن الحل الشامل والعادل الذي يفترض انتشار الجيش على كامل اراضينا، والاعلان عن استعادة كامل الاراضي اللبنانية، وهو المسؤول عن امنها والحفاظ على سيادتها ليطلب الدعم الذي توفره اليونيفيل كما حصل عند انسحاب اسرائيل عام 2000 وهو امر ممكن بعد دعم الجيش بما تحتاجه العملية وبعدها.

الغلاف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

المنطقة على أبواب حرب أم مقدّمات للتسويات؟ قهوجي: نتوقّع تصعيداً تليه حلول

بعد عملية طوفان الاقصى وما تلاها من توسع المواجهات من البحر الاحمر والخليج الى جنوب لبنان وسوريا، واخيرا قصف اسرائيل القنصلية الايرانية في دمشق والرد الايراني، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من المواجهات السياسية والعسكرية الحادة تضعها على شفا حرب اقليمية واسعة. لعل لبنان سيكون كغيره من الذين ستطالهم نتائج اي حرب

تصاعدت المواجهات العسكرية في اكثر من ساحة اقليمية، مما طرح مخاوف من تراجع مساعي الحلول والحديث عن عملية سلام وتطبيع في الشرق الاوسط. في هذا الحوار مع الباحث والمستشار في الشؤون الامنية والدفاعية رياض قهوجي، اضاءة على مسار التطورات الحاصلة وانعكاساتها.

■ دخلت المنطقة مرحلة جديدة من المواجهات السياسية والعسكرية الحادة. ما هي التقديرات للمرحلة المقبلة واي مستقبل ينتظر الشرق الاوسط؟

□ لا شك ان بعد عملية طوفان الاقصى في 7 تشرين الاول اهم ما تغير هو الداخل الاسرائيلي، فقد كانت صدمة كبيرة في الشارع الاسرائيلي حيال فكر القيادات السياسية والعسكرية وسياساتهم على مدى اكثر من عقدين تجاه ما يعرف بوكلاء ايران في المنطقة، وحيث كانت تعتبر اسرائيل ان من ضمنهم حركة حماس والجهاد الاسلامي في غزة كجزء من محور الممانعة، فقد كانت العملية قائمة على شن ضربات من وقت لآخر للحد من قدرات التنظيمين وفي الوقت ذاته اثارة الرأي العام الاسرائيلي حول التهديد الاتي من داخل فلسطين او من شمال لبنان. فكانت اسرائيل تنفذ كل سنتين او ثلاث عملية عسكرية سواء بالغارات الجوية او عمليات عسكرية محدودة على اطرف غزة. لكن عملية 7 تشرين الاول اثبتت للاسرائيليين ان هذه السياسة كانت خاطئة، وان التعايش مع هذه القوى على حدود اسرائيل المباشرة هو تهديد، لان عملية طوفان الاقصى قد تتكرر في اي وقت مستقبلا ليس من غزة فقط انما من جنوب لبنان. وقد لاحظنا ان الهدف الاسرائيلي بعد العملية كان تغيير الواقع في غزة بشكل تام، بتدمير البنية التحتية لحماس وتفكيك الفصائل الفلسطينية المسلحة وخلق واقع جديد، واحتمال انشاء حزام امني لمنع حصول 7 تشرين اول جديد. وايضا بعد فتح الجبهة اللبنانية تحت شعار اسناد غزة وتوحيد الساحات، اصبح الاسرائيلي ينظر الى وجود حزب الله على انه تهديد يشبه تهديد حماس في جنوب فلسطين، وان وجوده على الحدود مباشرة يشكل خطرا لتكرار 7 تشرين انما في الجليل. شاهدنا هذه الحرب القائمة في لبنان واصرار اسرائيل على عدم وقفها الحرب الا بحصول تفاهم جديد على وجود حزب الله بحيث يكون هناك عمق في جنوب لبنان خاليا من اي وجود للحزب، وهناك جهد دولي للسير في هذا الوضوع. طبعا ايران تريد ان تستغل هذه الاحداث لاثبات وجودها ودور وكلائها واستخدامهم لفرض نفسها على طاولة الحوار ليكون لديها دور ورأي في اي امر يحدث في المنطقة. لذلك يعتبر كثير من المراقبين ان توقيت عملية طوفان الاقصى يرتبط بما كان يجري من اتصالات حول التطبيع، وتقدم الاتصالات مع السعودية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل. وانها كانت مثابة حراك من جانب ايران لوقف مسار التطبيع وفرض شروطها.

■ كيف ستكون المرحلة المقبلة في المنطقة؟

□ من الصعب تقدير كيف ستكون. علينا ان ننتظر انتهاء كل هذه المواجهات في غزة وفي جبهة لبنان، وفي اليمن حيث بات تهديد الحوثيين في البحر الاحمر والخليج بعد دولي، عدا طرح البحث حول مستقبل اليمن وبقاء الحوثيين في المناطق الساحلية، مما يعطي للامور بعدا آخر. لذلك اتوقع ان يحصل تصعيد اضافي قبل ان نصل الى مبادرات ديبلوماسية وحلول سياسية. في هذا الوقت، لا نزال حتى الان في مراحل تصاعدية ولم يصل التصعيد الى ذروته حتى الان.

■ كيف تقرأ القصف الايراني لمناطق اسرائيلية ورد اسرائيل؟

□ ما شهدناه من قصف ايراني غير مسبوق على اسرائيل ومن ثم الرد الاسرائيلي، يشير الى سيناريو ينهي هذه المواجهة المباشرة بشكل سريع. وكان هذا مؤشر لدى المراقبين كيف ان هذه الحرب بالوكالة ستنتقل الى حرب بالاصالة في اي لحظة عند اي سوء حساب. سوء الحسابات غالبا ما يشعل الحروب، وهذا ما شاهدناه خلال هذه المرحلة. من هنا صعوبة تحديد اي رؤية لما ستكون عليه المرحلة المقبلة لان هذه المرحلة ترتسم معالمها مع نهاية الحرب، حتى ان القوى العظمى كاميركا والاتحاد الاوروبي لا تملك رؤية مشتركة. وحسب اطلاعي من المشتركين فيها، لا رؤية مشتركة حتى هذا الوقت لحل ما بعد حرب غزة ولوضع لبنان، هناك افكار وسيناريوهات تدرس انما لا اتفاق على امر نهائي.

■ هل ما جرى اثر على المفاوضات التي كانت جارية حول الملف النووي الايراني، وعلى مساعي تهدئة الاضطرابات والحروب السودان وليبيا وغيرهما؟

□لا ارى علاقة للملف النووي الايراني واحداث السودان وليبيا بالحرب القائمة. هذه ملفات مختلفة كليا، وهذه الصراعات لديها حيثياتها الخاصة ولديها لاعبوها، وهي غير مرتبطة بالملف النووي الايراني وهو ملف مهم لأنه اساس المشكلة بين ايران واميركا واسرائيل. هناك جهود قبل 7 تشرين الاول كانت تقودها سلطنة عمان بشكل جيد للوصول الى اتفاق جديد وكان هناك تقدم في المحادثات، لكنها الان مجمدة، خاصة ان هناك انتخابات رئاسية اميركية ولا يتوقع احد ان تتحرك حتى ما بعد الانتخابات. طبعا ايران تترقب ما يمكن ان يحصل، وهناك قلق لدى البعض من انها تستفيد من الوقت لتخصيب المزيد من الاورانيوم. لكن الايراني قام مسبقا بتقليص جزء كبير من كميات التخصيب الذي لديه نتيجة الضغوط عليه، ومع ذلك هذا الملف لم يطوَ ولم يلغَ. بالنسبة الى الخليج، فهو قلق من اتساع رقعة الحرب اقليميا، وهو يترقب ما يجري، وهو جزء من المفاوضات القائمة مع القوى الدولية حول الحلول المستقبلية لانه هو مَن سيقدم الاموال لاعادة اعمار غزة، وسيكون مصدر الاموال لأي مشاريع تحتاج الى انفاق مالي، وبالتالي سيكون له دور وقرار في مستقبلها، و سيكون لاعبا فيها الى حين اكتمال الخطة الواضحة لمصير غزة وجنوب لبنان.

■ هل يمكن الحديث عن عملية سلام في الشرق الاوسط طالما ان الميدان العسكري حل محل الميدان السياسي، وما هي شروط تحقيق الاستقرار المستدام؟

□ خلال العمليات العسكرية لا يكون هناك حديث عن سلام، بل تواصل بين كل الافرقاء، الايراني والفلسطيني والاسرائيلي. تحصل لقاءات خلف الكواليس مع وسطاء او حديث عن افكار لاعادة اطلاق عملية السلام. كلنا نعرف ان اليمين الاسرائيلي بقيادة نتنياهو يعرقل مساعي السلام، انما هناك قوى اخرى في اسرائيل تشارك في هذه الاتصالات، وتراهن على انه مع انتهاء الحرب ستسقط حكومة نتنياهو، وان اليمين لن يكون له الثقل السياسي في الحكم. هذا سيسهل فرص التوصل الى حلول، لكن لا نقول انها حلول سحرية. معظم التقارير الاسرائيلية تشير الى ان هذا الامر صعب ان يتم مع وجود نتنياهو واليمين في الحكم، والكل يجمع على انه لحظة انتهاء الحرب هذه الحكومة ستسقط، وستكون هناك انتخابات جديدة، وبناء على نتائجها يمكن الحديث عن فرص للعملية السلمية ونجاحها. لكن كيف ستختلف عملية السلام المقبلة عما شهدناه في العام 1991 في مؤتمر مدريد؟ قد نشهد دورا او مشاركة لايران فيها، وهو ما تطمح له. اعتقد انه لن تكون هناك معارضة شديدة كالسابق، خاصة بعد الاتفاق الذي رعته الصين بين السعودية وايران وعودة العلاقات الديبلوماسية بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة. كل هذا قد يمهد الطريق، لكن الامر يتوقف على ايران ان كانت تريد ان تدخل في لعبة سياسية تكون هي مستفيدة فيها برضى اللاعبين الاقليميين والقوى الدولية، وسيطرح عندها دورها كبلد لتصدير الثورة او توسيع نفوذها عبر وكلائها، حيث سيكون من الصعب مزج هذا الامر مع عملية ديبلوماسية مقبولة من الجميع. هذا هو الخلاف الاساسي حول دخول ايران في اي عملية سياسية سلمية مستقبلية، لان موضوع وكلائها سيطرح عند طرح الوضع الامني في كل الدول التي تملك ايران نفوذا فيها. طبعا قد نشهد في اي عملية مفاوضات للسلام دخول الصين، وهي ستكون مع الروسي لتحقيق نوع من التوازن مع الدور الاميركي ويخفف الانحياز في هذه العملية، لان عملية في مدريد بدأت بوجود وسيطين اساسيين هما الاميركي والروسي، لكن مع الوقت ضعف موقع الروسي سياسيا داخل هذه المعادلة، وطبعا كان الاوروبي يقف وراء اميركا، وعندما انحاز الاميركي للاسرائيلي لم نشهد طرفا آخر روسيا او اوروبيا ليحقق التوازن ويعيد الاميركي الى الوسط. لذلك نتوقع انه في اي عملية سياسية جديدة، سيكون هناك لاعب جديد هو الصين. لكن كم سيكون دوره فاعلا، هذا امر علينا ترقبه وانتظاره. ◄


الباحث والمستشار في الشؤون الامنية والدفاعية رياض قهوجي.


لا نزال في مراحل تصاعدية ولم يصل التصعيد الى ذروته




■ هل تعيق الخلافات الفلسطينية الداخلية اي تفاهم حول الحل؟

□ استمرار الخلاف الفلسطيني سيعطل الوصول الى حل. هناك جهود قوية فلسطينية لاعادة توحيد الصف، انما موضوع حماس والفكر الاخواني والتاثير الايراني يخرج البعد الوطني من الجهود الداخلية ويصبح المشروع اسلاميا وليس مشروعا فلسطينيا وطنيا، وهذا يغير جدا في المفاهيم والابعاد ومقاربة الامور، ويبقي الخلافات قائمة حول الحصص والنفوذ بين الفصائل. كما ان الخلاف الايديولوجي بين فتح وحماس هو خلاف مؤثر على العلاقة وعلى المقاربة، وهذا يجب ان يتم حله اذا اردنا ان نشهد جدية من المجتمع الدولي في مقاربتهم لموضوع انشاء الدولة الفلسطينية.

■ اين لبنان في كل ما يجري وماذا يمكن ان يتحقق لاحقا من تسويات؟

□ عندما نتحدث عن لبنان علينا التحدث عن اي لبنان؟ لبنان الدولة لا دور له، والحكومة لا دور لها لا في السلم ولا في الحرب. لا يمكن انتخاب رئيس او تعيين رئيس وزراء من دون موافقة كل الاطراف. وبالتالي لبنان في موقع صعب جدا ومستقبله كدولة موحدة مهدد جديا، وهذا يؤثر سلبا على كل شيء. البلد بلا رئيس للجمهورية، وحكومة تصريف الاعمال مستقيلة، الوضع الاقتصادي في حال يرثى لها ولبنان في وضع كارثي .هناك حرب قائمة في الجنوب صحيح انها ضمن قواعد معينة قد تتغير هذه القواعد في اي لحظة، وتحصل الحرب في كل لبنان وتتحول المواجهة الى عملية برية من جانب اسرائيل. هناك مشكلة هوية تحتاج الى حل، البلد يحتاج الى منظومة سياسية جديدة. الفساد مستشر ولبنان في اعلى مراتب الدول الاكثر فسادا، وهذه مشاكل تصنفه بالمعايير الدولية دولة فاشلة لا قرار لها، وشعبها يتعايش مع الواقع اللا طبيعي. وهناك النزوح السوري الذي يشكل خطرا وجوديا على لبنان وعلى كل الاطراف حتى على حزب الله ووجوده، بخاصة اذا اعيد ترسيم المنطقة من جديد. هل سنشهد فرزا سكانيا طائفيا مذهبيا يؤثر على لبنان وعلى خارطة سوريا. هذه امور خطيرة جدا تهدد كيان لبنان ووجوده، ولا تلاقي الجدية المطلوبة من جانب الافرقاء مع انها تؤثر على وجود الجميع. ما يجري الان يؤثر على لبنان، وبالتالي سيكون هناك تأثير على شكل تواجد حزب الله والقوات الدولية في الجنوب في النهاية.

> "سيكون للخليج دور وقرار في مستقبل المنطقة"

■ ما المطلوب من لبنان ليقي نفسه من تداعيات الحرب وتسويات السلم؟

□ المطلوب كثير من لبنان. لكن اذا تحدثنا عن الامور الواقعية الممكن تحقيقها، فهي اولا انتخاب رئيس للجمهورية مقبول من كل الاطراف وليس طرفا، وتشكيل حكومة تكنوقراط تستطيع ان تجد حلولا للوضع الاقتصادي وموضوع النازحين السوريين، وتمتين العلاقات مع البعد العربي لانه من دون هذا البعد اصبح لبنان كاليتيم اقتصاديا وسياحيا. وايضا عقد طاولة حوار تضع اسس السياسة الخارجية كموضوع ما يعرف بالحياد مثلا، وكيف تخدم سياسة لبنان الخارجية لوضع الداخلي اللبناني، بحيث تكون سياسة توحد اللبنانيين.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

نحو 7 شهور على الجريمة المكتملة صورة "حرب غزّة".. بالأرقام

الارقام اكثر بلاغة من الحروف، ذلك انها تعكس بدقة واقعا تعجز الكلمات احيانا عن وصفه. وعندما يكون المشهد المستهدف هنا غزة، والابادة الجارية في حقها منذ اكثر من 6 شهور، تصبح للاستعانة بالارقام اهمية اضافية، لعلها ترسم ملامح اكثر اكتمالا للجريمة الاسرائيلية، وتفضح الصورة الاوسع لتخاذل العالم بازائها



الارقام هنا، في ما يتعلق بغزة تحديدا، ليست بغرض القياس والحسابات الرياضيات، وانما بغرض الحث على التفكير المجرد، وتحديدا بمعاني ومظاهر حياة الفلسطيني، وموته، وبعدما امتلأ المشهد الفلسطيني بالكثير من الاخبار والتحليل والتكهنات والدم، فيما ظهر بوضوح مجددا كيف ان الولايات المتحدة فقدت جزءا كبيرا من صورتها كوسيط نزيه، او كمروج للسلام، بعدما عمدت قبل اسبوعين الى استخدام حق النقض الفيتو على مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بـ"دولة فلسطينية"، في مقابل فتح مخازن اسلحتها منذ اليوم الاول للحرب من اجل مساندة الجيش الاسرائيلي في هجومه جنوبا وشمالا.

"حرب لم يكن لها مثيل" كما يكتب يوسي يهوشع في صحيفة "يديعوت احرونوت"، حيث يقول ان العبث هو ان هذه الفوضى وقعت من دون ان يكون لبنان، سوريا وايران اول من يهاجم اسرائيل بل بالذات منظمة في حجم حماس التي تعتبر دون حزب الله باضعاف. واشار الى ان وسائل الاعلام الاسرائيلية تمتنع عن عرض الصور القاسية في غزة، ما يمنع عن الجمهور ان يفهم ما تسببت به اسرائيل هناك وفي مناطق معينة اخرى في لبنان من حيث استخدام السلاح الهجومي والدفاعي. للدلالة على حجم الدعم الاميركي لاسرائيل منذ 7 تشرين الاول 2023، يقول ان 340 طائرة هبطت في اسرائيل و 60 سفينة رست في شواطئها كي توفر القوة الهائلة التي جرى استخدامها، والتي بحسب الخبراء لا مثيل لها في التاريخ الحديث.

هذا احد جوانب مشهد الغطرسة من جانب اسرائيل، بينما هناك جانب اخر يتحدث عنه الصحافي الاسرائيلي نير حسون حيث يلخص المشهد بالقول ان "الواقع تم افساده بالكامل: 1500 قتيل اسرائيلي، 32 الف قتيل فلسطيني، 136 مخطوف (اسرائيلي)، 100 الف شخص (اسرائيلي) تم اجلاؤهم، عشرات المستوطنات مهجورة، الاقتصاد في انهيار، ميناء إيلات في حالة خراب، خطر فوري وملموس من اندلاع حرب شاملة، المكانة الدولية في انهيار، وكلمة اسرائيل اصبحت مرادفة لجريمة حرب".

هناك الان اكثر من 40 الف قتيل ومفقود في غزة، بينهم 15 الف طفل ونحو 10 الاف امرأة. وتظهر بيانات المكتب الاعلامي الحكومي في غزة، ان هناك نحو 2 مليون فلسطيني نزحوا عن بيوتهم. وبالاضافة الى ذلك، فانه جرى تسجيل نحو 75 الفا و577 اصابة في قطاع غزة منذ بدء الحرب، وان 73% من الضحايا هم من الاطفال والنساء. وبحسب الامم المتحدة هناك 19 الف طفل اصبحوا ايتاما من دون والديهم او من دون احدهما.

من بين المفقودين الذين تخطى عددهم 7 الاف، هناك 4700 طفل وامرأة. تظهر الاحصاءات ايضا ان 484 شخصا سقطوا في صفوف الطواقم الطبية، و65 من الدفاع المدني، و140 من الصحافيين، و246 من الكوادر التعليمية، و152 من الكوادر الطبية. في الوقت نفسه، فان وزارة الصحة الفلسطينية تؤكد ان 468 فلسطينيا قتلوا واصيب 4 الاف و750 في 180 يوما في الضفة الغربية، وبين الشهداء 116 طفلا.

اما على الصعيد الصحي، ففي حين خرج 32 مستشفى و53 مركزا صحيا عن الخدمة، واستهدف 159 مؤسسة صحية و126 سيارة اسعاف، فان الارقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تشير الى ان ما يقرب من 180 الف شخص بين النازحين يعانون من التهابات الجهاز التنفسي العلوي، فضلا عن وجود 136 الفا و400 حالة اسهال، بين الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 5 سنوات، و5330 بالجدري، و42 الفا و700 بالطفح الجلدي، وكذلك 4683 حالة يرقان حاد. من خلال استخدام اكثر من 70 الف طن من المتفجرات، فقد جرى تدمير 70 الف وحدة سكنية بشكل كلي خلال 180 يوما، و290 الف وحدة اخرى بشكل جزئي. كما جرى تدمير 171 مقرا حكوميا، و100 مدرسة وجامعة بشكل كلي، و 305 مدارس وجامعات جزئيا، و229 مسجدا بشكل كلي، و297 مسجدا بشكل جزئي، اضافة الى تدمير 3 كنائس. الى جانب تدمير اكثر من 200 موقع ثقافي وتراثي واثري عمرها اطول من عمر الاحتلال بقرون وعقود، حيث يعود بعضها الى قبل 1400 عام. بالاجمال، فان تقديرات البنك الدولي والامم المتحدة حول كلفة الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة قد تصل الى اكثر من 20 مليار دولار حتى الان.



الجبهة اللبنانية

بحسب تقديرات نشرها الاعلام الاسرائيلي، جرى اطلاق اكثر من 3 الاف صاروخ وقذيفة هاون من لبنان في اتجاه المناطق الشمالية منذ 7 تشرين الاول، 90% من هذه المقذوفات اطلقها حزب الله والباقي فصائل اخرى. اطلقت المقاومة من لبنان ما لا يقل عن 700 صاروخ مضاد للدبابات، بعضها من نوع متطور، لم تضرب المستوطنات ومواقع الجيش الاسرائيلي على خط التماس فحسب، بل اصابت ايضا قواعد استراتيجية مثل وحدة المراقبة الجوية في ميرون. وبحسب تقارير اسرائيلية اخرى، فقد جرى اطلاق نحو 200 الف صاروخ من مختلف الانواع، ونحو 100 الف قذيفة هاون من مختلف الاحجام، وعشرات الالاف من صواريخ غراد قادرة على الوصول الى حيفا، اضافة الى الاف الصواريخ التي تغطي وسط فلسطين وجنوبها وبوزن نصف طن وقدرات دقة كبيرة، وتشكل تهديدا لم يعرفه العمق الاسرائيلي حتى الان. من بين القنابل الثقيلة التي اطلقتها المقاومة وعددها اكثر من 240 تتراوح اوزانها بين 100 الى 500 كيلوغرام، والحقت اضرارا بالغة وجسيمة بما في ذلك تدمير مقر فرقة الجليل في بيرنيت.

في ظل هذا المشهد، فان الامم المتحدة تقدر بان مليون ومئة الف فلسطيني من سكان غزة يعانون من انعدام الامن الغذائي الذي يقترب من المجاعة، في وقت اعاقت اسرائيل دخول المساعدات، ولم يدخل الى القطاع سوى نحو 12 الف شاحنة طوال الشهور الستة الماضية، ونحو 20 طن من المعدات الطبية بحسب "يديعوت احرنوت". وعلى سبيل المثال، لم يدخل الى غزة سوى 458,636 قارورة تحتوي على 2,286,330 جرعة لقاح لمجموعة متنوعة من الامراض، وقامت بتقنين دخول الوقود ليصل الى جهات محددة. اما في ما يتعلق بالمياه، فانها سمحت لدولة الامارات بمد خطين للمياه من منطقة رفح في مصر منذ كانون الاول الماضي، ينقلان 3400 متر مكعب يوميا، وهو بالكاد يروي عطش الاف من الاشخاص.

بالترافق مع كل ذلك، كانت اسرائيل تسرع اجراءات نهب المزيد من الاراضي الفلسطينية. وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، فان الاحتلال صادر منذ 7 تشرين الأول الماضي قرابة 27 الف دونم من اراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما اقام 3 مناطق عازلة حول المستعمرات.

خلال 6 شهور، درست جهات التخطيط الاسرائيلية ما مجموعه 52 مخططا هيكليا بغرض بناء ما مجموعه 8 الاف و829 وحدة استيطانية على مساحة 6 الاف و852 دونما، وجرت عملية المصادقة على 1895 وحدة استيطانية.

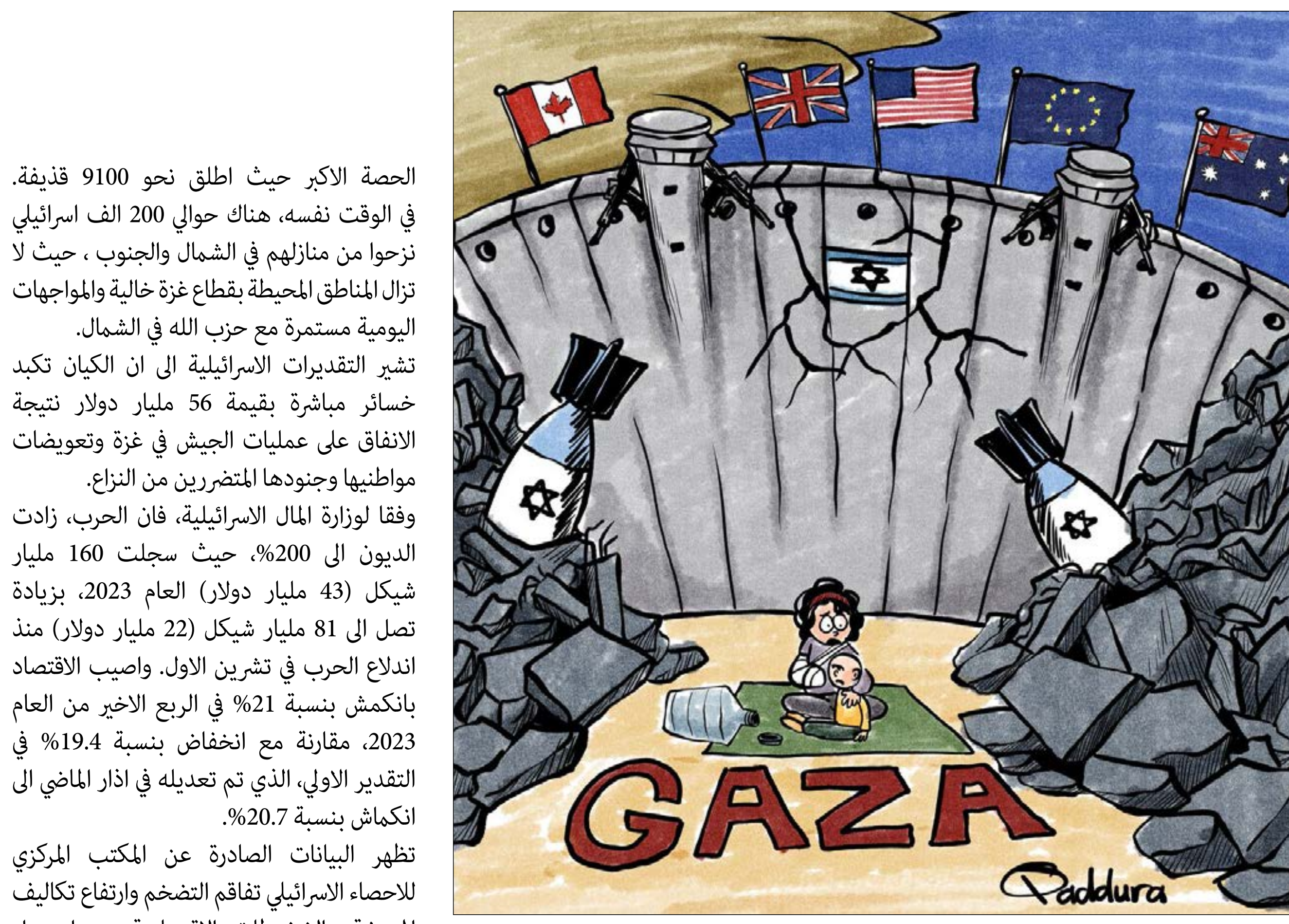
كان هذا السطو يجري الى جانب اعتداءات، حيث نفذ الاحتلال والمستوطنون نحو 9 الاف و700 اعتداء بالضفة الغربية، منها 1156 اعتداء نفذها مستوطنون، وتسببت في استشهاد 12 مواطنا فلسطينيا. وطالت اعتداءاتهم الثروة الطبيعية، باقتلاع وتخريب اكثر من 9 الاف و600 شجرة، معظمها من اشجار الزيتون.

بحسب الهيئة نفسها، بلغ عدد الحواجز الدائمة والموقتة المقامة في الضفة الغربية من بوابات وحواجز عسكرية او ترابية تقسم الاراضي الفلسطينية وتفرض تشديدا على تنقل الافراد والبضائع، 840، بينها اكثر من 140 بوابة اقيمت بعد 7 تشرين الاول.

لم توفر اسرائيل القطاع التعليمي وطلابه واستاذته. فبحسب حصيلة نشرتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بلغ عدد قتلى العدوان من الطلبة 5 الاف و994 في قطاع غزة، و56 في الضفة، كما استشهد 266 معلما في القطاع. كما رصدت الوزارة اصابة 9 آلاف و890 من الطلبة في غزة، و329 في الضفة، كما اصيب 973 معلما واداريا في غزة، و6 في الضفة. وقد طالت اعتداءات الاحتلال 286 مدرسة في غزة، و64 في الضفة، فيما يستمر حرمان 620 الف طالب وطالبة في قطاع غزة من التعليم.

في حين ان هجوم حماس تسبب في مقتل 1170 اسرائيليا واجنبيا، بينهم العديد من العسكريين ايضا، وفقا للبيانات الاسرائيلية الرسمية، فان الجيش الاسرائيلي يقول انه قتل نحو 12 الف مسلح من الفصائل الفلسطينية في غزة، وهو رقم يشكك فيه العديد من الخبراء.

وبحسب "يديعوت احرنوت"، قتل اكثر من 600 ضابط وجندي منذ بدء الحرب بينهم 260 في غزة منذ بدء الغزو البري في 27 تشرين الاول. وكانت اسرائيل استدعت اكثر من 300 الف جندي احتياط الى صفوف الجيش، وهو ما الحق اضرارا اضافية بدورة الاقتصاد. ◄



وحول ارقام الجرحى الاسرائيليين، يقول الجيش ان جرحاه وصلوا الى 3188، بينما تحدثت تحقيقات صحافية عن ارقام تصل الى نحو 15 الفا. اما "القناة 13" فتحدثت عن اكثر من 10 الاف جريح اسرائيل ادخلوا اقسام التأهيل منذ بداية الحرب، وتطورت لدى ثلثهم ردود فعل نفسية.

بحسب "يديعوت احرونوت"، جرى اطلاق ما يقارب 12.235 قذيفة نحو اسرائيل وكان لغزة الحصة الاكبر حيث اطلق نحو 9100 قذيفة. في الوقت نفسه، هناك حوالي 200 الف اسرائيلي نزحوا من منازلهم في الشمال والجنوب ، حيث لا تزال المناطق المحيطة بقطاع غزة خالية والمواجهات اليومية مستمرة مع حزب الله في الشمال.

تشير التقديرات الاسرائيلية الى ان الكيان تكبد خسائر مباشرة بقيمة 56 مليار دولار نتيجة الانفاق على عمليات الجيش في غزة وتعويضات مواطنيها وجنودها المتضررين من النزاع.

وفقا لوزارة المال الاسرائيلية، فان الحرب، زادت الديون الى 200%، حيث سجلت 160 مليار شيكل (43 مليار دولار) العام 2023، بزيادة تصل الى 81 مليار شيكل (22 مليار دولار) منذ اندلاع الحرب في تشرين الاول. واصيب الاقتصاد بانكمش بنسبة 21% في الربع الاخير من العام 2023، مقارنة مع انخفاض بنسبة 19.4% في التقدير الاولي، الذي تم تعديله في اذار الماضي الى انكماش بنسبة 20.7%.

تظهر البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء الاسرائيلي تفاقم التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة والضغوطات الاقتصادية مع استمرار الحرب على جبهات متعددة، بما في ذلك غلاء اسعار السكن. كما انخفض اجمالي الصادرات بنسبة 18.3%، وانخفاض الاستثمار في شركات التكنولوجيا بنسبة 58%.





اسرى ومعتقلون

منذ 7 تشرين الاول الماضي قتل في سجون الاحتلال 13 اسيرا على الاقل نتيجة لجرائم التعذيب، وفق نادي الاسير الفلسطيني. كما طالت الاعتقالات خلال 180 يوما نحو 8 الاف فلسطيني، وتجاوز عدد من هم داخل السجون عتبة 9 الاف و100 معتقل. وتفيد معطيات النادي انه حتى 31 اذار الماضي بان حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء بلغت نحو 258، و500 بين الاطفال، و 64 بين الصحافيين.

كما تجاوز عدد اوامر ما يسمى "الاعتقال الاداري"، وهو اعتقال بلا تهمة او محاكمة او سقف زمني، اكثر من 4430 امرا.

تحقيق

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

بعد سنتين على الانتخابات النيابيّة ونصف الولاية كيف يقيّم نواب الموالاة والمعارضة أداءهم؟

يتزامن ايار الجاري مع مرور سنتين على بدء ولاية مجلس النواب الحالي وسط تساؤلات عما اذا كان سيستطيع هذا المجلس انتخاب رئيس للجمهورية بما تبقى من ولايته، اضافة الى القراءات المتناقضة لبعض اعضائه لتفسير دوره الدستوري في حال الشغور في سدة رئاسة الجمهورية

لا يزال النقاش والجدال النيابي والسياسي يدوران منذ بدء الشغور الرئاسي حول احقية مجلس النواب في التشريع في هذه الحال وكذلك في ظل وجود حكومة تصريف اعمال. تتفاوت الاراء النيابية المنقسمة بين الموالاة والمعارضة على خلفية المواقف السياسية لكل طرف، والخلاف حول تفسير المادة 75 من الدستور. فهناك من يصر على ان مجلس النواب هو هيئة ناخبة منذ بدء الشغور، وهناك من يقول ان تحول المجلس الى هيئة ناخبة هو عند التئام المجلس في جلسة انتخاب الرئيس وبالتالي تصبح الاولوية لعملية الانتخاب. يستند هذا الرأي الى قرار المجلس الدستوري الذي افتى بأحقية مجلس النواب في التشريع في كل الاوقات.

"الامن العام" واكبت هذا الموضوع مع كل من عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون وعضو تكتل الجمهورية القوية النائب غياث يزبك.

بيضون: فلسفة قيام لبنان مبنية على التوافق والحوار

■ هل تعتقد ان ما قمتم به كنواب حتى الان خلال سنتين مرض وكاف، ويعبر عن طموحك وما كنت ترجوه من دخول الندوة البرلمانية؟

□ بكل شفافية ان الطموح يزداد ويرتفع في الظروف الاستثنائية لأن البلاد تكون في حالة خطر على كل المستويات، الاقتصادية، التربوية، الصحية، المعيشية. وبالتالي، تزداد مسؤولية مجلس النواب كممثل لهذه الامة وكممثل للشعب كونه مصدر السلطات. لكن ويا للاسف، الانعكاسات السياسية والخلافات الحزبية انعكست على اروقة المجلس في كثير من الاحيان، وهذا طبعا يترك اثرا سلبيا في مقاربة اي ملف من خلال اقتراح قانون او مشروع قانون مرسل من الحكومة. على سبيل المثال، كانت التجربة الاخيرة خير دليل على ما نقوله، عندما احيلت الموازنة الى مجلس النواب بموجب مشروع قانون، هناك جهات سياسية رفضت وترفض مقاربة اي مناقشة قانونية لأي مشروع قانون مرسل من الحكومة على اعتبار انها حكومة تصريف اعمال ولا تستطيع ارسال او احالة مشاريع القوانين الى مجلس النواب. هذا الجدال القانوني المبطن بخلاف سياسي انعكس على مجلس النواب، رغم انه استطاع في كثير من الاوقات ان ينجز مجموعة من التشريعات المهمة التي تصب في صميم حاجات المواطن اللبناني. فالجلسة ما قبل الاخيرة لمجلس النواب اقرت 14 قانونا لمصلحة المواطنين. بالنسبة الى الطموح الشخصي، لو كان الوضع افضل مما هو عليه ونعيش ظروفا طبيعية مختلفة عما هو قائم، لكنا انجزنا اكثر، لكننا نأمل في ان ننجز اكثر مما تم حتى الان.

■ هل ترى ان هذا المجلس قادر على انتخاب رئيس للجمهورية في ظل استمرار الانقسام العمودي الحاد الذي يشهده؟

□ على مدى الجلسات الـ11 التي دعا اليها رئيس مجلس النواب والتي خصصت لانتخاب رئيس للجمهورية، والتوازن السلبي الذي برز بين الكتل البرلمانية وحال دون انتخاب رئيس الجمهورية، ليس صحيحا ان هناك فريقا يتهم الاخر بالتعطيل او بتطيير النصاب، لأن كل الافرقاء وكل الكتل البرلمانية، بطريقة او باخرى، سواء في الهيئة العامة او في اللجان المشتركة، عطلت النصاب عندما كان التصويت لا يصب في مصلحتها. وبالتالي، فان لعبة الارقام والتوازن السلبي بين الكتل وتوزيع الاصوات في ما بينها، حالت فعليا دون ايصال رئيس جمهورية كمرشح لأحد الطرفين، لذا نحن كنا دائما وما زالت لدينا الجرأة الكاملة لمقاربة هذا الامر. اعترافنا بعجزنا وعجز الاخرين عن ايصال مرشحهم، يجعلنا من الدعاة الى ان الحوار والتوافق هما معبر اساسي لهذا الاستحقاق الذي يعيد الانتظام الى الحياة السياسية والدستورية والى كل مرافق الدولة. ما زلنا نتمسك بهذا الرأي، كما لا يعني اننا اذا كنا من دعاة التوافق والحوار، باننا نخلق بدعة غير موجودة في الدستور، لأن نظامنا اساسا وفلسفة قيام لبنان مبنيان على التوافق والتحاور. هذا لا يعني الاطاحة باللعبة الدستورية القائمة والموجودة في مجلس النواب، لانه اذا عدنا الى المبادرة الاخيرة التي اطلقها دولة الرئيس نبيه بري، فهي مبادرة الايام السبعة كحد اقصى او حتى مبادرة التشاور الاخير.



عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون.

■ هناك وجهتا نظر داخل مجلس النواب حول حقه في الانعقاد من عدمه في ظل الشغور في رئاسة الجمهورية، فماذا يقول النص الدستوري في هذا المجال وكذلك النظام الداخلي؟



المجلس الدستوري افتى بالتشريع لمجلس النواب في كل الاوقات



□ صحيح هناك وجهتا نظر بخلفية سياسية، واحدة تقول بأنه لا يحق لمجلس النواب التشريع طالما هو في حلة انعقاد وملتئم لانتخاب رئيس للجمهورية. وهناك وجهة نظر تقول يحق لمجلس النواب ان يشرع حتى في ظل شغور في رئاسة الجمهورية، لكن الحسم بين هاتين الوجهتين يجب ان يكون من خلال الدستور، لاسيما وان الخلاف بين الوجهتين اطلق من تفسير المادة 75 من الدستور. وقد حسم الامر المجلس الدستوري في مراجعة له بالقرارين 6 و7 لعام 2023، حيث حسم الخلاف وفسر المادة 75 وقال ان الالتئام هو لحظة انعقاد الجلسة والاولوية هي لانتخاب الرئيس، لكن خارج هذه الجلسة يحق لمجلس النواب ساعة يشاء وكيفما يشاء، التشريع حتى في حال خلو سدة الرئاسة وحتى في ظل حكومة تصريف اعمال. وهكذا تكون حسمت المسألة دستوريا وبات اي نقاش او وجهات نظر مختلفة حول هذا الامر، من خلفية سياسية ضيقة لا تنسجم وتتوافق مع الدستور اللبناني وتفسيره وحسم هذا الخلاف من قبل اعلى مرجع دستوري في الدولة، هو المجلس الدستوري الذي يعلو فوق كل السلطات.

يزبك: الدستور هو الفيصل ويجب وقف الانقلاب

■ بعد مرور سنتين على عمر مجلس النواب، اي نصف الولاية، هل انتم راضون على عملكم كنواب؟

□ السؤال يحمل في طياته احتمالات عدة. اذا كان المقصود هو القيام بواجبنا التشريعي والرقابي كنواب والدفع نحو قيام مجلس النواب بدوره وعمله المعطل بفعل سياسة عدم بناء وقيام الدولة على حساب الدويلة، فان الجواب هو نعم في هذا السياق والدور والواجب، لاسيما واننا كتكتل نيابي نعتبر من الانشط، حيث اترأس انا شخصيا لجنة البيئة وكذلك يترأس لجنة الادارة والعدل زميلي الاستاذ جورج عدوان، الى جانب نشاط وحركة الزملاء ومشاركتهم الفعالة في عضوية كل اللجان النيابية. كما انني لست بجديد على اجواء المجلس النيابي، انا القادم من خلفية اعلامية وسياسية تواكب عمل المجلس بشكل دائم، ونحن كتكتل تقدمنا باكثر من 40 اقتراح قانون في مجالات مختلفة تتناول تصويب عمل الحكومة واستقلالية القضاء ومكافحة الفساد وغيره من العناوين. اما بالنسبة الى النتائج، فلست راضيا لأننا لم نستطع حتى الان كسر حلقة الاقفال في وجهنا، حيث المطلوب منا ان نكون كمجلس نواب هيئة ناخبة لكي ننتخب رئيس ◄

◀ جمهورية وتشكيل حكومة، ومن ثم القيام بكل الخطوات والاجراءات الدستورية المطلوبة من اجل اكتمال دورة العمل المؤسساتية. اهدرت نصف ولاية مجلس النواب كما تهدر كل يوم عملية بناء الدولة والمؤسسات الدستورية. منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون والدخول في مرحلة الشغور الرئاسي ونحن نخوض معركة حماية الدستور والدولة والمؤسسات، ولم نتمكن حتى الان من كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها البلاد بفعل عدم احترام الدستور وتطبيقه.

■ هل تعتقد ان المواقف التي اتخذت من قبلكم كتكتل نيابي في ظل الشغورالرئاسي، قد ساهمت في تعطيل وشل عمل مجلس النواب؟

□ ابدا، لم تساهم في تعطيل مجلس النواب، لكنها لم تتمكن من دفع المجلس نحو القيام بدوره والمهمة الاولى المناطة به. فالعمل المؤسساتي لا يكتمل من دون وجود رئيس جمهورية، وهذا الامر يصطدم بمواجهة من فريق الممانعة الذي يرهن الاستحقاق الدستوري في مقابل مكاسب سلطوية. نحن نصرعلى ان هناك نوعا من الانقلاب على الدستور يجب وقفه والعودة الى الدستور الذي ينظم دورة عمل المؤسسات. نحن نقول ان مجلس النواب هو هيئة ناخبة منذ الشغور الرئاسي وان اولوية عمله هي انتخاب الرئيس، وهناك من لا يريد السير في هذا المبدأ الدستوري، كما انه لا يمكن للدول ومؤسساتها ان تنتظم من دون رأس، اي رئيس الجمهورية. المسألة ليست في تعطيل دور المجلس بقدر ما هي التزام الدستور.

■ دستوريا، كيف يمكن تنشيط عمل مجلس النواب وتفعيله وتجاوز الانقسام السياسي القائم؟



عضو تكتل الجمهورية القوية النائب غياث يزبك.

> **اهدرت نصف ولاية مجلس النواب كما يهدر بناء الدولة**

□ المطلوب دستوريا وعمليا ان يقوم رئيس مجلس النواب الذي يعتبر دوره اجرائيا لادارة عمل المجلس ان يقوم بهذا الدور المناط به، وان يدعو المجلس الى جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، عندها لا يحق لأحد ان يعطل الدستور او ان يبتكر قواعد واعراف مخالفة للدستور، لأن الدستور ليس وجهة نظر. الدول الراقية لم تكتب دساتيرها، انما تحترمها انطلاقا من التفاهم اخلاقيا وشرفيا على الالتزام بمصلحة الدولة العليا واحترامها وليس مصلحة الدويلة، وتكرار الاعتداء على الدستور هو الذي اوصلنا الى الخراب الذي نحن فيه.

■ هل تعتقد ان هذا المجلس سيتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية في ظل استمرار تباعد المواقف والانقسام؟

□ لا يمكن التكهن بما قد يحصل في المرحلة المقبلة، لا سيما في ظل الاوضاع غير المستقرة في المنطقة والاقليم، ومحاولات ربط لبنان بها عبر نظرية وحدة الساحات وحرب مساندة غزة التي هجرت ابناء الجنوب. لكن كلي امل كنائب، ونحن كتكتل وكقوات لبنانية، نناضل من اجل انتخاب الرئيس اليوم قبل الغد. وفي ظل الوضع القائم ليس لدينا سوى التمني والامل في ان نتمكن خلال الفترة المتبقية من عمر مجلس النواب من انتخاب رئيس الجمهورية، لا سيما واننا في لبنان لدينا مشكلة ما بعد انتخاب الرئيس، الا وهي من سيكون رئيس الحكومة ثم من هم الوزراء وكيف سيتم تقاسم الحصص الوزارية بين القوى والاطراف المتصارعين على السلطة؟

مقابلة

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

مجلس النواب بعد انقضاء نصف ولايته لم يكن منتجاً على النحو المطلوب

يصادف ايار الجاري مرور سنتين على بدء ولاية مجلس النواب الممتدة الى اربع سنوات بحسب القانون. رغم النشاط شبه الطبيعي للجان النيابية، الا انه يسجل شبه غياب للجلسات التشريعية للمجلس بفعل الخلاف السياسي بين القوى والاحزاب والكتل البرلمانية حول احقية او عدم احقية اجتماع الهيئة العامة

ادى تفاقم الازمات وتقاطعها دوليا واقليميا ومحليا، الى ما يمكن وصفه بتحلل المؤسسات الدستورية في لبنان باستثناء مؤسسة مجلس النواب التي بقيت الوحيدة تقريبا التي لا يوجد جدال او نقاش حول مدى دستوريتها وصلاحيتها. فسدة رئاسة الجمهورية في حالة فراغ وشغور، والسلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء تديرها حكومة مستقيلة تقوم بتصريف الاعمال في النطاق الضيق وفقا للدستور، والانقسام السياسي العمودي في البلاد يحول حتى الان دون انتخاب رئيس او حتى انتظام عمل مؤسسة مجلس النواب كما يجب.

هذا الموضوع كان مدار متابعة وحوار مع المدير العام والمستشار في مجلس النواب سيمون معوض الذي قدم قراءة موضوعية لما قام به مجلس النواب حتى الان.

■ بعد مرور سنتين على بدء ولاية مجلس النواب الحالي كيف يمكن تقييم عمل هذا المجلس قياسا بالواقع والظروف التي مرت بها البلاد؟

□ ان النظام اللبناني ومنذ قيامه حتى الان يمر في حالة من التعقيدات السياسية والامنية والاقتصادية لم يشهد لها مثيلا من قبل. ادت الازمات الدولية وتقاطعها مع ازمة الشرق الاوسط والاطماع الاسرائيلية ليس في جنوب لبنان فحسب وانما في لبنان كله، الى خلخلة البنى الاساسية للكيان اللبناني، اذ ان لبنان يشهد تحللا على صعيد المؤسسات الدستورية باستثناء مؤسسة المجلس النيابي التي لا تزال صمام الامان للوطن اللبناني على الرغم من انها تعمل في ادنى مهامها، فضلا عن انهيار النظام المالي وشلل بعض المهام القضائية، وتقاطع كل ذلك مع اغراق لبنان بملايين النازحين السوريين وغير السوريين، اضافة الى التطورات التي تشهدها المنطقة والاقليم والتي يتأثر بها لبنان حكما على اكثر من صعيد. كل هذه الامور عكست وضعها على مؤسسة مجلس النواب الذي بات يعمل ضمن اطار ما يسمى "تشريع الضرورة". بدأ مجلس النواب الحالي ولايته في 22 ايار 2022، وبعد مرور نصف الولاية نجد بانه لم يكن مجلسا منتجا بالشكل المطلوب، وذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد والخلافات السياسية القائمة. فقد بدأ ولايته في ظل حكومة مستقيلة، وبعد ستة اشهر من بدء الولاية حصل الشغور في رئاسة الجمهورية، ولم يتمكن مجلس النواب لغاية اليوم من انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

■ ما هي اهم الانجازات التي تحققت حتى الان على الصعيد التشريعي؟

□ بالاضافة الى قوانين عدة تتعلق بفتح اعتمادات مالية اضافية لمعالجة موضوع تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، اقر المجلس النيابي قوانين من بينها تسعة اتفاقات وقروض مع جهات عربية ودولية عدة، وقانون يتعلق بتعديل قانون سرية المصارف، قانون النقد والتسليف، قانون يختص بانتاج الطاقة المتجددة الموزعة، قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، قانون الصندوق السيادي اللبناني، قانون الصيدلة السريرية، قانون تعديل المادة 73 من اصول المحاكمات الجزائية المتعلقة بالدفوع الشكلية، قانون تعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالمرأة واولادها، بالاضافة الى قانونين يتعلقان بتمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية، وقانونين يتعلق الاول منهما باستيفاء رسوم صالون الشرف في مطار بيروت بالدولار الاميركي، والثاني بتعديل رسوم المرافئ والمعابر، وقانون يتعلق بتمديد سن تقاعد قائد الجيش وقادة الاجهزة الامنية والعسكرية، واخيرا قانون تحديد القانون الواجب التطبيق على المتطوعين المثبتين في الدفاع المدني.

■ كم جلسة نيابية عامة عقد المجلس خلال هذه الفترة وما هي طبيعة هذه الجلسات؟

□ عقد مجلس النواب في النصف الاول من ولايته 24 جلسة عامة، وذلك اعتبارا من 2022/5/31 توزعت على الشكل الآتي: 11 جلسة خصصت لانتخاب رئيس للجمهورية، وكانت تعقد الدورة الاولى في كل هذه الجلسات ومن ثم يفقد النصاب القانوني (86 نائبا) في الدورة الثانية، الامر الذي تعذر معه هذا الانتخاب. كما عقد المجلس اربع جلسات انتخابية مجلسية، الاولى لانتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس واعضاء هيئة المكتب، والجلسات الانتخابية الثلاث الاخرى خصصت لانتخاب اميني السر والمفوضين الثلاثة في هيئة مكتب مجلس النواب، بالاضافة الى انتخاب اعضاء اللجان النيابية ورؤسائها ومقرريها. كذلك عقدت ثماني جلسات تشريعية جرى خلالها اقرار 36 قانونا من بينها قانونان لموازنتي العامين 2022 و2024، وثلاثة قوانين لم تجد طريقها الى النشر في الجريدة الرسمية نظرا الى ردها من مجلس الوزراء، وهي قانون الايجارات غير السكنية، واعطاء مساهمة مالية لصندوق تعويضات المعلمين في المدارس الخاصة (بقيمة 650 مليار ليرة)، وقانون تعديل بعض احكام قوانين تتعلق بالهيئة


المدير العام والمستشار في مجلس النواب سيمون معوض.

التعليمية في المدارس الخاصة وتنظيم الموازنة المدرسية. كما عقدت جلسة واحدة خصصت لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية في شأن امتناع رئيس الحكومة المكلف عن تأليف حكومة وتأكيد حالة تصريف الاعمال بالمعنى الضيق. من الطبيعي ان عدد هذه الجلسات وما انجزه مجلس النواب على الصعيد التشريعي وحتى الرقابي، لم يكن كالمعتاد او كما عهدنا في اوقات ومجالس سابقة، نظرا الى الظروف التي تتحكم بالبلاد والتي انعكست سلبا على اداء مجلس النواب ودوره.

■ هل الجلسات التي خصصت لانتخاب رئيس الجمهورية كانت كافية ولماذا لم تستكمل، وما هو الدور المطلوب من النواب والمجلس في هذا المجال؟

□ من حيث الدعوة لعقد جلسات لانتخاب رئيس للجمهورية، فقد عقد المجلس النيابي 11 جلسة لهذا الموضوع، لكن كانت تعقد الدورة الاولى في كل هذه الجلسات ومن ثم يفقد النصاب في الدورة الثانية، الامر الذي تعذر معه هذا الانتخاب. لا شك في ان الانقسام السياسي على موضوع الانتخاب الرئاسي ادى الى عدم تحقيق انتخاب رئيس جديد. جهد رئيس المجلس وحاول من خلال مبادرات عدة ومتكررة ايجاد قواسم مشتركة واجراء حوارات بغية التوصل الى حلول لهذا الامر، لكن الخلافات السياسية كانت اقوى. مع العلم ان الاولوية يجب ان تكون لانتخاب رئيس الجمهورية لكي ينتظم عمل المؤسسات الدستورية، وهذا الامر يجب ان يكون من اولويات النواب والكتل البرلمانية.

> **وجود حكومة مستقيلة جعل المجلس عاجزا عن المساءلة والمحاسبة**

■ كيف يمكن تقييم نصف ولاية المجلس حتى الان، مقارنة بالمجالس النيابية السابقة وحتى الظروف التي مرت بلبنان؟

□ لا شك في ان ضعف انتاجية المجلس النيابي خلال السنتين الاولين من ولايته، مقارنة بالمجالس السابقة، يعود الى اسباب عدة من بينها الخلافات السياسية المعروفة، والانقسام العمودي على احقية المجلس النيابي بعقد جلسات عامة في ظل غياب رئيس للجمهورية على الرغم من تأكيد المجلس الدستوري في قرارين له بحق المجلس في التشريع في جميع الاوقات لأن "شؤون المواطنين توجب التشريع في ظل الشغور الرئاسي مع وجود حكومة كاملة الصلاحيات، فانه من باب اولى القيام بذلك الواجب في ظل حكومة تصريف اعمال كما هو الحال في ظروف البلاد التي انعقدت فيها الجلسة التشريعية، والا انتفت الغاية من الفقرة 3 من المادة 69 من الدستور التي نصت على الآتي: عند استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة ونيلها الثقة، مما يدل على جواز التشريع في ظل الشغور الرئاسي". كما ان عدم وجود اكثرية نيابية لانعقاد جلسات تشريعية ادى ايضا الى تراجع الانتاج التشريعي. اما على الصعيد الرقابي، فان وجود حكومة مستقيلة بحكم الدستور منذ بدء الولاية، جعل المجلس النيابي عاجزا عن مساءلة الحكومة ومحاسبتها، لأن الهدف الاساسي من هذه الرقابة والمحاسبة هو الوصول الى حجب الثقة عن الحكومة، في حين انها مستقيلة او معتبرة مستقيلة وفقا لنص المادة (69) من الدستور، وهذا ما ادى الى عدم انعقاد اي جلسة رقابية (اسئلة، استجوابات، مناقشة عامة) في هذه الفترة. في المحصلة، يجب حماية مؤسسة مجلس النواب كونها المؤسسة الدستورية الوحيدة التي لا تزال موجودة وتقوم بالحد الادنى من الدور المطلوب منها او المناط بها، في انتظار ان تسمح الظروف بالقيام بالدور الكامل الذي يمهد لعودة بقية المؤسسات وانتظام عملها بدءا من مؤسسة رئاسة الجمهورية، الى بقية المؤسسات الدستورية كي يعود لبنان الدولة والكيان الى موقعه ودوره الذي يريده ويتمناه الجميع.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

نذير حرب أوسع في ظلال "حلف" جديد؟ في معاني ليلة "الصفعة" الإيرانية



اذا كان من مشهد خطير في ما جرى ليل 13-14 نيسان 2024، الى جانب اهتزاز عمق احساس اسرائيل بامانها، فهو بلا شك الظهور الاول لما يمكن تسميته شبكة التصدي الدفاعي المنسقة اقليميا – دوليا لمواجهة ايران وحلفائها وقد خاضت معركتها الاولى، بشكل لم تعهده المنطقة في تاريخها

دعك من "حلف بغداد" القديم الذي اقيم لمواجهة الموجة القومية الناصرية، وكانت ايران - الشاه ركنا اساسيا فيه قبل ان يسقط بالضربة القاضية باطاحة النظام الملكي في بغداد. ودعك من "الغزو الثلاثي" لمصر (اسرائيل وبريطانيا وفرنسا) لكسر ثورتها ومنعها من حقها في سيطرتها على قناة السويس. ودعك من "تحالف السلام" (الذي ضم اسرائيل في صفوفه) والذي تشكل باسم السلام لكنه سقط سريعا بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان العام 1996. ودعك من "تحالف الراغبين" من خارج تفويض الامم المتحدة الذي خاض معركة اسقاط النظام واحتلال العراق العام 2003، وفتح ابواب الخراب على المنطقة.

نحن هنا امام "تحالف" بشكل جديد كنا نعتقد انه اخذ بالتبلور، فاذا به حقيقة واقعية تخوض معركة التصدي للصواريخ والطائرات المسيرة الايرانية لاسقاطها قبل وصولها الى اسرائيل. هذه حرب علنية باسم حماية اسرائيل لم تحدث من قبل بهذا الشكل والحجم والاطراف وبقوة السلاح، كما لو ان ما يجري هو الولادة الفعلية لفكرة "الناتو الاقليمي" التي جرى الترويج لها منذ سنوات، وظن كثيرون انها مجرد فكرة طوتها ادراج النسيان.

اذا كان هجوم "طوفان الاقصى" في 7 تشرين الاول 2023 اصاب اسرائيل في صميم كيانها، فان مشهد 13-14 نيسان 2024 فاقم من احساس الاسرائيليين بانهم مهما فعلوا، بما في ذلك الابادة المرتكبة في غزة منذ 7 شهور، لن يجلب لهم لا سلاما ولا استقرارا. 90% من الصواريخ والطائرات المسيرة التي تباهى الاميركيون والاسرائيليون بانهم اسقطوها في تلك الليلة قبل وصولها الى اسرائيل، لها دلالتها الكبيرة في السياسة والعسكر والامن والمشهد الاقليمي باكمله. الولايات المتحدة التي كانت عادة مثلما فعلت في حرب 1973 او حرب 2006 في لبنان، تفتح الجسور الجوية للامداد العسكري لاسرائيل، تنغمس هذه المرة في معركة مباشرة حماية لها، بل تفرض من خلال وجودها العسكري الواسع في القواعد المنتشرة في زوايا المنطقة باكملها على الدول المستضيفة لها، بما في ذلك بعض الدول العربية، ان تخوض المعركة الى جانبها ولو من باب "التنسيق والرصد"، حماية اسرائيل.

لكن الدلالة المهمة لهذا المشهد ان اسرائيل كـ"قاعدة غربية متقدمة في قلب الشرق الاوسط" كما وصفها الكثير من السياسيين والمؤرخين في ما واجهته في الليلة الايرانية الانتقامية، يفضح انها برغم كل ما ضخ فيها من اموال وسلاح وتكنولوجيا وغطاء سياسي على مدى اكثر من 7 عقود، بدت عاجزة عن الوقوف بمفردها للدفاع عن نفسها. "الاستثمار" في اسرائيل كفكرة ومشروع، منذ اربعينات القرن الماضي، بدا للمرة الاولى في هذا الوضوح كرهان استعماري، لكنه بات يتطلب الان بالتاكيد اعادة قراءة غربية – وعربية ايضا - واعادة حسابات ليس فقط لما مضى من التاريخ، وانما لما سيأتي به المستقبل فيما يتعلق بالصراع الاقليمي وقضية فلسطين. يقول المشهد الناشئ الان ان ما يوصف بـ"محور المقاومة" في المنطقة، بات الان امام تحالف يبحث عن اسم وهوية واضحة. "الناتو الاقليمي"، "الناتو العربي-الاسرائيلي"، "تحالف التطبيع"، "تحالف المعتدلين".

وربما لا يبدو الاسم مهما الان، لكن الاكثر اهمية ان الولايات المتحدة التي ظلت تقول منذ اكثر من 7 شهور انها تعمل على احتواء الحرب الاسرائيلية على غزة لمنعها من التمدد والانتشار، اصبحت الان مثابة حرب اقليمية واضحة المعالم، يقول موقع "انترسبت" الاميركي ان 16 دولة باتت منخرطة فيها الان، وربما تتوسع.

كما ان المخاوف الاكبر تتعلق بان فكرة انخراط الولايات المتحدة بهذا الشكل الفج، في تفاصيل المواجهة، برغم الرسائل التي يعتقد انها تبادلتها مع طهران في ما بعد الهجوم على القنصلية الايرانية في حي المزة الدمشقي، من اجل محاولة اقناع طهران بـ"ضبط" حجم انتقامها، ثم محاولة "ضبط" الرد الاسرائيلي، لا يبدد كل ذلك احتمالات ان المنطقة باكملها قد تنزلق الى اتون مواجهة لا يعرف احد تداعياتها.

لكن للدلالة على تداعيات بعض ما جرى في 13-14 نيسان على اسرائيل، ان زعيم المعارضة الاسرائيلية يائير لابيد مثلا يقول بعد 7 شهور من الحرب الاسرائيلية المدمرة على غزة ان "كل ما تبقى من سيد الامن (أي بنيامين نتنياهو) هو قرى من الخراب من بئيري (مستوطنة في الجنوب) حتى كريات شمونة (في الشمال)، وفقدان كامل للردع الاسرائيلي"، مطالبا باجراء انتخابات فورية قبل اغراق اسرائيل بالخراب.

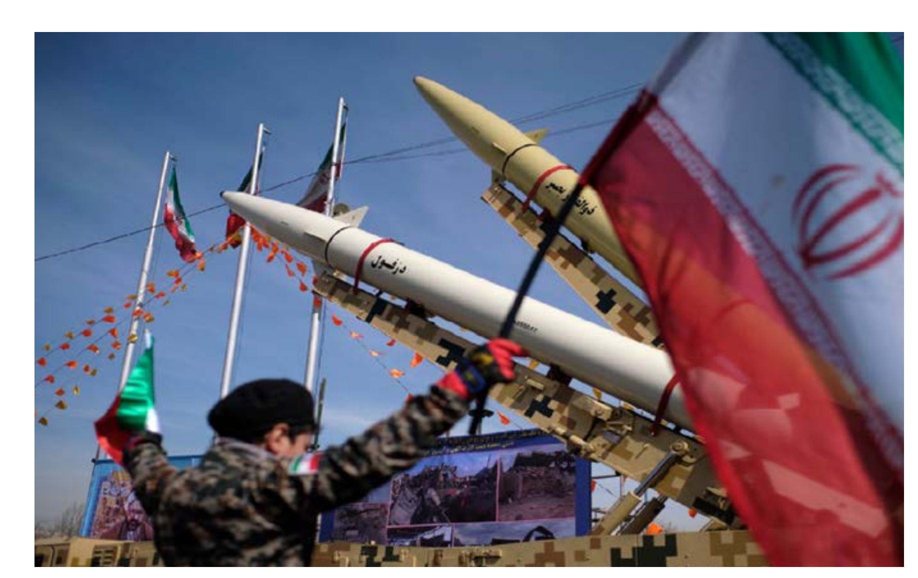
كما تنقل صحيفة "يديعوت احرونوت" عن مصادر مطلعة على طبيعة النقاشات السرية الجارية في اسرائيل فيما بعد الهجوم الايراني، قولها انهم "لو قاموا بتصوير هذه النقاشات وبثها على اليوتيوب لكان هناك اليوم 4 ملايين شخص في اسرائيل يحاولون ايجاد طريقة للهروب من هنا". بكل الاحوال، فان قراءة وتحليل ما جرى، وهي ستظل تتوالى فترة طويلة خصوصا في حال التهب المشهد الاقليمي على وقع الدم الفلسطيني المسفوك في غزة والذي بلغت ضحاياه حتى الان نحو 120 الف فلسطيني بين قتيل وجريح، ودمار لحق باكثر من 50% من المباني والمنشات في القطاع الفلسطيني المحاصر، فيما لم تشهد حرب الابادة هذه اي تحرك ذي قيمة، لوقفها، لا في نيويورك، ولا واشنطن، ولا في العواصم العربية المعنية مباشرة.

> **قواعد اشتباك جديدة تتبلور وحرب علنية باسم حماية اسرائيل**

لكن في الامكان حتى الان، صياغة معاني ما جرى في ليلة الانتقام الايراني، وهي كثيرة، ومن بينها ان اسرائيل التي تتباهى منذ عقود بقدرتها على ضرب واحتلال العديد من العواصم العربية المحيطة بها، بدت غير قادرة على حماية نفسها بنفسها من هجوم من ايران وحدها، كل ملامحه تؤكد انه كان "محدودا" (حوالى 300 طائرة مسيرة وصاروخ)، حيث يدرك الخبراء ان في مقدور طهران اطلاق الاف الطائرات المسيرة وشن صليات صاروخية اكبر كثافة، بما في ذلك اللجوء الى الصواريخ الفرط صوتية التي باتت تمتلكها، الى جانب التنسيق مع حلفائها في المنطقة لمشاركتها مباشرة في الهجوم، ما كان سيلحق ضررا اكبر بالمواقع الاسرائيلية المستهدفة فعليا.

بمعنى اخر، تخلت ايران عن مبدأ "الصبر الاستراتيجي" الذي التزمته حتى الان في مواجهتها وصراعها غير المباشر مع اسرائيل، بما في ذلك بعد مقتل نحو 20 من قياداتها في الحرس الثوري الايراني في سوريا وحدها، خلال الشهور السبعة الماضية، وتعرضها من قبل لعمليات اغتيال لعلمائها وقادتها العسكريين وتفجيرات في مدنها ومنشاتها المهمة، وتخريب في بعض مواقعها النووية.

في المقابل، من الواضح ان اسرائيل في اسوأ سيناريوهاتها، لم تتوقع اقدام ايران على مثل هذا الهجوم، حيث اعتادت تل ابيب التباهي بانه "سياسة الردع" التي تعتمدها منذ عقود تساهم في ترسيخ الخوف منها اقليميا. الهجوم الايراني، بهذا المعنى، خرق الحسابات الاسرائيلية السائدة. كما بدت اسرائيل بشكل ما ملزمة بنوع من ◄



صواريخ ايرانية في عرض عسكري



من احد شوارع طهران

◄ "القيود" الاميركية. فقد منحتها ادارة الرئيس جو بايدن الكثير خلال شهور العدوان على غزة، لكنها ايضا فرضت عليها بعض الحسابات التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار، بما في ذلك مصالح الاميركيين في هندسة وضبط شكل المواجهة ومستواها. ووضع ذلك نتنياهو بشكل اكبر تحت وطأة ابتزاز شركائه الاكثر تطرفا في الحكومة، للتصعيد فلسطينيا واقليميا، واضطر في احيان كثيرة اما لمسايرتهم او مقاومة ضغوطهم عليه.

ومن المهم الاشارة ايضا الى ان الاردن اصبح في وضع شديد الحساسية، بعدما ساهم سلاح الجو الاردني في التصدي للصواريخ والمسيرات الايرانية في اطار ما وصفه بحقه في منع انتهاك اجوائه او المساس بسلامة مواطنيه، لكن هذا التطور جاء ايضا فيما تتوسع مساحة الغضب بين الاردنيين وهو يرون اخوتهم الفلسطينيين يتعرضون للابادة، بينما في مقدور حكومة عمان القيام بما هو اكثر من مجرد التنديد بالعدوان الاسرائيلي. ويخشى المراقبون من احتمال ان ينزلق الاردن في اتون النيران الاقليمية في حال تواصل الاشتباك الايراني - الاسرائيلي عن بعد، او ازداد غضب الشارع الاردني من المذبحة في غزة، وصعدت اسرائيل ايضا من سياستها خنق الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودفعهم الى النزوح.

ومن الطبيعي ان اسرائيل حاولت في ما بعد الليلة الايرانية السوداء ان تظهر للعالم ان معركتها الحقيقة مع ايران، وليس ما تفعله في غزة. وهي وجدت بذلك اذانا صاغية في واشنطن وباريس ولندن وبرلين. ومن غير الواضح ما اذا كان "التضليل" الاسرائيلي سيظل قادرا على فرض نفسه في حال تفاقم الصراع الاقليمي نحو مواجهات متقطعة ومستمرة او نحو مواجهة مفتوحة، اذ ظهر للعالم في الشهور السبعة الماضية ان السردية التي تطرحها اسرائيل منذ سبعة عقود، لم تعد تلق الكثير من المصداقية في انحاء العالم.

وبينما تساءل كثيرون، او شككوا في امكان ان تقوم ايران بالرد عسكريا وبشكل مباشر وبنفسها، على اسرائيل بسبب الغارة على القنصلية الايرانية في دمشق، فان التدقيق في معاني ما فعلته اسرائيل يؤكد ان طهران لم يكن في امكانها ان تبتلع غضبها.

ومن بين ذلك، اغتيال العميد محمد رضا زاهدي في 1 نيسان، والذي سبقه اغتيال العميد سيد رضي موسوي في 25 كانون الاول الماضي، واغتيال العميد حجة الله اميدوار الذي كان يتولّى مسؤولية استخبارات "فيلق القدس" في سوريا. لكن مع اغتيال العميد زاهدي طفح الكيل مع الايرانيين بالنظر الى دوره المحوري، ولحقيقة ان المبنى يعتبر بحسب الاعراف الديبلوماسية مثابة ارض ايرانية، كما ان مرشد الجمهورية الايرانية السيد علي خامنئي توعد في اليوم التالي لعملية الاغتيال بان طهران ستنتقم "على ايدي رجالنا"، ما عنى ان الايرانيين هم من سيتولون الانتقام بانفسهم.

بغض النظر عن النقاش الدائر عما اذا كان الرد الايراني كافيا، او انه سيحدث تغييرا في سلوك اسرائيل في المنطقة، لكن المؤكد ان الهجوم الايراني سيفرض على الاسرائيليين التفكير اكثر من مرة قبل المبادرة الى اغتيال او الاعتداء على الجوار، ذلك ان جانبا من تمادي نتنياهو في الشهور السبعة الماضية، وحتى ما قبلها، مرده ان اي جهة او دولة لم تعمد الى محاولة "ردعه" او "ضبطه". "الصفعة الايرانية" ربما تكون قد فتحت بابا للاستدراك، ومراجعة الاعتقاد الاسرائيلي بان طهران لن تتجرأ على الرد، خصوصا وان اسرائيل حملت ذريعة "طوفان الاقصى" لتضرب يمنة وشمالا، وتلجا الى سياسة الابادة في غزة.

ولا بد ان ايران شاهدت بام العين كيف ان الغارة على مبناها الدمشقي، لم تلق اي ادانة من مجلس الامن برغم مرور نحو اسبوعين على الضربة الاسرائيلية، وهو ما جعل الايرانيين يعتقدون ان ذلك سيشكل ضوءا اخضر لاسرائيل للتمادي في المرحلة اللاحقة، بما في ذلك ضرب بعثاتها الديبلوماسية في المنطقة، او حتى الاعتداء الاسرائيلي المباشر على الاراضي الايرانية نفسها.

"الصفعة الايرانية"، مهما بدت محدودة، اثارت الشكوك في معتقدات التفوق الاسرائيلي، وساهمت في اظهار حجم الخسارة بين الاسرائيليين مثلما فعل "طوفان الاقصى" برغم سياسة الابادة التي لجأت اليها اسرائيل. الاسرائيليون ادركوا في تلك الليلة ان كل الوعود التي يطلقها قادة الكيان في العقود والسنوات الماضية، بدت فارغة من مضمونها، عندما توجهت 300 طائرة مسيرة وصاروخ من ايران نحوهم، فاذا بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وانظمة رصد جوية وانذار وتنسيق اقليمية تسارع الى نجدتهم.

ايران عززت اقوال تهديداتها بالافعال. ومعادلات الاشتباك بينها وبين اسرائيل، والتي كانت سائدة في العقود الاربعة الماضية، تعاد صياغتها الان بشكل مختلف، وتجري محاولات لاعادة رسمها ولو بالنيران المباشرة. لكن المعادلة الجديدة، ستأخذ في الاعتبار بالتاكيد ما جرى في ليلة الانتقام الايراني ودروسها. هناك قناعة واسعة بين الاسرائيليين برغم اعلانات التصدي لـ99% من الهجوم الايراني، فان هذه المواجهة الاولى بين الصواريخ الإيرانية وانظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية و"الحليفة" لها، تمثل الاختبار الحقيقي الاول لصواريخ ايران والتي نجح بعضها في تخطي ما وصف بانه اكبر درع صاروخ دفاعي في العالم والمكون من شبكة من الدفاعات لجيوش عدة، وهو ما يعني انه في حال شنت ايران هجوما متتاليا ومكثفا من الصواريخ والمسيرات المفخخة والهجومية، فان اسرائيل لن يتكون قادرة على النجاة منها بالكامل هذه المرة.

تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

نقطة تحوّل في المسار الداخلي وخارطة سياسيّة جديدة
أول هزيمة لأردوغان في انتخابات تركيّة

انتخابات 2024 البلدية في تركيا الغت مفاعيل انتخابات 2023 الرئاسية والنيابية، وخلطت الاوراق واعادت رسم الخارطة السياسية. الحزب الحاكم "حزب العدالة والتنمية" يتعرض لاول هزيمة كاملة على مستوى تركيا منذ وصوله الى السلطة. حزب "الشعب الجمهوري" استعاد مركز الصدارة واصبح الحزب الرقم واحد. حزب "الرفاه من جديد" بزعامة فاتح اربكان بات يشكل "حصان طروادة" داخل الحالة الاسلامية

راهن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على الانتخابات البلدية نهاية آذار الماضي، وكان يمني النفس بانتصار على المعارضة، اقله في مدينة اسطنبول، لاستعادة هذه المدينة التي تولى رئاسة بلديتها وشكلت نقطة الانطلاق له ورافعة الوصول الى رئاسة الحكومة، ومن ثم الى رئاسة تركيا التي حكمها لأكثر من عشرين عاما متواصلا. اراد الفوز في اسطنبول تحديدا لسببين: اولا، راهن على ان يشكل انتصار مرشحه في اسطنبول حافزا ليحاول تعديل الدستور، بما يتيح له الترشح مرة ثالثة، وربما رابعة. وثانيا، ليقطع الطريق على المعارضة وطموحها بان تبني على انتصارها في الانتخابات المحلية، وخصوصا في اسطنبول، معركتها المقبلة في الانتخابات النيابية وفي الانتخابات الرئاسية.

جاءت النتائج لتعلن انتصار المعارضة في المدن الكبرى، وخصوصا في اسطنبول وانقرة وازمير وانطاليا، ولتعلن تقدم المعارضة ايضا في مدن اساسية شكلت على امتداد الاعوام الماضية معاقل لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم.

في اسطنبول، المدينة الاكبر بعدد سكانها (نحو 16 مليونا) العاصمة الاقتصادية لتركيا، وتشهد صراعا حادا بين الرئيس اردوغان وحزب "الشعب الجمهوري" اكبر احزاب المعارضة، سعى اردوغان الى استعادة بلديته المفضلة من يد اكرم امام اوغلو الذي فاز مجددا واحتفظ برئاسة بلدية اسطنبول في مواجهة مرشح اردوغان وزير البيئة السابق مراد قوروم الذي حصل على دعم قوي من الرئيس، وسخرت من اجله موارد الدولة كلها. وفي انقرة، المعركة الثانية المهمة، تنافس مرشح "حزب الشعب الجمهوري"، الرئيس الحالي للبلدية منصور ياواش، مع مرشح السلطة تورغوت التينوك الذي خسر المعركة في العاصمة الادارية والسياسية لتركيا. شكلت نتائج الانتخابات المحلية في تركيا ما يمكن وصفه بالهزيمة الاسوأ للرئيس رجب طيب اردوغان وحزب "العدالة والتنمية" الحاكم، على مدى 22 عاما في حكم البلاد. اردوغان اعترف بعد الخسارة بان الانتخابات نقطة تحول، واظهرت الانتخابات "اننا نفقد جزءا من شعبيتنا في عموم البلاد، وسنحلل النتائج ونراجع انفسنا. سنحاسب انفسنا، وسندرس الرسائل الصادرة عن الشعب"، ورئيس "الشعب الجمهوري" اوزغور اوزيل، تحدث عن تغيير "وجه تركيا". وقال: "اظهرت نتائج الانتخابات ان الناخبين قرروا تأسيس سياسة جديدة في تركيا، وتغيير الصورة التي استمرت 22 عاما لتركيا، وفتح الباب امام مناخ سياسي جديد".

كان الرئيس التركي يتطلع صوب ترسيخ زعامته وتوجيه ضربة قاصمة للمعارضة بحرمانها ما بقي بيدها من اوراق في بلديات بعض المدن التركية. فجاءه الرد من الناخب التركي الذي منح "حزب الشعب" المزيد من الدعم في نسب الاصوات والسيطرة على المزيد من بلديات مدن تركية محسوبة تاريخيا على حزب "العدالة والتنمية".

الصناديق التي قالت نعم لرجب طيب اردوغان قبل 10 اشهر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، تقول له لا في انتخابات البلديات التي جرت يوم الاحد المنصرم.

كان قرار الناخب التركي مفاجئا وصادما للحكم والمعارضة على السواء. لم يكن تحالف الجمهور الداعم لحزب العدالة يتوقع هزيمة بهذا الشكل. الاحتمال الاكبر بين السيناريوهات السوداوية هو الفشل في استرداد انقرة واسطنبول من المعارضة. لكن الصناديق قالت اكثر من ذلك حول ضرورة عدم تبسيط الامور وتقديمها على انها حالة ظرفية موقتة سيتحرك الحزب الحاكم لمعالجتها وامتصاص غضب الكثير من الشرائح الاجتماعية.

4 اسباب رئيسية قادت الى خسارة اردوغان وحزبه الحاكم "العدالة والتنمية" في هذه الانتخابات:

1- الوضع الاقتصادي الذي تمحورت حوله الحملات الانتخابية واتجاهات الراي العام. فالاقتصاد ظل عاملا مهما في اختيارات الناخبين، حيث رأى 85 في المئة من الاتراك (وفقا لاستطلاع شركة "ايبسوس") ان المشكلة الاكبر في تركيا هي الوضع الاقتصادي مع انهيار سعر صرف الليرة، وتراجع القيمة الشرائية للرواتب الى حد دفع المصرف المركزي قبل ايام الى رفع قيمة الفائدة الى 50 في المئة. وسلطت المعارضة الضوء على الوضع الاقتصادي للبلاد، وصمت اردوغان حيال

قيام البنك المركزي برفع الفائدة الى 50 في المئة، في الوقت الذي يكاد فيه التضخم يلامس 70 في المئة، ويصرخ المواطنون من الغلاء ولا يجد المتقاعدون قوت يومهم.

2- تصويت الاكراد الذي صب لمصلحة المعارضة، خصوصا في اسطنبول، حيث ساهمت الاصوات الكردية في تعزيز وضع اوغلو وتوسيع هامش فوزه بفارق مريح. فالاكراد يشكلون رقما صعبا في المعادلة الانتخابية وكتلة صلبة تلعب دورا مهما في تحديد مسار السياسة التركية، اذ انهم يشكلون بين 15 و20 في المئة من مجموع السكان البالغ 85 مليون نسمة، وتسعى الاحزاب الكبيرة دائما لبناء تحالفات معهم قبل كل انتخابات، ولكنهم يميلون الى تاييد احزاب المعارضة، وخصوصا حزب "الشعب الجمهوري"، ويوجهون اتهامات لاردوغان وحزبه بأنه يمارس سياسة عدائية واقصائية بحقهم.

3- نجاح "الشعب الجمهوري" المعارض في احداث تغيير جذري في هياكله بعد انتخابات ايار الماضي، لدرجة انه كان الحزب الوحيد الذي ادار عملية ديموقراطية في مؤتمره العام بعد الانتخابات التي ادت الى تغيير رئيس الحزب كمال كليتشدار اوغلو، الذي خسر الرئاسة امام اردوغان. حزب الشعب الجمهوري تمكن من تجاوز الحالة المعنوية السلبية الناشئة عن انتخابات ايار، وقام بحملة تغيير جددت دماءه وتبنى خطابات اكثر اعتدالا واحتضانا للشعب ونشاطا في الشارع. ونجح الحزب في ان يتحول الى حزب شاب وديناميكي واكثر وصولا الى الشارع التركي وقياسا لنبضه، تحت رئاسة اوزغوز اوزيل، الذي علق على نتائج الانتخابات المحلية الاولية قائلا: "لقد نجحنا في جعل الحزب الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك يحتل المرتبة الاولى من جديد، ونسير الان نحو حكم البلاد في اول انتخابات عامة قادمة".

4- حملة الضغوط والتشويش على اردوغان وحزبه الاسلامي من الاحزاب الاسلامية المحافظة، والمنشقة في اغلبها عن حزب "العدالة والتنمية"، وهي: حزب "السعادة" الذي يتزعمه كاراموﻻ اوغلو، وحزب "المستقبل" بزعامة احمد داوود اوغلو، وحزب "الديموقراطية والتقدم" بزعامة علي باباجان، وحزب "الرفاه من جديد" بزعامة فاتح اربكان، الذي كان احدى مفاجآت الانتخابات مقدما نفسه كحزب اسلامي صاعد على حساب العدالة والتنمية. هذه الاحزاب خاضت الانتخابات البلدية منفردة ورفعت راية التحدي لـ"العدالة والتنمية"، والتقطت الورقة الانتخابية التي وظفها اردوغان في حملته الانتخابية، وهي "حرب غزة" وهجومه على اسرائيل، لتعكس اتجاهه في الاسابيع الاخيرة قبل الانتخابات. ووجهت هذه الاحزاب انتقادات حادة لاردوغان بسبب استمرار العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع اسرائيل وعدم قطعها رغم المجازر التي ترتكبها حكومة نتنياهو في غزة، وخرج انصار هذه الاحزاب في تظاهرات متعددة قبل الانتخابات رافعين شعارات "التجارة مع اسرائيل خيانة لفلسطين"، و"لا تكن شريكا في المجزرة".

من الواضح ان حرب غزة لم تكن عنوانا اساسيا في انتخابات محلية، ولم تحتل حيزا بارزا في خطب المرشحين، ولم تكن الموضوع المهيمن والطاغي على مستوى السياسة الخارجية، ولم تقدم المعارضة حرب غزة الا من باب احراج اردوغان ومحاصرة "العدالة والتنمية". اما المفارقة او المفاجأة الاخرى، فهي ان ملف النازحين السوريين لم يشكل مادة في الحملات الانتخابية بعدما تبين للمعارضة ان مفاعيله الشعبية محدودة ولم تحقق لها مكاسب في المعارك الانتخابية الماضية.

في المحصلة والنتيجة، الانتخابات البلدية في تركيا مهمة جدا في مغزاها السياسي وتعد مؤشرا الى امرين وتطورين في المستقبل:

- الامر الاول: بداية العد العكسي لرجب طيب اردوغان في مسيرته السياسية الحافلة التي بلغت نقطة الذروة في الانتخابات الرئاسية العام الماضي بعد انتصاره في معركة قوية جرت على مرحلتين، لتبدأ الان ومع الانتخابات المحلية مسيرة الانحدار.

سجلت هذه الانتخابات نهاية قدرة اردوغان على المناورة السياسية، وتعويض الاداء بالخطابات الشعبوية والعاطفية، واصبح امام وقائع جديدة، اما ان يذهب نحو مواءمة ادائه مع خطابه، او ان نزيفه الشعبي سيستمر. فمثلا خسارة اسطنبول التي قاد حملتها الانتخابية بنفسه، هي في الحقيقة خسارة شخصية له، قبل ان تكون خسارة لحزبه الذي لم يعد قادرا على اتخاذ قرارات او اجراءات كبيرة على صعيد البلاد، مثل تغيير الدستور او حتى تعديله، خاصة بما يضمن حق ترشح اردوغان لولاية رئاسية جديدة.

- الامر الثاني: صعود نجم اكرم امام اوغلو على المستويين الشعبي والسياسي، وفي اسطنبول التي منها انطلق اردوغان. اوغلو سيكون، ومن منصة اسطنبول، زعيم المعارضة في المستقبل ومرشحها للانتخابات الرئاسية المقبلة. في الواقع يمكن اعتبار انتخابات 2024 المحلية اولى جولات معركة 2028 الرئاسية.



تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

أوروبا خائفة من عودة ترامب... وعلى مستقبل الناتو

اذا اصبح دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة مرة ثانية، من المرجح ان يسبب مزيدا من الفوضى ليس في السياسة الداخلية فحسب، بل ايضا في قرارات اللاعبين الاقوياء على المسرح العالمي. وهذا ما يقلق الدول الاوروبية بحكم ان سياسته ستخلف عواقب وخيمة على امن اوروبا، خصوصا بالنسبة الى اوكرانيا، اذ يمكن ان يتراجع الدعم لاوكرانيا وردع روسيا، لأن ترامب يرفض مزيدا من المساعدات الاميركية لاوكرانيا

يرى دونالد ترامب ان الدول الاوروبية ملزمة تقديم تلك المساعدات، كما انه هدد بالانسحاب من حلف شمال الاطلسي الناتو الذي اتم الـ75 عاما من عمره.

تخشى الدول الاوروبية احتمال ان يجري ترامب مفاوضات مع موسكو، من دون اشراك اوكرانيا. مثلا قد يقترح ترامب اتفاق سلام بشرط عدم انضمام اوكرانيا الى الناتو، وقبول التنازل عن الاراضي التي تحتلها روسيا في شرق البلاد. وهذا من شأنه ان يفرض واقعا جديدا، ليس فقط بالنسبة الى اوكرانيا، بل ايضا في اوروبا كلها، وذلك سيكون له ايضا تأثير في مسألة مدى تصرف روسيا بثقة وعدوانية في اوروبا خارج نطاق اوكرانيا، خصوصا تجاه دول الناتو.

اذا عاد ترامب فسوف يكون اكثر ثقة باعتباره الشخص الذي تجاوز كل المطبات والاتهامات ضده، والذي افحم اولئك الذين تصوروا انه كان مجرد زلة في التاريخ. وبالتالي، فان طبيعة العلاقات عبر الاطلسي سوف تتغير في العهد الجديد، وانسحابه من الناتو سيكون انتصارا لبوتين. حتى ان هناك بعض التحليلات ذهبت ابعد من ذلك، ووصلت الى حد الخشية من ان يستخدم ترامب قوى موثوق بها مثل روسيا لمحاولة تنفيذ سياسات مناهضة لاوروبا من اجل زعزعة الاتحاد الاوروبي، مشيرين مثلا الى بريطانيا العظمى والى ان الدولة القومية في اوروبا من الممكن ان تؤدي الى مشكلات اجتماعية واقتصادية كبرى، وهذا ما يزيد من الضغوط الداخلية والخارجية على الديموقراطيات فيها. وتخشى اوروبا من ان يتزايد النهم لدى بوتين بتهديده الاوروبيين، وبخاصة الشرقيين مع تراجع الدور الاميركي في اوكرانيا، وهذا بدوره يعني ان المانيا واوروبا الغربية ستكونان اكثر طلبا للمساعدة والحماية، وهذا مكلف جدا.

يسود الاوساط الاوروبية قلق شديد بازاء احتمالات عودة ترامب الى البيت الابيض وما يمكن ان ينجم عنها من تدهور في العلاقات بين واشنطن وبروكسل وتراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها الدفاعية ضمن الحلف الاطلسي. فلم يجرؤ احد من الرؤساء الديموقراطيين والجمهوريين سوى ترامب على انتقاد الحلف، واعتباره عبئا على الولايات المتحدة، وليس رصيدا سياسيا واستراتيجيا كبيرا، يجسد بعض ملامح القيادة العالمية للولايات المتحدة، ويثبت ان اوروبا على الرغم من قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية فانها تظل قاصرة في مجال الدفاع عن امنها، وهي في حاجة الى الناتو اكثر من اي شيء اخر، وغالبية الاعضاء في الحلف يدركون انهم من دون الحلف فان امنهم يواجه رياحا عاتية لا قِبل لهم بمواجهتها، وحتى الدولتان المالكتان للاسلحة النووية، فرنسا وبريطانيا، تدركان انهما لا تستطيعان ان تحلا - منفردتين او متحالفتين - مكان الولايات المتحدة، للدفاع عن امن اوروبا وسيادتها.

معضلة الامن الاوروبي في ظل الناتو او خارجه ستظل محورا يجذب كثيرا من الافكار المتناقضة، يعزز ذلك وصول قدرة الحلف في دعم اوكرانيا الى مستوى متدن للغاية، بعد مرور عامين من تقديم دعم مالي وتسليحي ضخم للجيش الاوكراني، لم يحقق اهدافه، لا ردع روسيا ولا هزيمتها، بل اظهر الحلف كطرف ضعيف في مواجهة روسيا، او على الاقل لديه مستوى محدود من العمل خارج الحدود الاوروبية، رغم توسعه واقترابه من الحدود الروسية من خلال فنلندا. لذلك، يتعين على الاتحاد الاوروبي ان يقوم بالاستعدادات اللازمة لوصول ترامب، وعلى فرنسا، القوة العسكرية الكبرى في اوروبا، والمانيا القوة الاقتصادية الخالصة، ان تتخذا قرارا بعدم السماح لنفسيهما بطلب الحماية من الخارج، في اشارة الى الولايات المتحدة. ونظرا الى حالة التهديد الحالية من روسيا، فان مع هاجس عودة ترامب ينبغي ان تصبح اوروبا اكثر اتحادا وانفاقا على السياسة الدفاعية.

اعادت الحرب في اوكرانيا الحرارة والاهمية الى حلف الناتو، وعززت وحدة اوروبا في مواجهة

الخطر الروسي. لكنها قد تكون سببا لزعزعة العلاقة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، بعدما تحول الاستمرار في دعم الحرب الى موضوع خلافي داخلي اميركي في سنة الانتخابات الرئاسية. والى موضوع اساسي في المواجهة بين المرشحين، دونالد ترامب وجو بايدن.

الانتقادات القاسية التي وجهها دونالد ترامب الى حلف الناتو حين كان رئيسا لم تندثر، بل عادت مجددا الى الظهور بقوة مع احتدام السجال في الحملات الانتخابية. اثار ترامب قلقا بين اعضاء حلف الناتو من خلال انتقاداته المتكررة للحلف واعضائه، وخاصة في ما يتعلق بانفاقهم الدفاعي.



ترامب قد يقترح اتفاق سلام في اوكرانيا شرط عدم انضمامها الى الناتو



احد ابرز تصريحاته كان تهديده بتقليل الدعم العسكري الاميركي او الانسحاب المحتمل من الناتو اذا لم يزد اعضاء الحلف الاخرون انفاقهم الدفاعي لتحقيق الهدف الموصى به من قبل الناتو، وهو 2% من اجمالي الناتج المحلي. كان هذا الموقف انحرافا كبيرا عن سياسة الولايات المتحدة السابقة، التي كانت تؤكد عادة على التضامن والدفاع الجماعي تحت مظلة الناتو. تصريحاته الاخيرة لمحت الى ان الولايات المتحدة لن تهب لمساعدة اي دولة من الناتو تتخلف عن دفع مستحقاتها، هذا في حال عاد الى البيت الابيض، وفي حال تعرضت لهجوم من قبل روسيا. تصريحات اثارت مخاوف في شأن التزام الولايات المتحدة مبدأ الدفاع الجماعي. وهو حجر الزاوية في الناتو. وادت تصريحاته الى خلق حالة من عدم اليقين حول مستقبل الحلف ودور الولايات المتحدة داخله. دفع هذا القلق اعضاء الناتو الى بدء النقاش الجدي في شأن التغيرات المحتملة في السياسة الخارجية الاميركية وتأثيرها على الامن والاستقرار العالميين. قد يكون الرئيس جو بايدن اخر الساسة الاميركيين الذين عايشوا الحرب الباردة ويدرك اهمية التحالف العسكري مع اوروبا، وهو ما قد يدفع دول الاتحاد الاوروبي الى البحث جديا عن خيارات اخرى لتعزيز امنها في مواجهة تهديدات روسية مستقبلية.

حلف الناتو، الذي اسس على مبدأ الدفاع الجماعي، واجه اختبارا حاسما في الرد على الحرب الروسية في اوكرانيا. الولايات المتحدة، تحت ادارة بايدن، اعادت تقويم موقفها تجاه الناتو، فعززت التزامها الحلف من خلال قيادة استجابة متناسقة لدعم اوكرانيا. لكن معارضة الحزب الجمهوري لتقديم مساعدات جديدة لدعم اوكرانيا، تشير بوضوح الى ان مستقبل العلاقات مع الناتو ومقاربة الحرب في مواجهة لا يخضعان فقط لوجهة نظر ترامب، انما اصبحا من المواضيع التي ينقسم حولها الديموقراطيون والجمهوريون.

كانت علاقة الولايات المتحدة بحلف الناتو معقدة بشكل كبير. خاصة في اعقاب الحرب الاوكرانية وخلال الفترة المضطربة لادارة الرئيس السابق ترامب، بعد ان نجح في زرع القلق لدى الدول الاعضاء من امكان الاعتماد على واشنطن على المدى الطويل.

تاريخيا، كانت الولايات المتحدة عضوا رئيسيا في الناتو، حيث لعبت دورا محوريا في القرارات الاستراتيجية ومبادرات الدفاع للحلف. وتراجع واشنطن عن دعمها وقناعتها باهمية دور الناتو في حماية امنها ومصالحها الحيوية، سيكون له تأثير كبير على مستقبل الحلف، وعلى العلاقات الاميركية مع الحلفاء التقليديين في اوروبا.

تلجا الدول الغربية، وتحديدا الولايات المتحدة، الى حلف الناتو عند كل حادث امني كبير، مثل اعتداءات 11 ايلول، واخيرا اجتياح روسيا لاوكرانيا. اما في ما يخص الصراعات الاقليمية، فان دول الحلف كانت دائما على خلاف في ما بينها، كما حصل حين قررت واشنطن اجتياح العراق. وفي انتظار تحد جديد للمصالح الغربية في العالم، فان التشكيك في اهمية حلف الناتو ومستقبله سيبقيان موضوع قلق في اوروبا، وملفا شائكا في واشنطن.

في المحصلة، وفي ظل التحديات والاشكاليات والاطروحات الدفاعية الغربية والهواجس الاوروبية، يبدو ان النظام الدولي الراهن مقبل على تغيرات وانقلابات كبرى، تبدأ بالمفاهيم والمقاربات والسياسات، وتصل الى العلاقات والتحالفات.

نشاطات

تريز الخوري
KHOURYTHERESE@HOTMAIL.COM

مذكرة تفاهم بين الأمن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
اللواء البيسري: نعمل لتفعيل دور الأمن في ظلّ التحدّيات

في 25 نيسان 2024، وقعت المديرية العامة للامن العام ممثلة بمديرها العام بالانابة اللواء الياس البيسري مذكرة تفاهم مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) بهدف تعزيز الامن البشري بكل اشكاله والمساواة بين الاجانب المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة، بغية توفير الامن المراعي للنوع الاجتماعي

جرى حفل التوقيع في المبنى المركزي للمديرية العامة للامن العام، حضره الى المدير العام بالانابة اللواء الياس البيسري، السفيرة الكندية في لبنان ستيفاني ماكوم، مديرة المشروع كارينا بيدرسون، رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن(DCAF) آدم ستيب ريكوفسكي، ممثلون عن السفارتين البولندية والسويدية، اضافة الى القيمين على المشروع وضباط من الامن العام.

استهلالا، النشيد الوطني ونشيد الامن العام. ثم كلمة ترحيب وتعريف بالخطوط العريضة التي تتمثل في تحقيق الاهداف المشتركة واتخاذ قرارات ملزمة لضمان تنفيذ المشروع بشكل سليم.

بداية، كلمة رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن آدم ستيب ريكوفسكي شرح فيها دور المنظمة ومشاريعها المتعددة في لبنان بالتعاون مع القوى الامنية، لاسيما مع المديرية العامة للامن العام، لتطوير الية عملها وتحديث البرامج وسلوكياتها ضمن اعلى المعايير للوصول الى الاهداف التي تطمح اليها الاتفاقية، متمنيا التعاون الدائم بين اطراف الاتفاقية للوصول للمصلحة العامة وتأمين حقوق الانسان والمساواة بين الجميع. وشدد على دور مركز الحوكمة، مثنيا على التعاون مع الامن العام اللبناني: "نتعهد بضمان وتحقيق الاهداف والغايات المحددة، وسوف نعمل على توفير الرقابة والارشاد والتوجيه والتنسيق. سنقوم بانشاء وحدة الوساطة للامن العام وتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع".

اضاف: "سنقدم برنامجا تدريبيا يشمل التدريب الاساسي والمتقدم، والقيام بدورات تدريبية متتالية على التواصل. وستكون هناك مؤتمرات اكاديمية لتعزيز قدرات ضباط الامن العام على تنفيذ الممارسات في مجال ادارة الهجرة المتوافقة مع خطة العمل الوطنية الخاصة بلبنان وغيرها من الالتزامات الدولية".

اما مديرة المشروع كارينا بيدرسون، فشددت على اهمية مذكرة التعاون بين الطرفين لانجاح المشروع، وقالت: "يجب تنمية القدرات لمساعدة المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة. علينا نشر التوعية على نطاق واسع، كما سيتم تنفيذ برنامج التدريب المراعي للنوع الاجتماعي، اضافة الى زيادة القدرات لدى مؤسسة الامن العام على تنفيذ انشطة التوعية المجتمعية".

وشددت ايضا على "نشر التوعية على نطاق واسع في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية بين صناع السياسات. ان نتيجة المشروع النهائية ستكون في تعزيز الامن البشري والمساواة بين الجنسين في اوساط الاجانب المتواجدين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة، اضافة الى تطوير معرفة مهارات عناصر الامن العام في لبنان في تطبيق الممارسات الجيدة في اعمالهم الفردية، في ما يتعلق بالوساطة والتواصل المراعي للنوع الاجتماعي".

السفيرة الكندية في لبنان ستيفاني ماكوم، شكرت بدورها مَن كان له دور في الوصول الى هذه الاتفاقية المهمة، والتي ستعمل على تطوير عمل الامن العام: "هذه الاتفاقية تساعد على خدمة المجتمع المدني، وخاصة في هذا الوقت الحرج والصعب، للحفاظ على المقاييس العالية التي تميز بها عمل مديرية الامن العام كمؤسسة طليعية في لبنان".

واملت في "ان يستمر التعاون المثمر بين الطرفين عبر تنفيذ البرامج وبناء القدرات، وتقديم المساعدات التقنية لتمويلها".

المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري شدد في كلمته على اهمية الحوكمة بهدف تحقيق المصلحة العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة في اتخاذ القرارات، وجاء فيها: "اعرب لكم عن تقديري العميق للجهود التي بذلت لتوقيع مذكرة التفاهم بين المديرية العامة للامن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن في سبيل تعزيز السلام والاستقرار في لبنان".

واشار بداية الى ان "لا بد من ان هذه المذكرة تكتسب اهمية بالغة في ظل مشروع برنامج توفير الامن المستجيب للنوع الاجتماعي ذكورا واناثا في لبنان،


المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري متحدثا.

سفيرة كندا ستيفاني ماكوم.


رئيس مكتب لبنان في مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن(DCAF) آدم ستيب ريكوفسكي.


مديرة المشروع كارينا بيدرسون.

باعتبار ان هذا المشروع يشكل مبادرة مهمة وضرورية، تهدف الى تعزيز الامن والاستقرار في المجتمع اللبناني من خلال تفعيل دور الامن العام في ظل التحديات الامنية والاجتماعية التي يواجهها لبنان، والانطلاق نحو بناء بيئة امنية تعزز الشمولية، وتضمن حماية الحقوق والحريات للجميع، بغض النظر عن جنسهم او خلفيتهم الاجتماعية".

تابع: "اؤكد لكم في هذه المناسبة على اهمية تعزيز التعاون بين الطرفين من خلال تنفيذ البرنامج العملي لتحقيق الاهداف المشتركة، وان تكون هذه المذكرة مثلا يقتدى به في تطبيق مبادئ النوع الاجتماعي والعدالة في قطاع الامن، بما يعزز الشراكة وتبادل الخبرات لتظهير النتائج الايجابية في المجتمع اللبناني. المشروع الذي يهدف الى تحسين الامن البشري وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبين الاجانب المقيمين في لبنان والمجتمعات المحلية المضيفة فيه، يساهم ايضا في تحسين الامن المراعي للنزاعات والنوع الاجتماعي من المديرية العامة للامن العام. يعتبر هذا النوع من التعاون بين السلطات الامنية والمنظمات الدولية امرا مفيدا، حيث يسعى الى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والامني وضمان حقوق جميع الافراد. ◄

> **اللواء البيسري: هدف مذكرة التفاهم تعزيز الاستقرار في المجتمع**
>
> **الامن العام يعمل على المساواة بين الجنسين**

الاولوية لمعالجة بعض الحواجز الجندرية المحتملة

الامن والسلام اساسان يرتكز عليهما المجتمع

تبادل وثائق مذكرة التفاهم.

وتطوير السياسات والبرامج التي ترسخ حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، بالاضافة الى تعزيز التواصل والتفاهم بين مختلف الجهات المعنية".

ختاما، شكر اللواء البيسري الحضور: "اود ان اشكركم مرة اخرى على جهودكم الحثيثة والمستمرة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في لبنان، وأؤكد لكم استعدادي التام للاستمرار في دعم هذا التعاون المثمر وتعزيزه بين المديرية العامة للامن العام ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن".

مذكرة التفاهم

مذكرة التفاهم بين المديرية العامة للامن العام اللبناني ومركز جنيف لحوكمة قطاع الامن التي تأتي تحت عنوان تعزيز الامن المستجيب للنوع الاجتماعي في لبنان، انطلقت في الاول من نيسان 2023 وتمتد لغاية اذار 2026.

اهداف المشروع:

• انشاء وحدة وساطة للامن العام لتوفير المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
• انشاء البرنامج التدريبي الذي يشمل التدريب الاساسي والمتقدم وتنفيذ برامج ديبلوم في مجال حقوق الانسان.
• اجراء تقييم يراعي النوع الاجتماعي للاطر التنظيمية الداخلية والخارجية والسياسات التنفيذية في الامن العام.
• اعداد اوراق تحليلية تغطي مواضيع التصورات والاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والامن والهجرة بحلول اصلاح القطاع للمخاطر الامنية المستقبلية.
• القيام بالابحاث والتدريبات وخلق فريق عمل متكامل.
• يتضمن المشروع مراجعة اطار استراتيجية التواصل مع تطبيقه العملي من خلال حملة في شأن حقوق العاملات والاجانب المتواجدين على الاراضي اللبنانية يديرها الامن العام بالتعاون مع الجامعات والمجتمع المدني ووسائل الاعلام.
• الجهود المبذولة من مديرية الامن العام ستنصب على استراتيجية ادماج النوع الاجتماعي كنهج اساسي للسياسات يتم دعمه جيدا من خلال التزام القيادة القيام بالاطر الوطنية والالتزامات العالمية في شأن المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والامن.
• لدى المديرية العامة للامن العام اليات قوية للاستجابة للنوع الاجتماعي لضمان تقديم خدمة تركز على المجتمع، وسيقوم فريق عمل بالاشراف على تنفيذ المشروع وتقديم التقارير الخاصة والتعاون، وذلك بهدف احراز تقدم في مبادرات المساواة بين الجنسين خلال استراتيجية ادماج النوع الاجتماعي وما بعدها، ولاظهار الشفافية.
• ستقوم المديرية العامة للامن العام بتدريبات شاملة على المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق، وحقوق الانسان لجميع الموظفين وعلى جميع المستويات.
• ستكون المديرية العامة للامن العام مسؤولة عن التعامل وادارة جميع الجرائم.
• سيعمل الامن العام على معالجة بعض الحواجز الجندرية المحتملة في ادارة المرأة والنهوض في حياتها المهنية.

الاحمدية: برنامج تدريبي لتنمية قدرات الامن العام في ادارة الهجرة

خلال الحفل كان عرض للمشروع من رئيس لجنة التنسيق الداخلية في الامن العام ورئيس مكتب الشؤون القانونية والانضباط العميد نجم الاحمدية الذي اضاء لـ"الامن العام" على جوانبه المختلفة.

■ ما هي اهم ركائز مذكرة التفاهم؟

□ الركيزة الاولى هي النتيجة الفورية التي تحتوي على تطوير معرفة ومهارات عناصر قوى الامن العام في اعتماد الممارسات الجيدة في اعمالهم الفردية. اما الركيزة الثانية فتعتمد على تعزيز قدرات عناصر الامن العام على تنفيذ ممارسات ادارة الهجرة المتوافقة مع خطة العمل الوطنية الخاصة بلبنان. اضيف ايضا انه سيتم تعزيز اليات النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. اما الالية الثالثة، فتعتمد على زيادة القدرات وعلى تنفيذ انشطة التوعية المجتمعية من خلال الدعم والتعاون العسكري المدني في المديرية. اشدد على ان الركيزة الرابعة هي نشر التوعية على نطاق واسع في شأن الممارسات الجيدة في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية.

■ ما هي مسؤوليات الطرفين في هذا المجال؟

□ تقع مسؤولية تنفيذ المشاريع الفرعية ورصدها وتقييمها على عاتق الامن العام الذي يعمل من خلال قسم التعاون العسكري - المدني ويتولى تنفيذ البرامج المشتركة ومراقبة المشاريع. كما يقدم المشروع، الذي يدعمه مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن، الدعم التوجيهي للامن العام.

■ ما خطة العمل المنوي تنفيذها؟

□ تقتضي خطة العمل بتنفيذ برنامج تدريبي لتنمية قدرات عناصر الامن العام في ادارة الهجرة، وتوفير المساعدة التقنية والتمويلية لتنمية القدرات على تقديم المساعدة الى الاجانب المتواجدين في لبنان. كما سيتم دعم المشاريع التي تعالج التوترات بين الاجانب المتواجدين على الاراضي اللبنانية والمجتمعات المحلية المضيفة، ونشر التوعية على نطاق واسع في شأن الممارسات الجيدة في مجال الهجرة والنوع الاجتماعي والسياسة الامنية بين الجامعات والمجتمع المدني.

■ ماذا عن مفهوم تعزيز دور الجندرة؟

□ يعني مفهوم الجندرة ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون في الكرامة والحقوق، ولكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان، من دون تمييز من اي نوع. ان المساواة بين الجنسين تعد اولوية رئيسية لمديرية الامن العام، وهي ضرورية لضمان توفير الخدمات الامنية والخدمات الانسانية المراعية للنوع الاجتماعي. وتلعب مديرية الامن العام دورا مهما في تعزيز امن واستقرار وحماية مواطنيها ومجتمعاتها. كما يتم تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لمديرية الامن العام في ان تكون مؤسسة امنية متميزة بالكفاية والحداثة وتقدم خدمات وفقا لاعلى المعايير المهنية التي تتوافق مع افضل الممارسات الدولية في مجال حقوق الانسان.



رئيس لجنة التنسيق الداخلية في الامن العام ورئيس مكتب الشؤون القانونية والانضباط العميد نجم الاحمدية.

■ ما الدور الذي سيتولاه الامن العام؟

□ يعمل الامن العام على ان تكون المديرية مؤسسة امنية رائدة على المستويين العربي والدولي في ادماج مفهوم النوع الاجتماعي، وبناء قدرات الكفايات الجندرية التي تعتبر الحجر الاساس التي يرتكز عليها ادماج النوع الاجتماعي في العمل الامني بما فيه من تاهيل وصقل مهارات العاملين والارتقاء بمستوى الاداء لبلوغ الاهداف المحددة بكفاية وفاعلية، وتحقيق رؤية واضحة ضمن رسالة الامن العام هي الحفاظ على لبنان.

■ ما هو التأثير الايجابي للمشروع؟

□ يساعد المشروع في بناء القدرات وتنمية المهارات في التعلم وممارسة ما تعلمناه، وذلك عبر احداث تغيير على المستوى الشخصي والجماعي، وبناء القدرات وتنمية المهارات من خلال سلسلة ورش عمل تدريبية. كما يوفر المعارف والمعلومات حول القضايا البيئية والتغيرات المناخية، وتنمية المهارات من خلال التطبيقات العملية، بهدف احداث تأثير ايجابي على البيئة وعن طريق توفير المعرفة والمهارات والتطبيقات العملية لتصبح عوامل نشطة للتغيير في مجتمعاتنا. فمن خلال الشراكات مع المنظمات المحلية، يمكن توسيع نطاق البرنامج وتكراره في مجتمعات اخرى، وتعزيز ثقافة المسؤولية وتحقيق الاستدامة. كذلك يساعد البرنامج ايضا الفئة المستهدفة على اكتشاف ذواتهم وان يتعرفوا على قدراتهم ومهاراتهم الكامنة في داخلهم وان يروا كل ما حولهم بشكل مختلف، كما يحقق لهم متعة الممارسة والمعرفة والاحساس بالتغيير.

نشاطات

عقيقي: الدولة تخلّت عن سيادتها بطلبها من المفوضيّة تسجيل أسماء النازحين

قال رئيس تحرير "الامن العام" العميد منير عقيقي في حديث مع تلفزيون المؤسسة اللبنانية للارسال ان "مع بدء الحرب في سوريا وبدء توافد السوريين الى لبنان كانت الدولة اللبنانية في تخبط وارباك متخلية عن دورها في امساك هذا الملف وممارسة سيادتها ما ان سمحت شفويا لمفوضية الامم المتحدة للاجئين (UNHCR) بين اعوام 2011 و2015 بتسجيل اسماء السوريين في لبنان دونما ان يكون لها دور وقرار في هذا الشأن".

اضاف: "اما اول قرار رسمي للدولة صدر اواخر العام 2014 فهو طلبها رسميا من المفوضية وقف تسجيل السوريين، بعدها اتخذ الامن العام خطوات وقرارات ساعدت في قوننة وتنظيم الوجود السوري، لكن النتائج لم تكن كما كان مأمولا نظرا الى عدم استجابة السوريين".

وقال عقيقي ان الامن العام "بعكس ما يصرح به البعض، يقوم بدوره على اكمل وجه ويطبق القوانين استنادا الى الصلاحيات المنوطة به، وفي طليعتها المتعلقة بنظام الاقامة وحركة الدخول والخروج على المعابر الشرعية. اما المسالك غير الشرعية فهو غير مسؤول عنها، اضافة الى ضبط المخالفات واحالة المخالفين الى القضاء وفق قانون العقوبات. لكن ازمة في هذا الحجم تتطلب قرارات وخططا لا يتمكن الامن العام ولا غيره من الاجهزة من تطبيقها من دون خطة رسمية واضحة".

وكشف ان الامن العام "تسلم الداتا من المفوضية في اوائل عام 2024 بعد جهد كبير بذله المدير العام بالانابة اللواء الياس البيسري. لكن هذه الداتا غير مكتملة وغير قابلة للاستثمار. لذلك طلب اللواء البيسري منذ حوالي ثلاثة اسابيع مجددا منها تزويد الامن العام معلومات اضافية تتعلق بالسوريين المسجلين لديها، والمعلومات المطلوبة هي:

- تاريخ الدخول الى لبنان.
- تاريخ التقدم من مكتب المفوضية.
- تاريخ طلب تقديم التسجيل.
- تاريخ قبول الطلب لدى المفوضية.

هذه المعلومات تساهم في معرفة من يحق له طلب الحماية الدولية من اجل استكمال ملفه استنادا الى الاتفاق الموقع بين الدولة والمفوضية عام 2003، ومن ثم تأمين توطينه في بلد ثالث خلال مدة اقصاها سنة. في حال لم يتأمن له الانتقال الى بلد ثالث تسقط عنه هذه الصفة ويصبح كأي مواطن اجنبي يخضع للقوانين اللبنانية، مثله مثل اي شخص اخر لا تنطبق عليه شروط اتفاق 2003".

العميد منير عقيقي.

وقال ان المعلومات المطلوبة هذه "تساهم في تأسيس ملفات تساعد الدولة اللبنانية مستقبلا في وضع خطة حل متكاملة وقابلة للتنفيذ من اجهزة الدولة ومؤسساتها"، موضحا: "اعتراف كل هيئات المجتمع الدولي عندما يشهد بلد حركة تدفق نازحين كبرى، تكون معالجة هذه الازمة معالجة دولية بالتنسيق مع الدولة المعنية التي يتوجب على السلطات فيها التحرك واتخاذ قرارات واجراءات جريئة تقضي بمعالجة هذا الوضع مع الحفاظ على السيادة الوطنية، واحترام تطبيق القوانين المحلية وعدم تعارضها مع القوانين الدولية والانسانية ذات الصلة".

وحذّر من ان النزوح السوري "يشكل ازمة في حجم قنبلة نووية موجودة على مساحة الجغرافية اللبنانية تتطلب تضافر جهود كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وكل القوى لايجاد الحل لها، وعدم تقاذف الاتهامات والمسؤوليات".

قضيّة

المحامي منير الشدياق

الضابطة العدلية تنفّذ قرارات القضاء
الإتهامات الخاطئة تُهين ثقافة عقل مُطلقها

امام حقائق قانونية بديهية مفادها ان القضاء حصرا يقرر استدعاء او توقيف او اخلاء سبيل اي شخص مثلا والضابطة العدلية تنفذ قراراته ومذكراته، وان تمنعت تتعرض هي للعقوبات، نجد البعض احيانا يوجهون الاتهامات واللوم عند استدعاء او توقيف شخص ما الى الضابطة العدلية لا الى القضاء صاحب القرار. اتهامات خاطئة في الشكل وقد تؤلف جرائم في المضمون

الدستور اللبناني يكفل حرية ابداء الرأي قولا وكتابة تحت سقف القانون. القانون يؤكد ان أي اتهامات تتضمن قدحا او ذما او اختلاق الاخبار الكاذبة تؤلف جرائم، اذ ليست لأحد حرية اهانة كرامة الاخرين، افرادا كانوا او مؤسسات خاصة او رسمية. مَن هم اشخاص الضابطة العدلية الذين يعملون تحت اشراف القضاء وينفذون تعليماته وقراراته على اختلافها؟ ماذا لو رفض احدهم تنفيذها؟ متى تتحول، حسب الدستور والقوانين اللبنانية، حرية ابداء الرأي الى جرائم، وما هي ابرزها؟ لماذا لا تقوم المديرية العامة للامن العام حتى الان بالادعاء على اي شخص يرتكب جرائم قدح او ذم مثلا في حقها؟

نموذج واسباب

الامن العام تسبب بغرق مئات الاسماك في المياه الاقليمية اللبنانية، لكن هل السمك يغرق؟ هذا المثل المجازي الذي يكشف خفة قائله، نرى الكثير منه في الاتهامات كقول احدهم مثلا بأن الامن العام، كضابطة عدلية، "قرر استدعاء فلان الى التحقيق" او "قرر توقيفه". لكن اساسا، هل الامن العام هو مَن يقرر الاستدعاء الى التحقيق او التوقيف او اخلاء السبيل عقب التحقيق ام القضاء حصرا؟ بالتأكيد القضاء حصرا. واقعيا، ان مثل تلك الاتهامات قد تكون عن حسن نية بعض الاشخاص بسبب جهلهم للحد الادنى من المعلومات العامة والبديهية. وقد تكون مقصودة من قبل جهة ما او اكثر، تستغل ضعف الثقافة عند كثير من الناس للهجوم على مؤسسة من هنا او هناك، بهدف الضغط عليها لاسباب سياسية او شخصية او خدماتية او غيرها، كل ذلك على حساب حقيقة القانون ومصلحة مؤسسات الدولة والوطن.

اشخاص الضابطة العدلية

ان اشخاص الضابطة العدلية الذين يعملون تحت اشراف القضاء وينفذون اوامره، تعليماته، مذكراته، قراراته واحكامه، عددتهم بشكل اساسي المادة 38 من قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر في تاريخ 2 آب 2001 وتعديلاته، التي تنص حرفيا على الاتي: "يقوم بوظائف الضابطة العدلية تحت اشراف النائب العام لدى محكمة التمييز النواب العامون والمحامون العامون.

يساعد النيابة العامة ويعمل تحت اشرافها في اجراء وظائف الضابطة العدلية كل في حدود اختصاصه المنصوص عليه في هذا القانون وفي القوانين الخاصة به الاتي ذكرهم:

1- المحافظون والقائمقامون.

2- المدير العام لقوى الامن الداخلي وضباط الامن الداخلي والشرطة القضائية والرتباء العاملون في القطاعات الاقليمية ورؤساء مخافر قوى الامن الداخلي.

3- المدير العام للامن العام وضباط الامن العام ورتباء التحقيق في الامن العام.

4- المدير العام لامن الدولة ونائب المدير العام وضباط امن الدولة ورتباء التحقيق في امن الدولة.

5- مختارو القرى.

6- قادة السفن البحرية وقادة الطائرات والمركبات الجوية.

7- ضباط فوج الاطفاء ورؤساء مراكز الدفاع المدني في ما خص الجرائم الواقعة على البيئة.

8- مراقبو الاحراج ونواطير القرى وحراس المواقع الاثرية المكلفون وفق الاصول في ما خص الجرائم الواقعة على البيئة.

رفض تنفيذ أمر قضائي

لو افترضنا ان احد ضباط او عسكريي الضابطة العدلية رفض تنفيذ امر قضائي او مذكرة قضائية لأي سبب كان، فماذا تكون نتيجة رفضه؟

الجواب موجود ضمن نص المادة 371 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 آذار 1943 التي نصت، تحت عنوان في اساءة استعمال السلطة والاخلال بواجبات الوظيفة، حرفيا على الاتي:

"كل موظف يستعمل سلطته او نفوذه مباشرة او غير مباشرة ليعوق او يؤخر تطبيق القوانين او الانظمة وجباية الرسوم او الضرائب او تنفيذ قرار قضائي او مذكرة قضائية او اي امر صادر عن السلطة ذات الصلاحية يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين...".

في الاستنتاج، ان رفض تنفيذ امر قضائي او مذكرة قضائية مثلا يعرض اشخاص الضابطة العدلية الرافضين الى عقوبة السجن حتى سنتين، اضافة الى عقوبات اخرى كالغرامة او الطرد من السلك حتى او غير ذلك حسب كل حالة. في الاستنتاج، الضابطة العدلية ملزمة تنفيذ اوامر ومذكرات القضاء سواء اعجبتها ام لم تعجبها لأي سبب كان.

بين الحرية والإعتداء تنص المادة 13 من الدستور اللبناني على ان: "حرية ابداء الرأي قولا وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".

مما يعني بوضوح، ان كل تلك الحريات مصونة ومحمية في الدستور شرط، وهنا بيت القصيد، ممارستها تحت السقف الذي يحدده القانون. اذا تجاوزته، نصبح انذاك امام افعال تؤلف جرائم. على هذا الاساس القانوني، نجد ان ابرز واشهر الافعال التي ترتدي ثوب حرية التعبير وابداء الرأي، لكن يعتبرها القانون جرائم، هي القدح والذم.

في ما يلي نبذة مختصرة عنها وعن بعض العقوبات التي تطاول من يرتكبها.



الذم

الذم هو نسبة امر الى شخص، ولو في معرض الشك او الاستفهام، ينال من شرفه وكرامته. مثلا: اتهام مؤسسة طبقت القانون بحذافيره بانها اعتدت على الحريات والكرامات. تختلف عقوبة جريمة الذم بحسب صفة الشخص الذي طاولته. على سبيل المثال، يعاقب على الذم علانية بأحد الناس بالحبس حتى ثلاثة اشهر. بينما اذا وجه الذم الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة، او وجه الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من اجل وظيفته او صفته، فتكون العقوبة الحبس سنة على الاكثر. اضافة الى عقوبة الغرامة التي تختلف بين حالة واخرى، وسواها من العقوبات الاخرى في بعض الحالات.

القدح

القدح هو كل لفظة ازدراء او شتم، وكل تعبير او رسم يشفان عن التحقير اذا لم ينطو على امر معين. مثلا: فلان محتال. تختلف عقوبة جريمة القدح بحسب صفة الشخص الذي طالته. على سبيل المثال، يعاقب على القدح في احد الناس علانية، بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر. بينما اذا وجه القدح الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة او وجه الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من اجل وظيفته او صفته، فيحكم على الفاعل بالحبس ستة اشهر على الاكثر. اضافة الى عقوبة الغرامة التي تختلف بين حالة واخرى، وسواها من العقوبات الاخرى في بعض الحالات.

الاخبار الكاذبة

ان قانون العقوبات اللبناني لم يتطرق بشكل صريح ومستقل الى جرم نشر الاخبار الكاذبة، وانما مثل هذا الفعل يعاقب عليه جزائيا اذا ما انطوى على ما من شأنه ان يشكل افعالا جرمية اخرى، كأن يتضمن قدحا او ذما او تحقيرا او غيرها، بأحد الاشخاص، طبيعيين كانوا او معنويين، وحتى اشخاص السلطة الرسمية. واذا لم يتضمن الخبر الكاذب جرما جزائيا، يبقى للمتضرر منه حق اقامة دعوى مدنية لمطالبة الفاعل بالتعويض عن الضرر الذي لحق به جراء نشر الخبر الكاذب. في ما خص الاخبار الكاذبة ضمن المطبوعات او بالنسبة الى الراديو والتلفزيون، فلكل منهم احكام وقوانين خاصة تحدد الافعال والعقوبات.

عبر وسائل التواصل

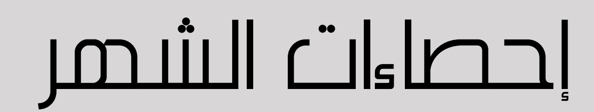
من البديهي القول من الناحية القانونية ان عند وقوع اي جريمة فان القانون يعاقب اربع جهات تعنى بها: الفاعل، الشريك، المحرض والمتدخل، هذا من جهة اولى. اما من جهة ثانية، فان قانون المعاملات الالكترونية الصادر تحت الرقم 81 في تاريخ 10 تشرين الاول 2018، وضمن المادة 218 منه، عدل المادة 209 من قانون العقوبات اللبناني لتصبح الوسائل الالكترونية معتبرة قانونا من وسائل النشر. بالتالي اصبح القانون واضحا، بعد جدل فقهي واجتهادي سبقه، لناحية تجريمه القدح والذم المرتكب بواسطة اي من وسائل التواصل الاجتماعي على اختلاف انواعها.

في الاستنتاج النهائي وبشكل مبسط، اذا ارتكب شخص ما جريمة قدح او ذم عبر حسابه الخاص في منصة فايسبوك او تويتر مثلا، سواء بكلمات كتبها او بفيلم مصور نشره وغير ذلك من الطرق، فانه يصبح عرضة للملاحقة القانونية. كما ان كل الاشخاص الذين وضعوا "لايك" مثلا او اي اشارة او رأي مؤيد لمنشوره ذاك، يصبحون ايضا عرضة للملاحقة القانونية والعقوبات كونهم يعتبرون قانونا اما شريكا او محرضا او متدخلا في الفعل الجرمي، حسب كل حالة.

الامن العام يتعاطى بمسؤولية

امام حقيقة مفادها ان القانون يتيح لأي شخص، او اي مؤسسة خاصة او رسمية، تعرض اي منهم الى جرائم القدح او الذم او غيرها من الجرائم، ان يتقدم امام القضاء المختص بشكوى ضد الفاعل او الفاعلين كي تتم ملاحقتهم ومعاقبتهم بالسجن والغرامة، او سوى ذلك من العقوبات حسب كل حالة. ففي وقت نرى ان اغلب الاشخاص اوالمؤسسات يفعلون ذلك عادة، نجد في المقابل ان المديرية العامة للامن العام نادرا ما قدمت شكوى ضد اي مواطن لبناني، وهي تحرص الى حد بعيد جدا على عدم الوصول الى حالة مقاضاة اي مواطن قد يسيء اليها الا اذا تجاوزت افعاله الجرمية حدا معينا لا يجوز السكوت عنه، خصوصا اذا كان فعله له انعكاسات سلبية، او يشكل تضليلا جماعيا من جراء افعاله غير القانونية، بما يؤدي الى الاضرار بهم وبمصالحهم وبالمجتمع ككل.

يأتي هذا المسار تطبيقا لنهج وطني تعتمده المديرية العامة للامن العام، وقد اكد ويؤكد عليه دائما مديرها العام بالانابة اللواء الياس البيسري خلال لقاءاته مع الاعلاميين والعسكريين، ويمكن اختصاره بما صرح به مؤخرا خلال احد لقاءاته حيث قال: "نحن ابناء كل بيت في لبنان، اذ ان كل مواطن لبناني هو اما اخ او ابن عم او زوج او قريب او صديق لضابط او رتيب او عسكري في المديرية العامة للامن العام. على هذا الاساس، نحن لا نتعاطى مع اهلنا واقاربنا واصدقائنا المواطنين، حتى الذين يسيئون الينا لأي سبب وتحت اي ظرف كان او بفعل تأثير من سياسيين من هنا او اصحاب مصالح من هناك، الا بأعلى درجات الاحترام والثقة والمسؤولية الوطنية المترفعة عن الصغائر".



لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2024/03/15 لغاية 2024/04/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	6
اردنية	1
المانية	1
بريطانية	2
بنغلادشية	2
بينية	1
تركية	1
جزائرية	2
دومينيكانية	2
سعودية	1

الجنسية	العدد
سودانية	7
سورية	456
صينية	1
غانية	1
عراقية	12
فلسطينية بريطانية	1
فلسطينية من دون اوراق	2
فلسطينية سورية	2
فلسطينية لاجئة	26
فلسطينية سلطة	1

الجنسية	العدد
فيليبينية	2
قيد الدرس	1
كاميرونية	1
لبنانية	85
مكتوم القيد	6
هندية	1
هولندية	1
يمنية	1
نيجيرية	2
العدد الاجمالي	**628**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2024/03/15 لغاية 2024/04/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	7
اردنية	2
ايرانية	1
بريطانية	1
بنغلادشية	5
تركية	3
جزائرية	1
روسية	1
سودانية	2
سورية	453

الجنسية	العدد
سيراليونية	2
سري لانكية	1
صينية	1
عراقية	5
فلسطينية	2
فلسطينية بريطانية	1
فلسطينية من دون اوراق	2
فلسطينية سلطة	1
فلسطينية لاجئة	29
فلسطينية سورية	1

الجنسية	العدد
فيليبينية	11
قيد الدرس	1
لبنانية	84
مصرية	8
مكتوم القيد	7
هولندية	1
يمنية	1
العدد الاجمالي	**634**



جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2024/03/15 لغاية 2024/04/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	226992	149775	80657	457424
مغادرة	229102	153899	68767	451768
المجموع	456094	303674	149424	909192

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2024/03/16 لغاية 2024/04/15

الدولة	العدد
اردنية	1
تونسية	2
جزائرية	29
سودانية	5
سورية	17

الدولة	العدد
عراقية	1
مصرية	48
مغربية	17
المجموع	**120**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2024/03/16 لغاية 2024/04/15

الدولة	العدد
اثيوبية	2071
ارتيرية	1
ارجنتينية	1
ارمينية	1
اسبانية	1
استونية	1
افريقيا .ج.	1
المانية	2
اميركية	1
اوزباكستان	17
اوكرانية	5
ايطالية	3
باكستانية	1
برازيلية	1

الدولة	العدد
بنغلادشية	633
بنينية	80
بوركينابية	11
بيلاروسيا	9
تركمانستان	1
تركية	1
تشادية	3
توغولية	37
جورجيا	1
دانماركية	2
دومينيكية	1
روسية	28
سنغالية	6
سري لانكية	59

الدولة	العدد
غامبية	2
فرنسية	9
فيليبينية	145
كازاخستان	14
كاميرون	68
كوبية	4
كيرغيزية	10
كينية	358
ملغاشية	80
مولدوفية	3
ناميبية	1
هندية	94
يونانية	2
المجموع	**3769**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: آذار 2024

المطار	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
بلجيكا	7	2		1	4		14
سوريا	8			2	2		12
المانيا	2	4	4				10
هولندا	1		2		5		8
سويسرا		2			5		7
المجموع	18	8	6	3	16	0	51

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: آذار 2024

عدد الوثائق المزورة المضبوطة بحسب القارات: آذار 2024

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: آذار 2024

عدد الوثائق السورية المزورة بحسب النوع والمركز الحدودي: آذار 2024

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال آذار 2024	عدد المسافرين من بداية 2024	عدد المسافرين خلال آذار 2023	عدد المسافرين من بداية 2023
المراكز الحدودية البرية	393,639.00	1,173,448.00	418,835.00	1,163,905.00
المطار	413,240.00	1,283,510.00	459,711.00	1,357,788.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر آذار 2023 والشهر نفسه من العام 2024

المركز	حاملو وثائق مزورة آذار 2023	حاملو وثائق مزورة آذار 2024	نسبة الارتفاع او الانخفاض	مؤشر
المطار	76	90	16%	↙
مرفأ طرابلس	0	0	0	
المصنع	0	1	100%	
مرفأ بيروت	0	0		
الرائد الشهيد روجيه جريج	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	9	100%	↖

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة كانون الثاني 2024	حاملو وثائق مزورة شباط 2024	حاملو وثائق مزورة آذار 2024
المطار	47	35	90
مرفأ طرابلس	3	2	0
المصنع	0	4	1
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
الرائد الشهيد روجيه جريج	0	0	0
العبودية	3	4	9
المجموع	53	45	100

إقتصاد

جباعي: لا وجود لإرادة سياسيّة للإنطلاق بالحلّ القوانين الإصلاحيّة كمن يُحارب طواحين الهواء

صمّت اذان المودعين من الاحاديث المتكررة على مدى السنوات الاربع الماضية والتي لا تزال تؤذي سمعهم عن الخطط وتوزع المسؤوليات بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف لردم الفجوة المالية لرد الودائع. الحلول التي دعا مصرف لبنان في بيانه الاخير الى اقرارها و يطرحها الخبراء، بغض النظر عن صحتها او عدمها، تبقى كمن يحارب طواحين الهواء

المطلوب لم يعد تعداد الخطط، بل وجود ارادة سياسية وجدية في الانطلاق بالحل، وهذه الارادة معدومة حاليا لان اجندة السلطة او ما تبقى منها لا تأخذ في حسبانها هذه الازمة.

"الامن العام" حاورت الباحث الاقتصادي والمالي الدكتور محمود جباعي حول هذه المشكلة.

الباحث الاقتصادي والمالي الدكتور محمود جباعي.

■ كانت القوانين الاصلاحية المطلوبة ولا تزال سببا في خسارة الجزء الاكبر من ودائع المواطنين، ما هي خلفية المطالبة باقرارها اليوم؟

□ مطالبة مصرف لبنان باقرار القوانين الاصلاحية امر واجب، اذ لا يجوز الا تأخذ طريق الاقرار والتنفيذ. علما ان المجلس النيابي والحكومة لم يقدما اية حلول تساعد على معالجة الازمة، لأن حل قضية الودائع لن يتحقق من دون اقرار القوانين، خصوصا قانون الكابيتال كونترول الذي يبقى حتى اليوم قادرا على تنظيم عملية السحوبات وبداية الحل. على الحكومة مسؤولية المساهمة في اعداد خطة جديدة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنظيمه، مع ان للمصرف المركزي رأيا في هذا الموضوع. يجب ان تكون خطة حل ازمة المودعين مبنية على ارقام مالية ونقدية واقتصادية حقيقية، تساهم في تأمين السيولة لاعادة اموال الناس من دون شطب الودائع كما ورد في الخطة الماضية، والتي وصلت فيها نسبة هيركات على الودائع المؤهلة حتى 100,000 دولار 80% وغير المؤهلة نسبة 90%. هذه الارقام غير مقبولة وغير واقعية، اذ يبلغ حجم الودائع التي تصل الى حدود 100 الف دولار نحو 20 مليار دولار سواء المؤهلة وغير المؤهلة. هذا المبلغ غير متوافر حتى الان في شكل واقعي، لذلك فان القوانين الاصلاحية تساعد في حل الازمة ليس على حساب المودعين، بل عبر تحمل الدولة والمصارف التجارية ومصرف لبنان مسؤولية ذلك. جاء بيان المركزي ليذكر بضرورة اجراء الاصلاحات لان الوقت يدهمنا ولان مصرف لبنان لا يمكنه معالجة كل الامور. اذ يحاول قدر الامكان تأمين الشفافية، واستطاع بميزانيته ان يراعي الاصول المالية والنقدية للدولية، بعدما عدل طريقة احتسابها واوضح الخسائر في شكل واقعي. لكنه يحتاج الى مساندة الحكومة التي يتوجب عليها وضع مشاريع القوانين، وعلى المجلس النيابي اقرارها. فالسياسة الاقتصادية هي من مسؤولية الحكومة ككل، اما السياسة المالية فهي من مسؤولية الحكومة ووزارة المال، وعليهما وضع خطة تعاف اقتصادي ومالي واضحة، على ان يتولى مصرف لبنان السياسة النقدية التي تتماهى عادة مع السياستين الاقتصادية والمالية. ولأن يدا واحدة لا تصفق، طالب الحاكم باقرار الاصلاحات، وكلما تأخرنا في اقرارها كلما اصبح الحل صعبا.

■ لماذا لا تكون مسؤوليات الودائع صريحة ومحددة القيمة، خصوصا وانها تعرضت لعملية هيركات ظالمة؟

□ ترتبط مسألة الودائع بثلاث جهات اساسية هي الدولة والمصرف المركزي والمصارف. استدانت الدولة من مصرف لبنان ما يقارب 68 مليار دولار، كمستحقات للمصرف المركزي. غير ان التدقيق الجنائي تحدث عن 48 مليار دولار في شكل واقعي، قسمت على 24,5 مليارا دين الكهرباء، وكلفة خسارة الدعم بنحو 7,5 مليارات دولار، وكلفة التخلف عن دفع سندات اليوروبوند 7.5 مليارات، وقيمة مستوردات ومشتريات للحكومة 9 مليارات، فضلا عن مبلغ يتراوح بين 3,5 مليارات دولار الى 4 مليارات سحبته الدولة من مصرف لبنان، اضافة الى مبلغ 16.5 مليارا ديون مستحقة على الدولة للمصرف المركزي. ان قسما من هذا الدين سجل ايام حكومة الرئيس السنيورة، وسحبت قيمته بالدولار واعيد بالليرة على سعر 1500 ليرة للدولار. تضاف الى ذلك، عمليات بالدولار بين الدولة والمصرف المركزي. لذلك فان مجموع المبالغ المستحقة على الدولة هو 68 مليار دولار، وهي اموال المودعين. اودعت المصارف في مصرف لبنان حوالى 88 مليار دولار وتصرف المركزي بنحو 68 مليارا منها كدين على الدولة. لذا لا يجب ان تكون علاقة الدولة سطحية مع ازمة المودعين، عليها المشاركة والمساهمة في شكل جدي لتأمين الحلول. ولأن المركزي هو رأس السلطة النقدية، عليه مسؤولية وضع اطر المعالجة واستخدام ما تبقى لديه من احتياطات الزامية. المصارف التجارية ملزمة بعد اعادة هيكلتها بالمساهمة قدر المستطاع في وضع اموالها المقدرة بنحو ملياري دولار "فريش" ولديها نحو 4 مليارات دولار كاصول وعقارات في الخارج، يمكن بعد تحريرها ودمجها ان تستعمل في معالجة الازمة بعد ايداعها مصرف لبنان. كما يتوجب على الدولة وضع خطة لاستعمال ايراداتها واصولها في خدمة الحل. تملك الدولة نحو 930 مليون كيلومتر مربع من المشاعات التي يمكن استثمارها او تأجيرها وعائداتها تقدر بمليارات الدولارات سنويا، يمكن استعمال جزء منها لمعالجة ازمة المودعين، ويستخدم الباقي لتحسين الاقتصاد. كما يمكن خصخصة القطاعات العامة التي تشكل اليوم عبئا على الدولة، وتنفيذ قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر مشاريع "bot"و"ppp"، وانشاء صندوق خاص توضع فيه اموال المودعين. ويوجد ايضا مشاريع الاملاك ◄

مقال

الرواتب ليست أرقامًا بل مسؤوليات

تعجبني لجنة مؤشر الغلاء والهيئات الاقتصادية وقادة النقابات العمالية عندما يطرحون ارقاما للرواتب والاجور تبدو خيالية. وقد نسوا ان الرواتب ليست مجرد ارقام، بل تعكس القيمة والمسؤوليات التي يتحملها الشخص في العمل.

يمكن النظر الى الرواتب كمؤشر على مستوى المسؤولية والتزام الفرد في العمل. عندما يتلقى شخص راتبا معينا، فان ذلك يعكس عادة المستوى الذي وصل اليه في مساره المهني والتزامه المسؤوليات التي توكل اليه. فالافراد الذين يتولون مسؤوليات اكبر ويقومون بمهام اكثر تعقيدا، عادة ما تكون لديهم رواتب تعكس ذلك.

تعتبر الرواتب ايضا عاملا مهما في جذب المواهب المؤهلة والاحتفاظ بها. عندما تكون لدى الشركات قدرة على دفع رواتب جذابة، يمكنها بسهولة جذب الافراد الموهوبين والمؤهلين، وبالتالي تعزيز فرص نجاح الشركة ونموها.

مع ذلك، يجب ان لا ننظر الى الرواتب فقط كمؤشر على المسؤوليات والتزام الفرد، بل يجب ايضا ان نأخذ في الاعتبار عوامل اخرى مثل قيمة السوق للوظائف المعنية، حجم الشركة، مكان العمل، توافر المهارات، وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على مستوى الرواتب.

يمكن القول ان الرواتب تمثل مزيجا من العديد من العوامل، بما في ذلك المسؤوليات، التزام الفرد، قيمة السوق، الاحتياجات، توافر المهارات وعوامل اخرى. وهي تعتبر مؤشرا مهما للقيمة الاقتصادية والاجتماعية للفرد والشركة على حد سواء.

في ظل الازمة المالية في لبنان، قد يواجه الافراد والشركات تحديات كبيرة في ما يتعلق بالرواتب والاجور. اذ يمكن ان تؤثر الانخفاضات في القيمة النقدية للعملة وارتفاع معدلات التضخم على قوة الشراء للرواتب، مما يعني ان الفرد قد لا يكون قادرا على تلبية احتياجاته الاساسية بالكامل.

حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وجدت نفسها مضطرة الى اتخاذ بعض الاجراءات لزيادة الرواتب، من اجل ان تستعيد الادارات الرسمية قدرتها على العودة الى العمل لتأمين وارداتها. علما ان هذا الكلام لا يعتبر تأييدا لموقف الحكومة من قضية الاجور وموقفها من الغلاء.

اما في ما يختص بالقطاع الخاص، فان بعض الشركات قد تجد نفسها في وضع مالي صعب، مما يضطرها الى اتخاذ اجراءات تقشفية مثل تقليص الرواتب او تأخير دفعها، وهذا بالتأكيد يمكن ان يؤثر سلبا على معنويات الموظفين ويزيد من حدة الضغوط عليهم. في الجانب الآخر قد تتبنى بعض الشركات استراتيجيات مختلفة للتعامل مع الازمة، مثل توفير ميزات غير مالية للموظفين كتطوير المهارات، تعزيز بيئة العمل، توفير فرص الترقيات، وغيرها من الاجراءات التي قد تعزز رضى الموظفين من دون الحاجة الى زيادات في رواتبهم.

بشكل عام، يتطلب التعامل مع الرواتب في ظل الازمة المالية في لبنان مرونة وتفاوضا من جميع الاطراف، ومن العبث ان يظل التصادم بين النقابات والحكومة على مستوى الاجور في وقت يجب التطلع فيه الى اصلاح علمي عميق للازمة الاقتصادية والمالية. على الشركات الخاصة البحث عن حلول مستدامة تحافظ في الوقت نفسه على استقرار موظفيها، بينما ينبغي للافراد ان يكونوا متفانين ومستعدين للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. عندها فقط لن تعود مشكلة الاجور، وهي حتمية، مشكلة المشاكل.

عصام شلهوب

◄ البحرية التي يمكن رفع عائداتها عبر زيادة قيمتها التأجيرية من 1% حاليا الى 5% مما يؤدي الى مضاعفة عائداتها بنسبة 10%، لتتجاوز ايراداتها مليار دولار سنويا، يمكن استعمال جزء منها لحل ازمة المودعين. ولا نغفل قطاع النفط والغاز الذي يمكن تحويل نحو 25% من ايراداته لحل الازمة. الدولة ملزمة بمعالجة الازمة والا لا يوجد حل. لقد تحدث الدكتور وسيم منصوري في البيان عن الودائع المشروعة وغير المشروعة اي تلك التي تحوم حولها شبهة تبييض الاموال او غير معروفة المصدر، لوضعها جانبا. لتحديد نسبة الودائع المطلوبة من المصارف والمصرف المركزي، اضافة الى حسم الفوائد العالية التي تقاضاها اصحاب الودائع، كل هذا الاجراءات تساهم في خفض الرقم الى حد منطقي ومعقول. عندها يمكن للمركزي ومن خلال الاحتياطات الموجودة لديه المساعدة على الحل. كذلك على المصارف التجارية بعد اعادة هيكلتها، وضع ما لديها في الصندوق المخصص للمودعين للانطلاق بعملية رد الودائع، حتى ولو كانت لفترة طويلة نسبيا. وعلى المجلس النيابي اقرار قانون لحيازة اموال المودعين مهما طال الزمن برفع قيمة ضمان الودائع الى حدود 100 الف دولار وليس 75 مليون ليرة كما هي اليوم. وبهذه السلسلة من الحلول يمكن الحديث عن التكامل بين الجهات الثلاث لمعالجة الازمة.

■ هل يهدف البيان الى اعلان براءة المركزي من دم الودائع وهل يقتصر دوره على كونه المتلقي، وانه لا يملك امكان المبادرة او التأثير؟

□ مصرف لبنان ليس مسؤولا عن رد الودائع وهي ليست عنده بل هي عند الدولة اللبنانية. المركزي هو صلة الوصل بين الدولة والمصارف للمساهمة في رد الودائع، وبالتالي هو لا يتبرأ من دم الودائع. ان كل ما يملكه المركزي هو 9.5 مليارات دولار، فيما قيمة الودائع هي 88 مليار دولار، وبالتالي لا يمكن للمركزي وحده ايجاد الحل، لذا فان ما يطلبه هو المساعدة والتعاون بين الجميع لمعالجة المشكلة. الدولة هي التي تتبرأ من دم الودائع، وهذا التنصل هو الذي يؤدي الى دمار الودائع. عندما تعترف الدولة رسميا بانها استدانت المال وعليها رد الدين، سيكون ذلك نقطة الانطلاق نحو المعالجة. اما عدم الاعتراف فهو قفزة في المجهول، وبالتالي منع اي معالجة. كل ما يستطيع ان يقوم به المركزي اليوم هو ادارة الازمة عبر بعض التعاميم.

■ صدر قانون الدعم في 16 تموز عام 2021. لماذا اتى البيان بعد 33 شهرا ليطالب بملاحقة المستفيدين من اموال الدعم، وهل ستتم ملاحقتهم ام هناك فئة مستثناة؟

□ ان موضوع الدعم من اصعب الامور التي مررنا فيها خلال الازمة، كما ان الخطأ الذي ارتكبته حكومة الرئيس حسان دياب بالتخلف عن الدفع وضع لبنان في تصنيف سيىء، ومن ثم صرفت الاموال عشوائيا. لذا من الطبيعي مطالبة المستفيدين من اموال الدعم عن غير حق بدفع ضريبة الاستفادة. يحتاج هذا الامر الى تدقيق شفاف وحقيقي، والى مراسيم تطبيقية لتنفيذ القانون. اذ لا يتعلق الموضوع اليوم بفئة مستثناة او غير مستثناة، بل بمَن استفاد على حساب الناس لكي يتحمل مسؤولية مخالفة القانون. هذا ما اكد عليه مصرف لبنان في بيانه، وطلب من الجهات القضائية والرسمية القيام بدورها لتحصيل جزء من هذه المبالغ التي تساهم في رد اموال المودعين.

■ هل صحيح ان اموال الدعم بلغت حوالى 11 مليار دولار، كيف ستستعيدونها ام ان الموضوع طبخة بحص؟

□ لم يحدد بعد الرقم الدقيق الذي صرف على الدعم، واظهر التدقيق الجنائي خسارة مصرف لبنان 7,5 مليارات دولار من اموال الدعم حتى عام 2021، ويمكن ان تكون ارتفعت بعد هذا التاريخ. ان القوى السياسية هي التي الزمت مصرف لبنان بالدعم، وبالتالي كان القرار شعبويا ولم يستفد منه المواطن الا بنسبة 25%، بعدما هرّب قسم كبير من سلع الدعم الى الخارج ونشطت السوق السوداء. وقد اعترض في ذلك الوقت الحاكم السابق رياض سلامة والمجلس المركزي على موضوع الدعم، معتبرين ان اسلحة المركزي الذي كان يحاول من خلالها مواجهة ازمة سعر الصرف قد سحبت، فلو دفعت حقوق المودعين من هذه الاموال لكان جزء كبير من الازمة قد حل.

■ تعاون مصرف لبنان مع احدى الشركات المالية بين عامي 2015 او 2018 لكن الموضوع طرح عام 2023، لماذا لم تظهر الحقيقة في اوقاتها واين نتائج التحقيق؟

□ هذه الشركة هي "اوبتيموم انفست" ولا توجد دعاوى من الدولة عليها. اذ ينحصر الموضوع بتشابه اسم عائلة مدير الشركة مع عائلة الحاكم السابق رياض سلامة. تسمح المادتان 102 و13 من قانون النقد والتسليف للمصرف المركزي بالتعامل مع عدد من الشركات المالية لتسيير العمل، وتنفيذ مشاريع تعود على المصرف بالربح. كل الارباح التي تحققت من قبل هذه الشركة وغيرها موجودة في احتياطات المركزي وحساباته، كما ورد في تقرير التدقيق الجنائي في الصفحتين 148 و149. اذا لا تشوب العلاقة مع هذه الشركة او غيرها اية شائبة. وبالتالي فان الضجة التي اثيرت اعلاميا عن تقاضي عملات بنحو 8 مليارات دولار غير صحيح، لقد بلغت قيمة العمليات الحسابية خلال ثلاث سنوات 8 مليارات دولار، ولا تتعدى عمولاتها من 1 الى 2%، جزء منها وضع في حسابات المركزي. وقد اعلن حاكم مصرف لبنان انه سيتعاون مع القضاء في اي قضية او شبهة تحال عليه. لكن المشكلة تكمن في التسريبات التي لها اهداف سياسية مشبوهة لتضليل الرأي العام. على الامور ان تسلك نطاقها القانوني ومن ثم يمكن اصدار الحكم. لا يوجد شبهة اختلاس اموال لانها تتطابق مع الحسابات الموجودة في ميزانيات المركزي. من المؤسف ان تحاول جهات رمي الامور على جهة محددة، وتنسى ما قامت به من مخالفات وهدر للمال العام وكانت من اموال المودعين.

ع. ش

إقتصاد

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

عيديّة العمّال رفع الحد الأدنى للأجور مع تقديمات ولكن...
الأسمر: ما أنجزناه من مكاسب مرحلي ولنا تحرّك لاحق

عام 2023 كان عام التحركات المطلبية لمختلف فئات العمال والموظفين والمستخدمين والمتقاعدين في القطاعين العام والخاص، الى ان حصلوا اخيرا على ما يسد جزءا يسيرا من متطلبات العيش، عبر التقديمات والزيادات الرسمية لموظفي القطاع لعام، ورفع الحد الادنى للاجور في القطاع الخاص. لكن معظمها جاء من جيوب الموظفين والمواطنين عبر زيادات كبيرة على كل الرسوم

خاض الاتحاد العمالي العام خلال العام الفائت وحتى الامس القريب، الكثير من التحركات لتحسين الوضع المعيشي للعمال والموظفين، فنجح في مسائل كثيرة وحالت ظروف البلد المالية والاقتصادية دون تحقيق المزيد. عقدت عشرات الاجتماعات مع مسؤولي الدولة في المجلس النيابي والحكومة ومع القطاعات الانتاجية وارباب العمل والهيئات الاقتصادية، حتى تم التوصل الى اتفاقات معهم حول تحسين الوضع المعيشي للفئات ذات الرواتب المتدنية والمهمشة، واعدا بالمزيد من الحراك لزيادة التقديمات. لكن كان للزيادات والتقديمات اثر سلبي لاسيما على زيادة معدل التضخم والكلفة على الانتاج وارتفاع الاسعار. نتيجة لمتابعات الاتحاد العمالي والتحركات المطلبية الكثيفة، اقرت الحكومة مطلع نيسان الماضي رفع الحد الادنى للاجور الى 18 مليون ليرة، من دون قرار بتحديد زيادة غلاء معيشة دوريا، كما كان معمولا به سابقا تبعا لزيادة كلفة الانتاج وارتفاع الاسعار وحجم التضخم. كذلك اقر المجلس زيادة بدل لنقل الى 9 ملايين ليرة، ومرسوم زيادة المنح المدرسية للقطاع الخاص وفي التعليم الخاص بما مقداره 12 مليون ليرة عن كل ولد. في هذا الحوار مع رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر، لمناسبة عيد العمال، نقاش حول ما تم تحقيقه وما هي نتائجه وانعكاساته على الوضع المالي والاقتصادي.

■ عام 2023 كان عام التحركات المطلبية لمختلف فئات العمال والموظفين والمستخدمين والمتقاعدين، ما تقديرك للحراك العمالي في العام 2024؟ هل من مزيد وحول اية مواضيع؟

□ فعلا كان عام 2013 عام التحركات المطلبية وكانت ذروة التحركات من الاتحاد العمالي العام، بحيث تمكنا بالشراكة مع كل فئات القطاع العام، من انجاز الزيادات لموظفي القطاع العام التي انعكست ايجابا على كل الفئات، بخاصة على موظفي الادارات العامة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والمستشفيات الحكومية، وطبعا على العسكريين في الخدمة والمتقاعدين في كل قطاعات العسكريين. طبعا الاتحاد العمالي يتحرك بكل الطرق لدعم العسكريين والمدنيين في المؤسسات العسكرية لعدم وجود نقابات منظمة عندهم. بالنسبة الى القطاع الخاص، انجزنا جزءا كبيرا من المطالب هو زيادة الحد الادنى للاجر، وزيادة المنح المدرسية والتعويضات العائلية وبدلات النقل. لعل اهم انجاز تحقق عام 2023 هو الانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة الى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية عبر القانون الذي شارك الاتحاد في صياغته وصدر عن مجلس النواب. فهو يمهد الى الانتقال الى مشروع تقاعدي عصري درس بعناية في حضور منظمة العمل الدولية، وسيؤدي الى انفراجات واسعة بالنسبة للمضمونين وانتقالهم الى نظام التقاعد الذي يؤمن استمرارية حياتهم ومن بعدهم مَن يخلفهم من عائلاتهم.

■ ما هو برنامجكم للعام الحالي؟

□ هذه الامور التي انجزناها مرحّلة الى اوقات اخرى لانها انجازات وعلاجات مرحلية. سنستكمل الانجازات في العام 2024 بالاصرار على مطالبنا، لاسيما لجهة اعادة احتساب الاجر وفقا للانهيار الحاصل سواء في القطاع العام او الخاص. سنركز ايضا على اعادة احتساب التعويضات في القطاعين العام والخاص لأن التعويضات لم تعد تساوي شيئا. خلال العام الحالي، سنستكمل ما بدأناه العام 2023 بالتركيز على عملية اعادة قيمة التقاعد في القطاعين العام والخاص، ودعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو امر مهم جدا لأنه يدخل في اطار دعم الطبابة والاستشفاء. فكل الزيادات التي طرأت على الحد الادنى للرواتب والاجور تعني زيادة في اشتراكات الضمان وترفد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبالغ مهمة، تؤدي بطريقة او بأخرى الى زيادة التقديمات. نأمل مع الزيادات التي اقرت، ان نصل خلال فترة معينة الى نسبة مئوية مرتفعة وبالحد الاقصى اعادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى ما كان عليه سنة 2019. كما نسعى دوما الى تعزيز دور تعاونية موظفي الدولة التي تتحرك بشكل فاعل في اتجاه انصاف الموظفين في القطاع العام. اشير هنا الى ان معالجة واقع الطبابة والاستشفاء مهمة جدا عند الجيش مما يؤمن واقعا صحيا مقبولا عند العسكريين والمتقاعدين، ونتمنى ان تصبح هذه الحالة معممة على بقية القطاعات العسكرية.



رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ هل من تحرك للاتحاد العمالي حيال مواضيع الطبابة والاستشفاء والتعليم والمنح التربوية والسكن والنقل؟

□ نسعى جاهدين الى زيادة المنح التعليمية اكثر بعدما جرى في المراسيم الاخيرة، بحيث ضاعفنا المنح المدرسية في التعليم الخاص من 6 ملايين الى 12 مليونا لغاية ثلاثة اولاد، وزدنا ايضا المنح المدرسية في التعليم الرسمي من 3 ملايين ليرة الى 4 لغاية ثلاثة اولاد. كما نسعى جاهدين لزيادة التعويضات العائلية، وكنا قد ضربناها بعشر مرات، والى زيادة بدل النقل، حيث رفعنا بدل النقل في القطاع الخاص الى 450 الف ليرة يوميا، اضافة الى ما يطبق في القطاع العام عبر اعطاء بدل صفائح بنزين من 8 صفائح الى 16 صفيحة تعطى كبدل حضور ودوام للعاملين في القطاع العام، والى بدل محروقات يعطى للجيش اللبناني، وقد ساهم الاتحاد العمالي بذلك مساهمة فعالة وكان المبادر الى طرح هذا الموضوع على وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش، ومن ثم على رئيس الحكومة. اكاد اقول انه كانت لنا اليد الطولى في صدور هذه المراسيم التي تعطي بعض الحقوق للعسكريين. كما ان الواقع سيء جدا بالنسبة الى بدل السكن، لذلك نسعى الى الوصول الى قانون ايجارات عادل ينصف المستأجر والمالك القديم. اعطينا رأينا وعقدنا اجتماعات عدة في ما خص قانون الايجارات للاماكن السكنية وغير السكنية، واجرينا اتصالات برئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان للمشاركة الفاعلة في انتاج القوانين التي تحفظ بعض حقوق العامل وحقوق صاحب الملك.

> **اهم انجاز للاتحاد صدور قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية**

■ هل تعملون على استصدار تشريعات قانونية ثابتة تضمن الاستقرار المعيشي، وما هو المطلوب في هذا المجال؟

□ نستطيع التأكيد ان هناك اقتراحات قوانين مقدمة من عدد من النواب بالتنسيق مع الاتحاد العمالي العام، اذكر منهم النواب طوني فرنجيه وشربل مسعد وفيصل كرامي، تصب كلها في خانة اعادة تقييم التعويضات للمضمونين ولموظفي القطاع العام. كل الاقتراحات درست مع الاتحاد العمالي وهي ستأخذ طريقها الى الهيئة العامة للمجلس النيابي، وعند امكان عقد جلسة تشريع الضرورة سيتم اقرارها لانصاف الطبقة العاملة في هذه الظروف الصعبة. هناك اقتراحات ومشاريع قوانين كثيرة اخرى الاتحاد العمالي موجود فيها، منها قانون حماية المستهلك والقوانين التي تتعلق باعادة هيكلة المصارف والكابيتال كونترول وقوانين الموازنة وغيرها.

■ ما هو المطلوب في هذا الخصوص من الوزارات المعنية الصحة والتربية والاقتصاد والمال والشؤون الاجتماعية؟

□ من المفروض بالوزارات المعنية ان تتحرك ايضا، وكانت لنا لقاءات مع وزير الصحة لتأمين تغطية صحية لغير المضمونين او ممن ليسوا على عاتق تعاونية موظفي الدولة لتأمين غسيل الكلى وتوفير الادوية للامراض المستعصية باسعار مقبولة، وتوفير الدواء السليم والانتقال التدريجي من الادوية "البراند" الى ادوية "الجنريك" (البديلة) المعتمدة عالميا لتخفيف الفاتورة الصحية التي وصلت احيانا الى اكثر من مليارى دولار سنويا، لكنها اليوم في حدود 800 مليون دولار، وهذا تطور ايجابي بالنسبة الى قطاع الصحة. في المجال التربوي، كان لنا دعم دائم لروابط العاملين في القطاع التربوي الرسمي والخاص وتنسيق دائم معها، فساهمنا مساهمة فعالة جدا مع رابطة اساتذة القطاع الخاص بانتاج القانون ◄

إقتصاد



المختص باعطاء الحقوق للمتقاعدين، وذلك عبر اجتماعات متتالية مع الرئيس نبيه بري ونائبه الياس بوصعب. كما ان التنسيق كان دائما مع وزير التربية في خصوص المياومين العاملين في المدارس الرسمية، ونسجل للوزير عباس الحلبي انها المرة الاولى التي يحصّل فيها هؤلاء العاملون بعضا من حقوقهم، ونحن سنستمر في التشاور الدائم لتأمين ما تبقى من حقوق لهؤلاء المياومين وعددهم نحو 4 الاف عامل. كذلك كان لنا تعاون مع وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار من اجل حقوق المياومين في الوزارة، وعددهم يصل الى نحو 600 عامل لاعطائهم حقوقهم، وهم من العاملين في مراكز الرعاية الصحية ما زالوا يتقاضون الحد الادنى القديم للاجور البالغ 675 الف ليرة على اساس سعر صرف الدولار 1500 ليرة، وهذا امر معيب. كما عملنا على انصاف العاملين في برنامج الفئات الاكثر هشاشة والاكثر فقرا وبقية البرامج المنبثقة من المنظمات الدولية، وهم يتقاضون اقل من الحد الادنى للاجور.

على خط مواز، نلاحق وزارة المال من اجل اعطاء السلفات للبلديات والمؤسسات العامة التي ليس لديها الملاءة المالية التي تمكنها من دفع ما تقرر في مراسيم المساعدات الاجتماعية او صرف بدل صفائح بنزين او حوافز. نلاحق هذه الامور بالشراكة مع وزير المال يوسف خليل والمدير العام للمالية جورج معراوي.



سنعمل على اعادة احتساب الاجر وفقا للانهيار الحاصل في القطاعين العام والخاص

■ ماذا بالنسبة الى وزارة الاقتصاد ومراقبة ارتفاع الاسعار؟

□ نراقب دوما واقع الاقتصاد، وكنا قد عرضنا على الوزير امين سلام ان نساهم كاتحاد في عملية مراقبة الاسعار عبر تأمين بعض الموارد البشرية لحصول الرقابة. عرضنا ان يكون هناك 150 شخصا من الاتحاد العمالي العام يجري تدريبهم بواسطة مدربين ومفتشين من وزارة الاقتصاد يؤازرون المفتشين في الوزارة، لكن لم يصل هذا المشروع الى نتيجة اكيدة بعد. الا اننا نسعى الى ان تكون هناك رقابة مشددة على كل مراكز البيع وفي كل القطاعات التي يمكن ان يتأثر بها المواطن.

■ هل كان تمويل نفقات الدولة لتقديمات القطاع العام من جيوب المواطن بزيادات مضاعفة للرسوم عشرات المرات في موازنتي 2023 و2024؟

□ تمويل الدولة لهذه التقديمات لم يأت من جيوب المواطنين لانه في آخر اجتماعات اللجنة المكلفة درس زيادة الرواتب والمساعدات والحوافز والحضور وبدل النقل وصفائح البنزين، كانت متوافرة وعملنا جاهدين على انتاج هذه الزيادات ضمن مبدأ ان لا تتعدى هذه الزيادات الشهرية مبلغ الفي مليار ليرة كانت موجودة لدى وزارة المال، وقد اتت النتيجة في هذا الاطار. املنا نحن والوزير في ان يعاد فتح الدوائر العقارية في جبل لبنان وهيئة ادارة السير في كل المناطق لرفد الدولة بمداخيل مهمة جدا، حيث ان هذه الادارات توقفت عن العمل اكثر من سنة ونصف سنة. وقد قدمنا اقتراحات خطية الى رئاسة مجلس الوزراء ووزير المال ووزارة الداخلية من اجل فتح هيئة ادارة السير، احيلت على رئاسة مجلس الخدمة المدنية السيدة نسرين مشموشي واتت النتائج جيدة وفق طروحات الاتحاد العمالي. في هذا الاطار، تحرك الاتحاد العمالي لوقف التلاعب بالطوابع الرسمية، وكان هناك اقتراح خطي رفع الى رئيس الحكومة ووزير المال باعتماد الطابع الالكتروني الرقمي بواسطة الدمغة او الختم من دون اللجوء الى الطوابع وما ينجم عنها من سياسة متاجرة.

اقتصاد

عصام شلهوب

تفاوت الرواتب بين القطاعين العام والخاص يُبطىء النمو الاقتصادي ويرفع معدّلات الهجرة

تفاوت الرواتب بين القطاعين العام والخاص له تأثيرات اجتماعية واقتصادية متعددة، في حين يزداد الفارق بين الافراد الذين يعملون في القطاعين العام والخاص. يمكن ان يؤدي هذا التفاوت الى زيادة الاحتجاجات الاجتماعية اذا لم يدار بشكل فعال، بحيث يشعر الافراد بالظلم وعدم المساواة

يؤثر تفاوت الرواتب على الاقتصاد بطرق متعددة، بما في ذلك الانفاق الاستهلاكي، مما يؤدي الى تباطؤ النمو. عضو لجنة مؤشر الغلاء ممثلا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور انيس ابودياب اكد "ان عدالة توزيع المداخيل خلال الازمات تزداد سوءا وتؤدي الى زيادة شرائح الفقر"، فيما اعتبر مسؤول الشؤون الاقتصادية في الاسكوا الدكتور خالد ابواسماعيل "ان اشكالية الرواتب الحالية في لبنان موضوع نسبي ومطلق".

ابودياب: دولة لا تعمل ومؤسساتها مقفلة

■ احدث الحدان الادنيان للاجور تفاوتا وشعورا بالغبن بين موظفي القطاع العام والخاص، لماذا هذا التفاوت وما هو تأثيره الاقتصادي؟

□ تعتمد لجنة مؤشر الغلاء على احصاءات وحجم السلة الغذائية وطبيعتها ونوعية السلع الصالحة للاستهلاك. وتشير هذه الاحصاءات الى ان الاسرة المؤلفة من اربعة افراد تحتاج الى حد ادنى متوسط للمعيشة يبلغ 700 دولار، وفق احدث الدراسات الصادرة. كما ان مؤشر المديرية العامة للاحصاء يظهر انها متساوية او اعلى بقليل استنادا الى مقارنة بين الاسعار عام 2014 واليوم. اذا كان الحد الادنى للاجور في ذلك الوقت 450 دولارا في القطاع الخاص، فان الحد الادنى في القطاع العام ارتفع الى 600 دولار مع اقرار سلسلة الرتب والرواتب. اما اليوم فنحتاج الى حد ادنى في حدود 900 دولار لتأمين مستوى معيشة لائق. الحد الادنى للاجور هو ما يتفق عليه في لجنة المؤشر ويصبح نافذا، في حين ان الحد الادنى للمعيشة هو ما تحتاج اليه الاسرة لتأمين متطلبات العيش. ان الاسرة المؤلفة من اربعة افراد في لبنان تحتاج الى حد ادنى يبلغ 700 دولار مناصفة بين الاجور والمعيشة، اي تحتاج الى 350 دولارا حدا ادنى للاجور اي ما يوازي 32 مليون ليرة. لكن لجنة المؤشر اقرت 18 مليون ليرة كحد ادنى، ما يعادل 200 دولار. جاء هذا القرار انسجاما مع مبدأ التوافق الذي تعمل بموجبه لجنة المؤشر. هذا التوافق يعتمد على ركيزتين هما القدرة والحاجة، اي قدرة الهيئات الاقتصادية على تأمين راتب جيد، وحاجة الاتحاد العمالي الى تأمين الحد الافضل لتوفير القدرة الاحسن للقوة الشرائية. بسبب الاوضاع الراهنة، لم توافق الهيئات على رفع الحد الادنى للاجور الى 350 دولارا. تزداد عدالة توزيع المداخيل خلال الازمات سوءا. بالتالي يعود هذا التفاوت الى الازمة الاقتصادية التي نعيشها منذ سنوات. ادى الانعكاس الاول لهذا الواقع الى زيادة شرائح الفقر التي تتجاوز اليوم 82%.

■ ما هي مرتكزات تحديد الاجر في كل من القطاعين العام والخاص؟

□ ترتكز الهيئات الاقتصادية على عدم رفع الحد الادنى الى مستويات مقبولة على انهيار الوضع الاقتصادي بكل تفرعاته، اضافة الى اليد العاملة الاجنبية المنافسة لتلك اللبنانية التي تحد من دافع المؤسسات الشرعية لرفع الحد الادنى للاجور. اذ يقبل العامل السوري بأجر يقل عن الحد الادنى، كما ان اكثر من 60% من الاقتصاد اللبناني غير شرعي، وبالتالي فان العمال لديها غير شرعيين ايضا، مما يساهم في عدم رفع الحد الادنى اكثر. ولا يخفى الاقتصاد المكتوم غير المسجل في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، وبالتالي فان كلفة العمل للمؤسسات غير المسجلة ادنى بكثير مما هي عليه في المؤسسات المسجلة. بالنسبة الى القطاع العام، ان الدولة هي التي تحدد الرواتب انطلاقا من مستوى المعيشة العام، ومن قدراتها التمويلية المرتبطة بحجم الموازنة العامة. تملك كل الدول مؤشرات اقتصادية صحيحة، لذلك فان حجم الرواتب في القطاع العام لا يتجاوز 25% من الموازنة. لبنان هو الوحيد الذي يشذ عن هذه القاعدة، لأن حجم الرواتب في القطاع العام كان يتجاوز 35% من الانفاق العام في الموازنة قبل عام 2019، اما الان فهو يتخطى 80%. تحاول الدولة تأمين الاستقرار المعيشي للموظفين للوصول الى ما يعرف بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي. لكن لا يمكن تحقيق هذا الامر بسبب الازمة التي نعيشها، وبسبب عدم قدرة الدولة على توفير موارد اضافية، وهي دولة لا تعمل ومؤسساتها مقفلة. للوصول الى عدالة صحيحة في الرواتب، يجب اعادة هيكلة القطاع العام والبدء جديا بوضع توصيف للوظيفة العامة وحاجة الدولة اليها، وبناء عليه تحدد الرواتب والاجور وفقا للانتاجية.



عضو لجنة مؤشر غلاء المعيشة الدكتور انيس ابودياب.

> **يجب اعادة هيكلة القطاع العام ووضع توصيف وظيفي**

■ الا تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين واقع الاجور؟

□ امكانات الشراكة واسعة بين القطاعين العام والخاص. يمكن ان تكون في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات وادارة المرافق والبنى التحتية، اضافة الى مشاريع انشاء الجسور وطرق مواصلات مسبقة الدفع. ثمة مجالات كثيرة تتيح الشراكة المنتجة، وتملك الدولة امكانات واسعة اذا ما استخدمت في شكل صحيح لرفع انتاجيتها وزيادة مواردها. عند توافر هذه العناصر، يمكن زيادة الرواتب والاجور وتحقيق الرفاه الاجتماعي. كلما نما الناتج المحلي وزادت انتاجية الدولة، سيتحول جزء اساسي من هذه الانتاجية الى مداخيل للافراد، اذ يؤدي رفع الحد الادنى للاجور من دون زيادة الانتاجية الى تضخم في القطاع العام، وتصبح زيادة الرواتب اسمية، في حين تضمحل القدرة الشرائية.

■ هل يؤدي التفاوت في الرواتب الى زيادة الهجرة والاضرابات الاجتماعية؟

□ على الدولة العمل في شكل جدي على تحسين ادارتها وايراداتها لوقف موجة الهجرة التي تؤثر على الموارد البشرية، خصوصا وان المواطن لا يزال يتمتع بقدرات مهنية وفكرية عالية جدا. اذ تدفع القدرة الشرائية المنخفضة للراتب الى الهجرة لتأمين متطلبات المعيشة. العمل على اعادة انتظام المؤسسات الدستورية ووقف الاضطرابات السياسية والامنية يساهم في وقف موجة الهجرة واعادة الاعتبار الى الراتب ما يساعد في بناء الطبقة الوسطى مجددا التي تعتبر عصب الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ابواسماعيل: موارد بشرية كفية خرجت من لبنان

■ كيف يمكن ان يؤثر التفاوت في الرواتب بين القطاعين العام والخاص على الواقع الاجتماعي؟

□ التفاوت في الرواتب بين القطاعين العام والخاص موجود في كل اقتصادات العالم. هناك دول كثيرة تزيد فيها رواتب القطاع العام عن رواتب القطاع الخاص ضمن هوامش معقولة وتعرف بـ"الفرق الايجابي" لصالح موظفي القطاع العام. لكن ان يكون الفارق واسعا، فهذا يؤدي الى اشكاليات اجتماعية واقتصادية. يختلف الوضع في لبنان حاليا نظرا الى الاوضاع الاستثنائية التي مر فيها طوال السنوات الاربع الماضية، اذ شهد خلالها صدمات اقتصادية مهمة، فيما يحتاج التعافي منها الى مزيد من الوقت. اشكالية الرواتب الحالية هي موضوع نسبي ومطلق، بمعنى ان الموظف في كل من القطاعين العام والخاص يحتاج الى حد ادنى من الاجر كي يعيش حياة كريمة. يحدد الحد الادنى في كل الدول قياسا بعناصر كثيرة، ابرزها خط الفقر، ولأن الوضع استثنائي في لبنان فان التشاور بين الافرقاء المعنيين امر ضروري جدا. كما يستند الحوار المطلوب الى عاملين، سهل وصعب، يرتكز الاول على عوامل تقنية تتمحور حول مقدار الحد الادنى وعناصر تحديده. ويتعلق الثاني بوجود مؤسسات قوية قادرة على ترجمة العمل التقني ووضعه حيز التنفيذ. ◄

إقتصاد

■ وفق اي معطيات يمكن تحديد الحد الادنى المتوازن للاجور؟

□ للحصول على صورة واضحة للحد الادنى للاجور نحتاج الى مسح يحدد نفقات الاسر، ويتطلب اجراء هذا المسح موارد بشرية ومادية، فاذا ما توافرت هذه المسوحات يمكن اجراء تحديث للوضع المعيشي. يعيش الموظف اليوم من راتب ادنى مما يحتاج اليه. وقياسا بامكاناته والفرص البديلة الموجودة خارج القطاع العام، نرى ان قسما كبيرا من الموارد البشرية الكفية خرجت من لبنان للعمل في الدول العربية وحتى الاوروبية. يوجد نزف لكوادر بشرية في القطاع العام، كانت تشكل العصب الجيد والناجح للدولة اللبنانية.

■ هل ينعكس شعور الموظف العام بالظلم وعدم مساواته مع نظيره في القطاع الخاص على الانتاجية والالتزام الوظيفي؟

□ لا يتعدى متوسط الاجور في القطاع العام 300 دولار، في حين ان متوسط الاجور في القطاع الخاص ربما يصل الى نحو 700 وهو امر مشكوك فيه، لذا فان العدالة غير متوافرة. في السياق التاريخي للرواتب في الدولة اللبنانية، كانت اعلى بكثير من رواتب القطاع الخاص، اذ وصل راتب الموظف من الفئات الوسطى الى نحو 4000 دولار شهريا. كان هذا الامر جزءا من مسببات الازمة التي مر فيها لبنان ولا يزال. ان الامر اختلف اليوم بسبب التضخم وانهيار سعر الصرف، وتدني رواتب القطاع العام الى اقل من الحد الادنى. لكي تتمكن الدولة من استعادة دورها، يجب عليها استعادة الانتظام الاداري السليم، وهي عملية تقنية وسياسية. للقيام بهذه العملية، يحتاج الامر الى صلابة اقتصادية من خلال اقتصاد قادر على توفير الاجر المناسب، والا سيدخل لبنان في مشكلة اكبر مما هي اليوم. الموضوع معقد وله علاقة ليس فقط بالقدرة التقنية والمؤسساتية، بل في ان تملك الدولة رؤية بعيدة المدى لما يجب ان يكون عليه الاقتصاد اللبناني، وان يتمكن لبنان من الحصول على مساعدات اقليمية ودولية لمساعدته على النهوض. من الطبيعي اليوم ان يكون هناك فارق لصالح القطاع الخاص، مع العلم ان قسما كبيرا من موظفي القطاع الخاص لا يتقاضون حتى متوسط الاجور. فلو وجدت الاحصاءات الدقيقة، لتبين لنا الفارق الصحيح بين متوسط الاجر في القطاعين العام والخاص.


مسؤول الشؤون الاقتصادية في الاسكوا الدكتور خالد ابو اسماعيل.

> **"الاصلاحات المطلوبة تحتاج الى قرار سياسي داخلي"**

■ تحدثت عن ضرورة اجراء الاصلاحات المطلوبة، فهل تأخرت الدولة في تحقيق ذلك؟

□ المشكلة تكمن في الحلول المطروحة ومتى وكيف تبدأ، خصوصا وان لبنان يعيش في نظام معقد ضمن تركيبة غريبة. يعتقد البعض ان عملية الاصلاح ستضرب فئة على حساب فئة، او تأتي الحلول لصالح مجموعة على حساب مجموعة اخرى. انه وضع غريب للاقتصاد اللبناني الذي يعطل اي عملية اصلاح، وتكمن المشكلة الاساسية في ايجاد الحل. يجب وضع رؤية يتم التفاوض على اساسها مع جميع الاطراف للحصول على تنازلات تساعد على التنفيذ، والا لا يوجد حل.

■ التفاوت في الرواتب سيؤدي الى زيادة في مشاكل الديون الشخصية والمالية للافراد وستزداد نسبة الفقر، ما هو الحل؟

□ اشارت منظمة الاسكوا في تقريرها عام 2022 الى ان نسبة الفقر في لبنان تصل الى نحو 82% وسط الازمة، اذ اعتمدت في دراستها معيارا متعدد البعد يقوم على معرفة مقياس الحد الادنى للاجور والحد الادنى للمعيشة. وتبين لها ان نسبة الفقر قبل الازمة كانت 42%، ومن الطبيعي جدا ان ترتفع بعد الازمة الى 82%. اما اليوم، ولمعرفة وضع الفقر والفقر المتعدد البعد، فيجب توافر البيانات والاحصاءات الصحيحة للقيام بمسح شامل للحصول على جواب دقيق عن نسبة الفقر.

■ ما الحل؟

□ يجب وضع رؤية اقتصادية منتجة متنوعة، والعمل على دعم الكفايات الاقتصادية ووضع الاصلاحات المطلوبة موضع التنفيذ، ومن ثم نذهب الى زيادة الرواتب. تتوافر فرص كثيرة جدا للعودة الى اقتصاد متين ومن ثم لزيادة الرواتب. تحتاج كل الاصلاحات المطلوبة وفي كل القطاعات الاقتصادية الى قرار سياسي داخلي، وكل المحاولات الحاصلة اليوم هي اضاعة للوقت.

اقتصاد

عصام شلهوب

لا يعلم بها الإتحاد العمالي ويعدّها "طبخة بحص" التغطية الصحيّة الشاملة بين النص والتطبيق

على الرغم من غياب الجلسات التشريعية لمجلس النواب، تنشط اللجان النيابية المشتركة ولجان المجلس واللجان الفرعية المنبثقة منها في متابعة درس مشاريع واقتراحات القوانين الموجودة على جدول اعمالها، منها اقتراح القانون المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة الذي تدرسه اللجان النيابية المشتركة والتي شكلت لجنة فرعية له نظرا لاهميته

يؤمّن نظام التغطية الصحية الشاملة وفق هذا القانون، بعد اقراره، التغطية الصحية الاولية لكل الشعب اللبناني والتغطية الصحية لنصفه تقريبا، لأنه يشمل كل الذين ليس لديهم اي جهة ضامنة رسمية، فيما يفترض تشكيل هيئة او لجنة لادارة هذا النظام تتمتع باستقلال اداري ومالي لكي تستطيع ان تقدم خدمات الاستشفاء للمنتمين الى هذا النظام.

"الامن العام" تابعت هذا الموضوع مع كل من رئيس لجنة الصحة ورئيس اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة النائب الدكتور بلال عبدالله ونائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

عبدالله: يشمل نصف الشعب اللبناني تقريبا

■ تتابعون درس اقتراح قانون التغطية الصحية الشاملة، هل يمكن ان تخبرنا عن العناوين الاساسية التي يتضمنها هذا الاقتراح؟

□ نتابع درس اقتراح قانون يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، وهو مقدم من "اللقاء الديموقراطي". مشكور دولة الرئيس بري ان حول هذا الاقتراح مباشرة الى اللجان المشتركة نظرا الى اهميته، وتم تشكيل لجنة فرعية تمثلت فيها تقريبا غالبية الكتل النيابية. نتابع منذ عشر جلسات دراسة هذا الاقتراح، بندا بندا وليس فقط مادة مادة لاهميته، ومشكورون اعضاء اللجنة مع وزارتي الصحة والمال ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي الذين يتابعون معنا هذا الاجتماعات. اعتقد انه تم تعديل الكثير من الامور خلال النقاشات، في مسودة الاقتراح الاولى بما يدعم هذا التوجه، مستفيدين من النقاشات السابقة التي حصلت حول هذا الموضوع، خاصة ايام الوزير حاصباني وهو الان عضو في اللجنة، لكي نستفيد من النقاشات الطويلة بدءا مع النائب عاطف مجدلاني والوزير محمد خليفة، الى الدكتور عاصم عراجي، وصولا الى الاقتراح الحالي لكي نصل الى الحد الادنى مما يسمى البطاقة الصحية.

■ هل يمكن ان نطلع على تفاصيل هذا الاقتراح منذ ولادته حتى وصوله الى اللجان المشتركة والهيئة العامة لمجلس النواب؟

□ لا يوجد اسرار في هذا الاقتراح، فهو مقسم الى 3 اقسام. هذا النظام يستهدف كل من ليس لديه تغطية صحية رسمية، وفي الوقت نفسه يوضح في البند الاول منه ما هي رزمة التقديمات التي يمكن الاستفادة منها والتي يمكن ان يستفيد منها الشعب اللبناني وهي متوافرة في مراكز الرعاية الصحية الاولية التي يجب ان تدعم والمستشفيات الحكومية التي يجب ان تدعم اكثر، والتغطية الاستشفائية التي يستفيد منها المواطن الذي ليس عنده اي صندوق ضامن رسمي، مع مساهمة بسيطة قد تكون من اجل الجدية في الالتزام. البند الثاني والاساسي هو بند التمويل، فنحن نبذل جهداً ونقوم بعمل استثنائي في هذا الموضوع، اضافة الى مساهمة الدولة الاساسية ومساهمة صاحب العلاقة، اي المواطن، وهي مساهمة ضئيلة نسبيا لكنها عبارة عن التزام منه بهذا النظام وسيكون هناك سلة رسوم من اجل تأمين تمويل هذا النظام الذي نأمل ان يكون قادرا على الاستمرار وان يؤمّن تغطية صحية واستشفائية لائقة للمواطن اللبناني، ويتركز النقاش الاساسي حول من سيدير هذا النظام.

■ اين تكمن اهمية هذا الاقتراح ومن هي الفئات التي ستستفيد منه؟

□ اهمية هذا الاقتراح انه يستهدف الشعب اللبناني باكمله في الخدمات الرعائية الاولية والوقائية، وهناك جزء من الشعب اللبناني ليس له اي تقديمات صحية من اي صندوق رسمي. لذلك هو موجه بالحد الادنى بشكل مباشر لنصف الشعب اللبناني، وهو خطوة مهمة في حال اقراره على طريق عودة العمل التدريجي بنظام التقديمات الصحية الذي كان يتميز به لبنان قبل الازمة الاخيرة التي حلت به، ويركز على ان تشمل التغطية كل الفئات التي ليس لديها اي تغطية من قبل صناديق ضامنة رسمية.

■ هل يعالج هذا الاقتراح في حال تم اقراره كل ما يحتاجه المواطن صحيا؟

□ ستكون واضحة في القانون سلة التقديمات الاستشفائية والرعائية والدوائية بما يتلاءم مع الحاجات الاولية للمريض اللبناني، وبالتالي سيؤمّن هذا القانون عند اقراره كل ما يحتاجه المواطن اللبناني صحيا لاسيما من ليس لديه اي جهة ضامنة. حاولنا ان ندرس سلبيات وايجابيات كل الخيارات، واعتقد ان النقطة الجوهرية لهذا النظام، اننا نؤسس لتغطية صحية شاملة للمواطنين اللبنانيين، على امل في ان يتوسع هذا النظام في ما بعد، وهدف اعضاء اللجنة ان يكون هناك استمرارية لهذا النظام والتي تأتي عبر ادارة وحوكمة رشيدة واستقلالية ادارية مالية تمكن هذا النظام من صياغة عمله وتطور برامجه في اطارتغطية صحية شاملة، وحسن استخدام الموارد الموجودة توصلا الى الطب الوقائي.



رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب الدكتور بلال عبدالله.

■ كيف يمكن ان تكون اللجنة او الهيئة التي ستتشكل بموجب هذا القانون، بعيدة من المحاصصة والحسابات السياسية؟

□ سنضع معايير دقيقة لمن سيتم اختيارهم وسيدير هذا النظام. حكما سيكون هناك اتفاق بيننا بأن يكون وزير الصحة هو من سيدير هذا النظام، لكن من هي اللجنة التي ستكون معه؟ طبعا من اصحاب الاختصاص والخبرة وهذا ما زال مفتوحا للنقاش من قبل اللجنة الفرعية. سنعمل على ان يكون هناك ادق المعايير لاختيار هؤلاء الناس بشفافية معينة، لكن حكما سيكون هناك دور لمجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء في اختيار هؤلاء الناس على قاعدة الكفاية. نأمل في ان لا يكون هناك تأخير في اصدار المراسيم المطلوبة لهذا القانون بعد اقراره وان لا يخضع لموضوع المحاصصة السياسية، فهذا موضوع وطني صحي لكل الشعب اللبناني.

> "نصر على عودة لبنان منارة للشرق في الاستشفاء"

■ ما هي الوسائل التي يحتاجها المواطن لكي لا يحمل هم المرض والدخول الى المستشفى وتأمين الدواء؟

□ المواطن في حاجة الى تغطية صحية تؤمنها الصناديق الضامنة، نحن نحلم بأن نوحد هذه الصناديق وان نوحد التغطية الصحية الشاملة تحت رعاية وزارة الصحة او الضمان الاجتماعي، يصبح الامر تفصيلا قابلا للنقاش، لكن توحيد الصناديق الضامنة هو حلم لبناني بعيد المنال حاليا، لكننا نحاول ان نوحد المعايير اليوم. اعتقد اننا قطعا شوطا في هذا الموضوع عبر وزير الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة ومع القوى الامنية، وحصل نوع من التعاون والتكامل في الكثير من الوحدات، ويأتي هذا الاقتراح كخطوة جديدة متقدمة لتوفير المزيد من التغطية الصحية للمواطنين الذي لا تشملهم تقديمات الصناديق الضامنة الرسمية.

■ هل تعتقد ان نوعا كهذا من القوانين قابل للتنفيذ في لبنان؟

□ يجب ان ينفذ هذا القانون وغيره، فنحن كنا منارة في الشرق ومنارة في الاستشفاء وفي مستوى التقديمات الصحية للمواطن ويجب ان نعود. كفاياتنا العلمية موزعة على كل العالم، ونحن نصرعلى عودة هذا الدور، لكي يكون للشعب اللبناني تغطية صحية لائقة به، اعتقد انها ليست صعبة المنال اذا توافرت الارادة السياسية.

■ ما هي الرسالة التي يمكن ان توجهها كطبيب ورئيس للجنة الصحة النيابية الى المسؤولين في موقع القرار لحماية صحة المواطن؟

□ نحن في موقع المسؤولية كلجنة صحة نيابية والرسالة توجه لنا. كل ما نوده هو ان نطلب من الحكومة تنفيذ ما يقرره مجلس النواب، اي عندما يقر قانون يجب ان يوضع موضع التنفيذ مباشرة وتؤمّن كل الاجراءات المطلوبة لنجاحه، شأنه شأن كل القوانين التي ويا للاسف ان هناك قسما منها ما زال في حاجة الى اصدارالمراسيم التطبيقية. هناك امثلة مهمة مثل قانون تشكيل الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء والهيئة الوطنية للدواء، وقد اقرا منذ اربع او خمس سنوات ولم ينفذا حتى الان بسبب عدم اصدار مراسيمها التطبيقية. نأمل في ان تتوافر الارادة السياسية لاقرار هذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات المهمة المرتبطة بالوضع الصحي، لأن صحة المواطن لا يجب ان تخضع للتجاذبات والصراعات السياسية. من هذا المنطلق، نعمل في اللجنة الفرعية ونلمس من جميع الزملاء والكتل كل التعاون والعمل الجدي في هذا المجال. ◄

إقتصاد

فقيه: لا نعرف شيئًا عن المشروع ومَن سيشمل

■ تدرس اللجان النيابية المشتركة اقتراح قانون التغطية الصحية الشاملة، فهل انتم كاتحاد عمالي عام على اطلاع على هذا الاقتراح او تشاركون في المناقشات، وما هي اهمية قانون كهذا؟

□ ليس بين يدي الاتحاد العمالي العام اي نص لهذا المشروع الذي تناقشه اللجان النيابية منذ ان تقدم به الوزيرالسابق وائل ابوفاعور، وبالتالي لم يدع الاتحاد للمشاركة في هذه اللجان. التغطية الصحية الشاملة هي مطلب مزمن للاتحاد العمالي العام منذ عقود طويلة، ومعه الزامية ومجانية التعليم الاساسي والضريبة التصاعدية على المداخيل والارباح الموحدة للافراد وكذلك السلم المتحرك لتصحيح الاجور وسواها من المطالب الاساسية. كان ذلك قبل الانهيار الاقتصادي والمالي وتفتت الدولة واحتجاز اموال المودعين في المصارف وغياب الخدمات الاساسية من الكهرباء والمياه، والتحول الى مولدات الاحياء وصهاريج المياه، وتهرب المصارف والمصرف المركزي والدولة من تحمل مسؤولياتها، والقيام بالحد الادنى من الاصلاحات مثل الكابيتال كونترول واعادة هيكلة القطاع المصرفي كمدخل للمعالجة. قبل الازمة عام 2019 كان القطاع غيرالنظامي بمعدل 40% تقريبا، في حين القطاع النظامي يشكل 60%، اما اليوم فيزيد العاملون في القطاع النظامي عن 60% في غياب اي احصاءات رسمية ودقيقة. قبل الانهيار غير المسبوق، كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يغطي 80% من كلفة الدواء والطبابة و90% من الاستشفاء و100% للولادة، بينما كانت وزارة الصحة تتكفل بمعالجة غير المضمونين على نفقتها في كثير من الاحيان. اليوم في موازنة الدولة التي تقلصت الى حوالى 3 مليارات دولار والميزانية الشحيحة لوزارة الصحة وارتفاع اسعار الادوية واكلاف الطبابة والاستشفاء، عن اي مشروع تغطية شاملة نتكلم ومن اين يؤتى بالتمويل؟ اعتقد اننا امام طبخة بحص!

■ يقول معدو الاقتراح بأنه سيشمل نصف الشعب اللبناني تقريبا، فهل تعتقدون انه يعالج مشكلة الفئات المهمشة او الفقيرة وما هي البنود التي تفضلون ان يشملها هذا القانون؟

□ ان الفئات المهمشة والمحتاجة باتت الان تشكل 90% من الشعب اللبناني، ولولا تحويلات الابناء في المهجر والمغتربات لكنا نشهد يوميا حالات الموت امام ابواب المستشفيات تفوق ما نشهده اليوم. نحن لا نعرف اي شيء عن هذا المشروع ومن سيشمل في حال اقراره، هذا اذا قدر له ان يرى النور في ايامنا، لكن نصر على ان يكون القانون شاملا ويغطي جميع اللبنانيين المحتاجين من دون تمييز وعلى اساس البطاقة الصحية لمن يرغب فيها. في تصورنا، يمكن للفئات ذات المداخيل العالية ان تستفيد من هذا القانون في مقابل مساهمة في تغذية مداخيله.


نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

> نعتقد ان المشروع طبخة بحص ولن يرى النور

■ يجري الحديث عن تشكيل هيئة لادارة هذا النظام الجديد وايضا هناك مسألة التمويل، هل تعتقدون ان هاتين المسألتين ستسرعان في ولادة هذا القانون ام تعطيله؟

□ علمنا من مصادر في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان هناك خلافا حادا بين ادارة الصندوق الوطني للضمان وعدد من النواب والخبراء حول هذه القضية تحديدا. ففي حين لا ترى ادارة الصندوق الوطني للضمان اية حاجة لانشاء ادارة موازية، اذ ان لدى الصندوق خبرة تراكمت منذ اكثر من سبعة عقود، وان اي ادارة جديدة تحتاج الى فترة طويلة لتكوين مثل هذه الخبرة فضلا عما تشكله من كلفة مالية ستكون عبئا على الصندوق. نحن في الاتحاد العمالي العام نميل الى هذا الرأي رغم ما لنا من ملاحظات على ادارة الصندوق وخصوصا على مجلس ادارته.

مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

البطريرك الدويهي طوباويًا وأعاجيبه لا تحصى
المطران نفاع: كان قائدًا وهو نعمة للبنان

اعتلى البطريرك اسطفان الدويهي سلم الطوباوية سائرا نحو القداسة متسلحا بلاهوته الكنسي. لا يمكن حصر اعاجيبه وتعاليمه المارونية التي اضحت شعلة على مذابح الكنيسة. لم يرتض الدويهي مغادرة لبنان، بل اشعل في قلوب ابناء وطنه المحبة. سار بخطى ثابتة متوقفا عند طائفته، ليعطيها العلم والثقافة ويكون لها المثال الاعلى بتواضعه

البطريرك الطوباوي اسطفان الدويهي الذي جدد الكنيسة بروحانيته العالية لم يفرق يوما بين طائفة واخرى او مذهب وآخر. كان هدفه ان يجتمع الكل بالوطن من اجل الوطن. تعمق في الدراسة وازهرت في بلده علما ونورا، رافضا كل المغريات التي قدمت له للبقاء خارج لبنان. كان يجوب المناطق مبشرا بالوحدة والتعاون، واضعا الاسس والمداميك لبناء الانسان.

النائب البطريركي العام على منطقتي اهدن وزغرتا والدهمان المطران جوزف نفاع تحدث الى "الامن العام" عن اهمية الطوباوي والتغيرات التي احدثها في الكنيسة والوطن.

■ الطوباوي البطريرك الدويهي تميز بروحانية طبعت الكنيسة المارونية بطابع خاص، كيف يمكن ان نلخص مميزات هذه الروحانية؟

□ من الطبيعي ان كل باحث يقرأ هذه الروحانية من وجهة نظر قد تكون مختلفة، فان البطريرك الدويهي هو اوسع من ان نحصره في فكر واحد لذلك ابدي وجهة نظري شخصيا في روحانية هذا الانسان الذي عمل في مجالات متعددة، كالتاريخ والليتورجيا والتنظيم ونشأة الرهبان، ودافع عن الكنيسة المارونية. كل ذلك يدل على ان البطريرك الدويهي كان يرغب في اعادة تنظيم الكنيسة المارونية واعادتها كأم مؤسسة لهذا البلد، تضع نفسها في خدمة كل مكوناته. ارى ان ما تميز به البطريرك الدويهي ايضا انه كان قائدا وقديسا. لذلك يعتبر اليوم مثالا امام جميع العاملين في الشأن العام وفي مكانة لبنان كبلد رسالة، كما اعلنه ايضا البابا القديس يوحنا بولس الثاني.

■ احدث البطريرك الدويهي ثورة روحية اذا صح التعبير في الكنيسة المارونية على الصعيد اللاهوتي والليتورجي، ما هي التغيرات التي احدثها؟

□ يعتبر اغلب الباحثين ان البطريرك الدويهي هو المؤسس الثالث للكنيسة المارونية بعد مار مارون ثم البطريرك الاول يوحنا مارون. فقد نظم في القرن السابع عشر هذه الكنيسة بكل ما للكلمة من معنى، ولم يكتف فقط بكتابة تاريخها في مؤلفه "تاريخ الازمنة" بل كتب ايضا "منارة الاقداس"، الكتاب الاشهر الذي نظم الحياة الكنسية والاحتفالات الطقسية ليتورجيا ونظم كيفية صلاة هذه الكنيسة. الى جانب هذا التنظيم، وضع البطريرك الدويهي الانظمة التي اسست الرهبانيات المارونية. هذا العمل قد يبدو انه مجرد عمل فكري وعمل لاهوتي، لكن هل ينكر احد اهمية الرهبانيات المارونية ودورها في نشر الثقافة والتطور، وفي بناء البلد وكم اسدوا من خدمات لكل ابناء لبنان؟ أسأل، هل ينسى احد دور بكركي التي ورثت عن الدويهي كل هذا النظام وهذه القوة في العمل؟ لذلك نجد ان البطريرك الدويهي بث الروح في الكيان اللبناني وهو الذي وضع الحجر الاساس لبناء امة متميزة، علما وعملا وفكرا وروحانية.

■ من ابرز مؤلفات البطريرك الدويهي كتاب "منارة الاقداس"، حدثنا عن اهمية هذا الكتاب وما جاء فيه؟

□ "منارة الاقداس" ليس فقط ينظم كيفية صلاة والاحتفالات وكل النظام الكنيسي الذي تعيشه الكنيسة المارونية، بل يضع فكر الكنيسة ويعرض الفكر المسيحي. انه كتاب يضع فلسفة الكنيسة المارونية بعمق ويجيب عن الاسئلة التالية: من نحن؟ وبماذا نؤمن؟ فهو الكتاب الفكري الاساسي في مؤلفات البطريرك الدويهي، ومنه نأخذ الفكر الماروني الحديث.

■ من المعروف ان البطريرك الدويهي درس في روما وكان من تلامذتها البارزين، وقد لعب دورا بين كنيسة الشرق وكنيسة الغرب، كيف حافظ على روحانيته المشرقية المارونية؟

□ ان المدرسة المارونية التي تم تأسيسها في اواسط القرن السادس عشر، اراد قداسة البابا منها تثقيف رجال الدين الشرقيين لبث العلم والفكر في الشرق من اجل بناء امة مفيدة تعمل لخير منطقتها. اذا، المدرسة المارونية هدفت الى المحافظة على الكنائس الشرقية وتقويتها وتثبيتها في ارضها، وقد وجدنا عددا ليس بقليل من طلاب المدرسة المارونية الذين برعوا في العلوم وتم ابقاؤهم ان كان في الفاتيكان او حتى في فرنسا لدى الملك لويس الرابع عشر كمستشارين وكمسؤولين عن الدوائر في اوروبا. هذا ما تميز به البطريرك الدويهي رغم نبوغه ورغم انهم عرضوا عليه مرارا البقاء في اوروبا، اراد العودة الى ارض الاجداد الى اهدن ليتمم رسالة المدرسة المارونية في نشر العلم بين ابناء بلده، لذلك كان عمله الاول انه اقدم على فتح مدرسة في اهدن في دير مار يعقوب لتدريس الاطفال، وهذا دليل على القداسة. لم يعتبر الدويهي نجاحه الخاص امرا يخصه فقط، بل اراد ان يكرس هذا التميز وسكب كل فكره في خدمة ابناء بلده. من هنا، نفهم، ان الدويهي حتى في روما بقي لبنان في قلبه. لذلك، لا يمكن فصل البطريرك الدويهي عن ثقافته اللبنانية والمارونية والمشرقية والسريانية لانه حمل التعلق بهذه الارض المقدسة الى روما، وهذا ما دفعه الى العودة الى لبنان وسكب كل علمه وفكره في تنظيم الثقافة المشرقية وتطويرها. كان الدويهي مارونيا وسريانيا وانطاكيا ولبنانيا يحمل كل هذا التراث في خلايا عقله وعمل كل حياته على بناء الوطن وتطوره.



النائب البطريركي العام على منطقتي اهدن وزغرتا والدهمان المطران جوزف نفاع.

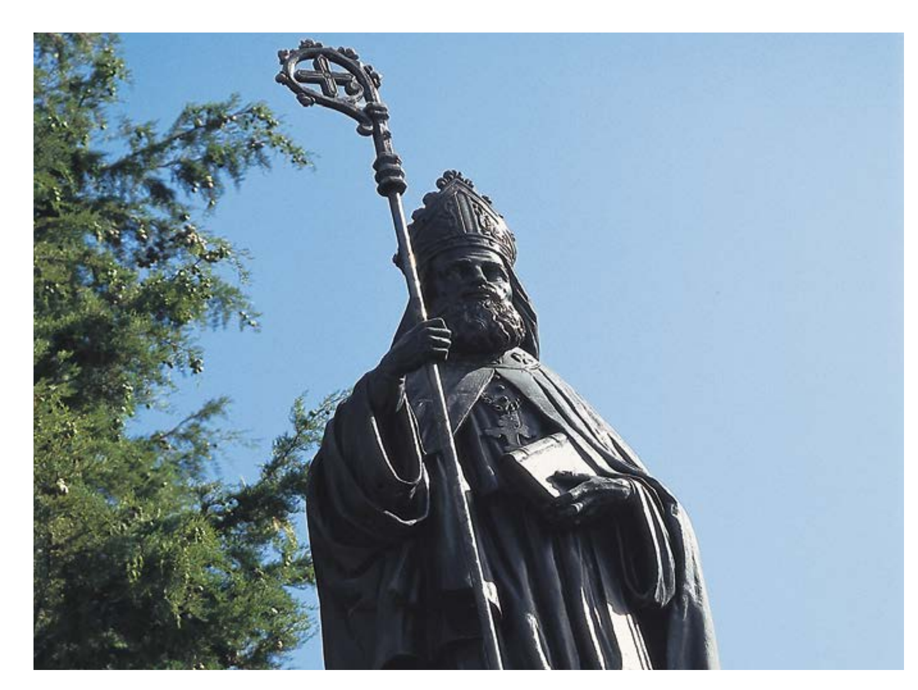
> **"اعطانا الرب الدويهي لنجدد ايماننا ورسالتنا"**

■ عانى البطريرك الدويهي من الاضطهاد ولم يستسلم؟ ما هي العبر التي يمكن ان نستخلصها اليوم؟

□ لقد عانى البطريرك الدويهي اضطهادات متعددة، يكفي ان نقرأ حياته لنعلم كم تنقل من مكان الى آخر هربا من الاضطهاد. وتميز بغزارة الانتاج والعمل المتميز كبطريرك وكقائد. في الازمنة الصعبة استطاع ان يميز نفسه وبلده وشعبه بانتاجه. نحن اليوم نعيش اياما صعبة، لذلك اعطانا الرب هذا الطوباوي الجديد لكي نجدد ايماننا ببلدنا وبرسالتنا في اتحادنا وفي عملنا سويا وفي مقاومتنا لكل اضطهاد يصيبنا. في هذه الايام الصعبة، يعطينا الله علامة مميزة جدا وهي الطوباوي الدويهي الذي عانى الاضطهاد ونجح. اذا نحن قادرون على اعادة بناء هذا البلد وان نجعله كما كان بلدا متميزا دوما بين كل بلدان المنطقة والعالم وفي خدمة رسالته في هذه الارض.

■ اتصفت شخصية البطريرك الدويهي بالتجرد والبساطة والتواضع والتفاهم، والراعي الصامد والمحب لرعيته وشعبه، حدثنا عن هذه الصفات التي طبعت شخصيته؟

□ في الحقيقة يتميز البطريرك الدويهي بهذه القدرة الهائلة التي تجعله يتخلى عن كل شيء، الا عن رسالته فهو الذي اصبح بطريركا في عمر صغير جدا ولم يتغير يوما لم يغر بالمراكز ولا بامجاد هذه الدنيا، قلنا انه تميز في روما وعرضوا عليه البقاء واعلى المناصب، الا انه تخلى عن كل شيء للعودة لفتح مدرسة لابناء اهدن. حتى عندما كان بطريركا فبدل ان يعمل من اجل مجده الشخصي، قاوم كل اضطهاد بصدقه وامانته. فكان يتنقل هربا من مكان الى آخر ومن قرية الى اخرى والاعظم انه كتب كل هذه المؤلفات، وهو في حالة الهرب، لذلك نجد ان ما اراده الدويهي فعلا هو انه استخدام كل لحظة من حياته لخدمة الاخرين، فقد تجرد عن كل ما يمكن ان يكون مصلحة شخصية وكرس نفسه لخدمة لبنان وخدمة الكنيسة المارونية. لا نعلم حتى اليوم كيف تمكن الدويهي من كتابة كل هذه الانجازات، فعلى الرغم من هربه الدائم فهذا دليل انه سهر الليالي ليعطينا هذا الانتاج الغزير. الدويهي هو علامة التجرد الحقيقي وهو ليس الامتناع عن ملذات الدنيا فقط، بل هو تكريس لكل لحظة من حياتنا من اجل الخدمة حتى لو كلفنا ذلك ان نخسر كل هذه الدنيا. ◄



يكن الدويهي راغبا في خسارة الامور، بل كان راغبا في ان يستخدم كل شيء لخدمة الاخرين لذلك لم يبق شيء له بل اعطى كل شيء لاولاده اي لابناء الكنيسة المارونية حتى نكون في حال افضل مما نحن عليه.

> **لم يغر الدويهي بالمناصب ولا بامجاد هذه الدنيا**

اعجوبة روزيت الدويهي

الاعجوبة التي حصلت بشفاعة البطريرك اسطفان الدويهي والتي على اساسها وافق الفاتيكان على تطويبه، هي اعجوبة تمت مع السيدة روزيت الدويهي.
في العام 2010 بدأت روزيت الدويهي كرم المولودة عام 1958 تعاني من تصلب في عنقها. زارت عددا من الاطباء وخضعت للفحوص والعلاجات فتبين لاحقا ان الورم ناتج من الروماتيزم ولا يمكن الشفاء منه، والادوية باهظة الثمن ولا يمكن الحصول عليها في لبنان.
في العام 2013 دعاها جيرانها في اهدن الى تلاوة مسبحة الوردية، وبعد الصلاة قامت باحتساء فنجان من القهوة. بعدها احست بماء ساخن يتدفق في شرايينها فتعجبت بداية ولكن جارتها اخبرتها انها وضعت لها في فنجان القهوة ترابا جلبته من امام تمثال البطريرك الدويهي.
لكن، عندما ارادت العودة الى المنزل وقعت ارضا، ومن ثم قامت وبدأت تهرول مسرعة نحو تمثال الدويهي لشكره على المعجزة بعد ان اختفى الالم. عندئذ، خضعت لفحوص طبية اكدت شفاءها التام. بعد الحصول على المعجزة، زارتها اللجنة المكلفة ملف دراسة قداسة البطريرك الدويهي وتلقت اتصالا من الفاتيكان واخبرتهم بما جرى معها شاكرة الدويهي على نعمة الشفاء.

■ ما هي النعم التي سيحصل عليها لبنان واللبنانيين من خلال هذا الحدث الذي سيشهده لبنان في 2 آب المقبل؟

□ الطوباوي الجديد البطريرك الدويهي هو نعمة للبنان، خصوصا في الايام الصعبة التي نعيشها يذكرنا الله اننا مميزون واننا قادرون على انهاض البلد. نحن في امس الحاجة الى هذه الصورة الرائعة عنا من نحن؟ وما هو دورنا؟ لذا فان تطويب الدويهي هي رسالة واضحة من الله لكل لبناني صادق يريد العمل من اجل هذا البلد. فان فعل المسؤولون في بلادنا هذا الامر، سوف نبني بلدا متميزا ونعيد للبنان وهجه السابق. نحن اليوم في امس الحاجة للقائد البطريرك الدويهي حتى نتمكن من انقاذ بلدنا مما هو فيه.

■ ما هي الاعجوبة التي تركت الاثر الابرز في الكنيسة وحياة المؤمنين؟

□ الاعجوبة التي ادهشت الاطباء وعلى اساسها طوّب الدويهي هي اعجوبة روزيت الدويهي. اذكر ان طبيبا مسلما من آل عثمان كان له الدور الكبير في كتابة الملف الطبي حول الشفاء، وهذا اهم شيء حصل، فالدويهي يجعلنا نعمل مع بعضنا البعض من اجل قداسته ومن اجل لبنان.

■ ماذا اضاف البطريرك الدويهي على اللاهوت المسيحي؟

□ الدويهي لم يكتب كتابات لاهوتية، لكنه اضاف نظاما اي عمل على تنظيم الامور في الكنيسة التي لا تحتاج الى لاهوتيين لانهم كثر بل الى التنظيم، لذا عمل الدويهي على تنظيم الكنيسة بصدق وامانة. نحن في لبنان في امس الحاجة الى الدويهي كي نعيش لاهوتنا ونخدم الاخرين.

مقابلة

تريز الخوري
Khourytherese@hotmail.com

لبنان يترقّب تطويب البطريرك الدويهي رسمياً في بكركي
نجيم: هو العالم والمعلّم ورائد القوميّة اللبنانية

البطريرك الطوباوي اسطفان الدويهي الذي ولد في اهدن عام 1630 هو الوطني والثائر وعمود الكنيسة المارونية. نهل من مدرسة روما العلم والمعرفة، واراد للبنان الدور المميز. فهو العالم والمعلم وطالب القداسة. جاهد في وجه حكام طغاة مثل الحماديين والعثمانيين حفاظا على كيان لبنان من دون ان يفصل قومه عن محيطهم الشرقي

حاول البطريرك اسطفان الدويهي تنظيم شؤون طائفته وشجونها. فاكب على الدراسة والعلم، ورفع من شأن الطائفة والوطن. ساهم ايضا في زرع بذور الكيان اللبناني ليس على صعيد طائفته فحسب، انما على صعيد بقية الطوائف، فكان له الدور الفاعل في تاريخ الشرق. ميز طائفته واراد لها الانفتاح الحضاري على الغرب والشرق معا. فجوانب حياته هي مختصر لمعاناة الطائفة المارونية ولتطلعاتها وتجربتها الروحية والوطنية والحضارية. التزم الدويهي الزهد والقداسة، فكان يميت حواسه في الأكل والشرب والنظر، ولم يذق قط بواكير الاثمار الجديدة. كان ينقطع في المغاور والاودية حيث كان يختبئ للصلاة والتأمل، فيقوى بالايمان على كل المصاعب.

البطريرك الدويهي سيطوب رسميا في الصرح البطريركي في بكركي في 2 آب المقبل، كما اعلن البابا فرنسيس، حيث ستقرع اجراس الكنائس فرحا وابتهاجا للبطريرك السائر نحو التقديس.

الدكتور طانيوس نجيم مؤلف كتاب "البطريرك اسطفان الدويهي معلم فكر وحياة" اكد لـ"الامن العام" اهمية الدور الوطني الذي لعبه لارساء قواعد العيش المشترك.

■ بعد اعلان البطريرك اسطفان الدويهي طوباويا في روما، كيف تقرأ مسيرة حياته الوطنية؟

□ البطريرك الطوباوي اسطفان الدويهي ولد في العام 1630 وتوفي والده في العام 1633. ارسلته والدته الى مدرسة تحت السنديانة، فتربى على ممارسة الطقوس الدينية ومنذ الطفولة كانت دروبه كلها الى القمة، فاختاره المطران الياس الاهدني والبطريرك جرجس عميرة للذهاب الى المدرسة المارونية في روما حيث تميز هناك بالعلم والروحانية العالية. بعد انتهاء دروسه، تعرض للاغراءات للبقاء في روما، منها الانخراط في سلك الرهبنة اليسوعية وتعليم الفلسفة والالهيات في الجامعات، لكنه راح يجمع كل ما يتعلق بالموارنة في مدارسها ومكتباتها من مؤلفات قديمة وحديثة ومخطوطات متنوعة. فكانت رؤياه بعيدة المدى، وكان هدفه ان يعتمد يوما على هذه الوثائق المتنوعة لكتابة تاريخ طائفته والدفاع عنها. لذا عاد الى لبنان سنة 1655، ورسمه البطريرك يوحنا الصفراوي كاهنا في 25 آذار 1656. تميزت خدمته بالخدمة والتعليم والتأليف والتواصل مع جميع الطوائف الشرقية، ومناصرة الطوائف الكاثوليكية، وحبه الكبير لوطنه.

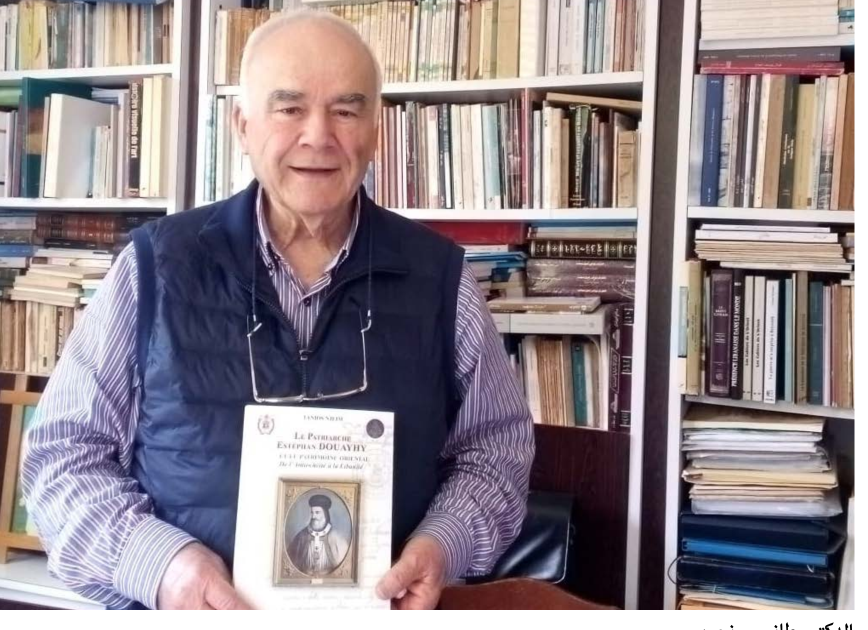
■ ما هو الدور الوطني الذي لعبه الطوباوي؟

□ لعب دورا وطنيا كبيرا. فعندما ذهب الى الجنوب كزائر بطريركي، اجتهد في تسوية الخلافات الحاصلة في الرعايا وفي شرح العقيدة المسيحية في كل مراحل حياته الكهنوتية. قام بتعليم الاولاد، وانشأ مدارس مكبا على التأليف واعداد الكتب. عندما اصبح بطريركا سنة 1670، في عمر الاربعين، اهتم باختيار مرشحين الى المدرسة المارونية في روما بحيث تخرجت منها نخبة من العلماء. فضلا عن ذلك، ثابر على كتابة مؤلفه "منارة الاقداس"، وبعث رسائل الى مجمع انتشار الايمان، وناصر الكاثوليك الشرقيين، ودافع عن اليعاقبة والمرتدين الى الكثلكة.

■ لقب البطريرك في القرن السابع عشر بأبي التاريخ الماروني، كيف جسد افكاره الوطنية والثورية على ارض الواقع خصوصا بعد معاناته من التهجير مرارا؟

□ في اثناء بطريركيته، تهجر مرارا بين اواخر 1674 و1675. على سبيل المثال، غادر قنوبين الى دير مار شليطا مقبس، طالبا في جوار الشيخ ابي نوفل الخازن شيئا من الراحة التي حرمه اياها جباة الضرائب من آل حمادة.

تختصر حادثة عيسى حمادة في آخر حياته معاناته وحسه بكرامة الطائفة، بسبب جشعه في تحصيل اموال اكثر من المستحقة، فأهان البطريرك. ولكن عندما حضر ضرغام الخازن على رأس فرقة عسكرية لاصطحاب البطريرك الى كسروان جاءه عيسى معتذرا، فقال له البطريرك بحس وطني وشعور بكرامة الطائفة: "اني اغفر لك جميع ما فعلته معي لكن شعبي لن يدعني امكث في الجبة". بالفعل ذهب البطريرك الى كسروان، حيث مكث ثلاثة اشهر، لكن نزولا عند تمنيات والي طرابلس والامير الشهابي ووثيقة كتبها آل حمادة، عاد الى قنوبين حيث توفي في ايار من العام 1704. حصيلة مسيرته كانت حافلة بالانجازات، وقد كان قلقا على مصير طائفته يتنقل بين مخبأ وآخر مختصرا بمعاناته الشخصية معاناة الطائفة بأسرها. لكن على الرغم من ذلك لم ييأس يوما، ولم يكن ذلك العبد البطال حتى في اثناء هربه، اذ كان يكتب في مخابئ الوديان. وهو لم يتوان يوما عن المدافعة عن حقوق الطائفة والوطن.



الدكتور طانيوس نجيم.

> ابدى انفتاحا على الجميع لاسيما الدروز والشيعة واراد ان يعيش اللبنانيون بتوافق

مؤلفاته

كان البطريرك اسطفان الدويهي عالما ومؤلفا في آن. مؤلفاته ثلاثة انواع: ليتورجية وتاريخية ومتفرقات. مؤلفاته الليتورجية متنوعة. مهمته الاولى تنقيح كتب كنسية لئلا يكون في معانيها او عباراتها شيء يشوب الحقيقة الكاثوليكية. على سبيل المثال، نسخات عدة لكتاب الشرطونية. صحح ما حرّفه الجهلة ونسخ الكتاب بيديه وارسله الى البابا Innocent الحادي عشر متمنيا عليه طبعه. وقف على تصحيح رتبة تكريس الكنائس. شرع في تنقيح كتاب الجنازات. وضع للشرطونية شرحا مطولا وشرحا للتكريسات. جمع النوافير الارثوذكسية وكتب سيرة القديسين والاحبار المغبوطين والاباء الاطهار. جمع في كتيب مطالع الالحان السريانية التي تسمى الرشقلات.

من مؤلفاته المهمة في الليتورجيا واللاهوت كتاب المنائر العشر او منارة الاقداس حيث قرن التاريخ واللاهوت والليتورجيا وقابل بين الطقوس الشرقية والغربية.

من مؤلفاته التاريخية:

- سلسلة بطاركة الطائفة المارونية.
- تاريخ الازمنة.
- البراءات البابوية الى الموارنة او سجل الدويهي.

■ في كتاباتك عن البطريرك، تحدثت كثيرا عن شخصيته الرصينة والطيبة في آن، كيف تجسدت هذه الشخصية في عمله الوطني؟

□ شخصية الدويهي متعددة الانجازات والمواهب. في سعيها الدائم الى القداسة، نستخلص منها وجوها ثلاثة مميزة: العالم والمعلم ورائد القومية اللبنانية والساعي الى القداسة بكل امكاناته. طمح الدويهي الى تثقيف الشعب بأكمله عبر تلامذة روما ونعم السياسة التي افاضت ثمارها نهضة شاملة في الطائفة ما فتئت ان امتدت لاحقا الى لبنان بأسره. كان الدويهي ينتظر قدوم الكهنة العائدين من روما ويوزعهم على القرى الاكثر حاجة، ادراكا منه ان القيادة في الطائفة للمتعلمين وفي البلاد للطائفة المتعلمة.

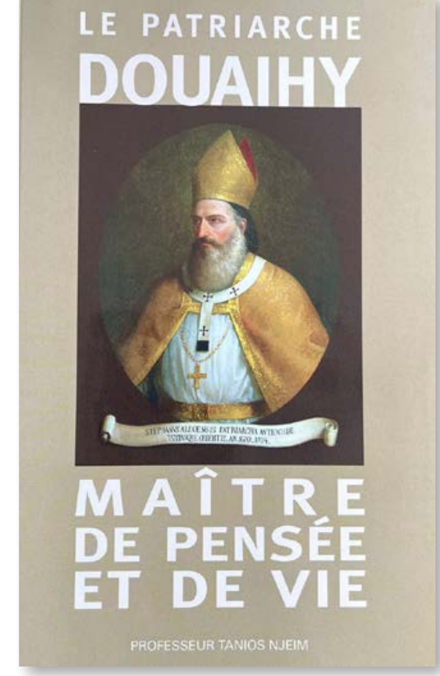
■ استمر الدويهي في خدمة الكنيسة ولبنان فما الذي قدمه من قيمة مضافة؟

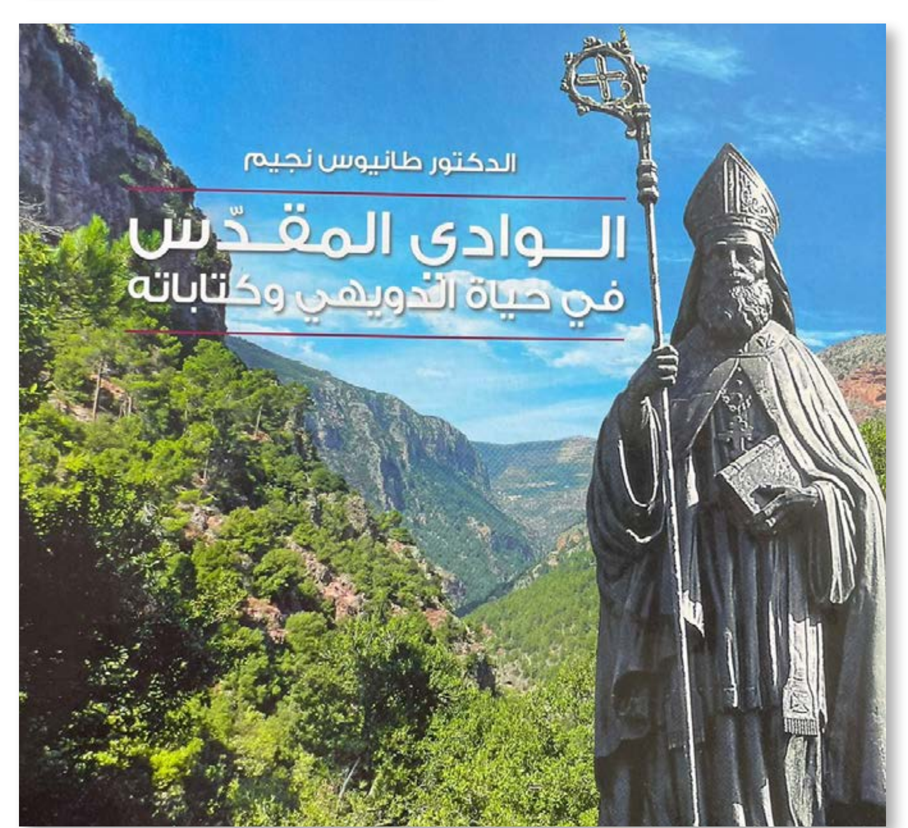
□ منذ دراسته في روما، حفظ التاريخ واكب على زيارة المكتبات وجمع الوثائق. بدأ رسالته معلم اطفال يلقنهم حروف السريانية والعربية ودروب الحق والجمال، ومن ثم عمل على تعميم التعليم وتنظيمه. خبر الدويهي شخصيا اهمية المدرسة الرومانية، فاختار لها في ذروة المسؤولية التلامذة الاكفياء وكتب اليهم وحسسهم بالمسؤولية التي تنتظرهم. كلف خريجي المدرسة ◄

◀ الرومانية بالتعليم، ووكل كل عناصر رهبنتي مار انطونيوس المارونية ومار شعيا الانطونية مهمة المثالية الحياتية، فكان قبالة تلميذ روما معلم الحروف في مدرسة تحت السنديانة. تطلع الى اجيال واجيال، فخلد عصارة فكره وعلمه كتبا قيمة غدت تراثا اغتنت منه الجماعة بأسرها. ما نعرفه اليوم عن الموارنة مر الى وجداننا عبر وجدانه وشفافيته.

■ كيف جسد البطريرك التعايش المشترك في محيطه العربي؟

□ انه رجل في امة وامة في رجل. تجلت وطنيته علما وتعليما، وادرك باكرا ان وعي الشعوب لتاريخها يخولها حق البقاء ويلزمها بالوفاء لجذورها. عمل طيلة حياته، من خلال كتاباته، على توعية شعبه وتنقية محتوى هذا الوعي من كل شائبة. فضل خدمة الطائفة والوطن على اغراءات اوروبا، وابت وطنيته البقاء في الغرب، فعاد الى وطنه وفضل خدمة طائفته والوطن على انشاء مرسلية في الهند. على الرغم من كونه مرسلا لمجمع انتشار الايمان في الشرق، اعتذر عن تلبية طلب قنصل فرنسا والمجمع المقدس ان يذهب الى الهند وينشئ مرسلية فيها وقد برر رفضه بأنه يجهل عادات البلاد، بينما تؤهله وزناته لخدمة طائفته وبلاده. ولأن الدويهي تطرق في تاريخ الازمنة الى تاريخ المسلمين وتاريخ المسيحيين، وركز اهتمامه ايضا على تاريخ الموارنة، فهو لم يتوان عن التطرق الى تاريخ طوائف لبنانية كان المؤرخون الرسميون قبله يتجاهلونها. ابدى انفتاحا على الجميع لاسيما الدروز والشيعة واراد ان يعيش جميع اللبنانيين بكرامة وتوافق، كأنه كان يعد لقيام دولة لبنان الواحدة والتعددية معا. ما اود قوله، انه ما احوجنا اليوم، فيما القلق يكتنف وجودنا، الى العودة الى اصالة هويتنا. ان تخاذلنا الفعلي قد بدأ منذ ان تغاضى سياسيونا عن الوفاء لهويتهم، واغفلنا فرض معرفتها في برامجنا التربوية بقدر ما ندرك ابعاد شخصيتنا وفرادة ذاتنا، ونقدر عند الاخرين فرادة ذواتهم ونحترمها. اؤكد ان في تاريخنا رجالات عظام تطلعوا الى استثمار ما وهبهم الله من وزنات، فغدا التاريخ قبلهم كأنه مسار اليهم وبعدهم كأن صنع يديهم في مداه القريب ووحي من تطلعاتهم في مداه البعيد، بين هؤلاء الابطال والقديسين. لا شك في ان البطريرك الدويهي يتبوأ مكانة مرموقة فيها المثالية والاشعاع الحضاري والاندفاع الوطني.





كتاب

"لبنان المتمرّد" كتاب عن البلد الصامت والصامد
داود الصايغ: لا أزمة نظام في لبنان بل أزمة أشخاص

بين الصورة الرائعة التي قدمها عن التجربة اللبنانية الفريدة في التنوع وبين خشيته من ان تتشوه صورته نتيجة عدد من ممارسات اهل السلطة، نسج الدكتور داود الصايغ كلمات كتاباته ليعكس ايمانه اللامحدود بلبنان ودوره واصراره على ان لا بديل لهذه التجربة، فلبنان المتمرد الصامت والصامد هو بلد الضرورة في الشرق كله

"لبنان المتمرد" (عن "دار سائر الـمَشرق") عنوان الكتاب السابع للدكتور داود الصايغ الذي يشكل خلاصة فكره بالنسبة الى الاحداث سياسية كانت ام لا، داخلية ام خارجية. يتضمن مقالاته الواردة في افتتاحيات صحيفة "النهار" بين عامي 2017 و2023. "يسقطون هم ولا يسقط لبنان"، "هل نربح الكراسي ونخسر لبنان"، "لبنان الكبير حتى لا يصغر"، وغيرها من عناوين مقالات شكلت مرآة لفكر الصايغ الذي يعتبر ان المشكلة في لبنان تكمن في غياب الكبار الذين لا ينظرون الى مراكزهم باعتبار انهم حملة قضية. في هذا السياق، اجرت "الامن العام" حوارا مع الدكتور داود الصايغ.

■ يضم كتاب "لبنان المتمرد" مقالاتك الواردة في افتتاحيات "النهار" وفي معظمها ثقتك التامة بالتجربة اللبنانية الناجحة فهل هي قابلة للحياة رغم كل المشاكل؟

□ نعم، ليس هناك غيرها لان من مجمل تجربتي وابحاثي على التجربة اللبنانية كصيغة بشرية وانسانية قبل ان تترجم في السياسة ونظام الحكم، فانني لا اجد سواها ما يلائم لبنان. لا نظام مثاليا في العالم، والنظام الامثل هو ذاك الذي يناسب التكوين البشري. والتكوين البشري في لبنان هو تكوين مختلط نشأ بالحرية وعلى اساسها. وما دامت الحرية هي الاساس والبداية والنهاية خلافا لأي بلد اخر في المنطقة فليس هناك سوى النظام الديموقراطي الحر. هذا من حيث الاختيار الاساسي برلمانيا كان ام رئاسيا. وفي النظام الديموقراطي السياسي امران اساسيان: فصل السلطات وتداول السلطة. ليس من المهم ان يكون جمهوريا او ملكيا المهم هو في الصلاحيات ومَن يراقبها ومَن يقوم بالمحاسبة. انا اردد دائما انه ليست في لبنان ازمة نظام بل لعلها ازمة اشخاص.


الدكتور داود الصايغ.

لبنان في حاجة الى صداقة عربية تدعم التجربة اللبنانية المميزة



■ تتحدث عن ان لبنان قوي بقواعد نشوئه لكن هناك مَن يقول انه انشئ كي يبقى ضعيفا وهناك مَن يرى ان هذا التنوع او الاختلاط هو عامل من عوامل ضعفه؟

□ ابدا، هذا ليس سبب ضعف انما سبب قوة، لقد حصلت التشوهات في الممارسة. في لبنان هناك تداول في السلطة على الورق وفي النصوص وحتى في الممارسة. لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي نجد فيه رؤساء سابقين ربما ما عدا الجزائر، كما ان هناك رؤساء حكومات سابقين. لكن منذ انتهاء الحروب واقرار التعديلات الدستورية في مؤتمر الطائف في خريف 1989 وتطبيقه من الوصاية السورية ومن ثم اعتماد المحاصصة وبالتالي غياب المحاسبة، فان تشوهات اساسية لحقت بالنظام السياسي بالاضافة الى عنصر اساسي اخر هو انتقاص السيادة، لأن للسيادة مفهوما داخليا واخر خارجيا. انتقاص السيادة اتى عبر خروج قرار الحرب والسلم من يد الدولة خلافا لاحكام المادة 65 من الدستور التي تنص على ان قرار الحرب والسلم مع مواضيع اخرى مثل اعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة تحتاج الى موافقة ثلثي مجلس الوزراء. الحرب الحالية في الجنوب تجري باقل الاوصاف خلافا لاحكام الدستور، كما ان الاصرار على الشغور الرئاسي والتحكم بالمرشحين يتم خلافا لاحكام الدستور. والمعروف ان المشترع الدستوري عام 1926 احتاط للشغور حتى ولو ليوم واحد وبقي ذلك في اتفاق الطائف.

■ لماذا تعتبر الشغور الرئاسي مفتعلا؟

□ هناك قدرة على التعطيل سبق وشهدناها بين 2014 و2016، وكان هناك مرشح واحد العماد ميشال عون ومن ثم حصلت الموافقات عليه. اليوم هناك مرشح لقوى معينة بشخص واحد. اصبحنا تحت وصاية لجنة خماسية، وهذا في رأيي الشخصي اذلال للبنان. لجنة مؤلفة من دول صديقة غربية وعربية لايجاد حل للشغور الرئاسي. هذا ذل، علما ان الدستور شديد الوضوح وكان يجب انتخاب الرئيس. هذا جزء مما يجري في لبنان عندما يكون هناك انتقاص في السيادة على صعيد ما يجري في الجنوب من حرب مثلا، وتشويه في ممارسة المسؤوليات وطغيان المصالح الخاصة، الى درجة ان تعبير الطبقة السياسية بات اليوم لصيقا بلبنان. فما من تغيير او محاسبة، فيما وسائل الاعلام مليئة باخبار الفضائح وما من احد يسأل. بازاء هذا الواقع الذي غلب عليه التحكم بالمسار السياسي العام وتعطيل الدستور من جهة والاصرار على مرشح معين واقفال باب مجلس النواب وفرض المحاصصة، ومن جهة ثانية انتقاص في السيادة وتحميل لبنان اعباء اكثر من اي بلد عربي آخر بتحمله اعباء القضية الفلسطينية، واليوم قرر فريق لبناني مسلح مساندة غزة فيما غالبية الشعب اللبناني لا تريد هذا الالتحام. ذهب البعض الى خيارات بديلة، فطرح البعض التقسيم ومنهم من تحدث عن نوع من الفيديرالية ومنهم من يطالب باعادة الصلاحيات الى رئيس الجمهورية. هذا كله لا ينفع، الامر الوحيد النافع في هذا الوضع الاقليمي - لأن ما يعانيه لبنان هو من ظروف الاقليم - هو العمل على اعلان حياد لبنان وابعاده عن الصراعات بموافقة عربية ليست صعبة وابعاد الصراعات عنه. اذكر انه في كل قرارات مجلس الامن الدولي، اشارة الى ابعاد لبنان عن الصراعات. في عام 1962 ادلى وزير الخارجية الراحل فيليب تقلا في مجلس النواب ببيان اعلن فيه حياد لبنان عن الصراعات العربية. وفي ◄

المقال

تاريخ لبنان والذاكرة المفقودة

الايمان المطلق بالتجربة اللبنانية الفريدة في التنوع الذي تعكسه كتابات الدكتور داود الصايغ، يجعل القارئ يتفاءل بمستقبله ويزداد فخرا بلبنانيته. الا انه يقف حائرا امام فشل اللبنانيين في اعتماد قراءة تاريخية موحدة للبنان على رغم تطرق "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني"(1989) الى قضية تاريخ موحد للبنان، اذ اوصت بـ"توحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية "، لدى كلامها على "اعادة النظر في المناهج التعليمية وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي" الا ان هذه التوصية بقيت حبرا على ورق. توقفت عقارب تاريخ لبنان في العام 1946، تاريخ جلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد. ولم ينجح لبنان في وضع كتاب مدرسي لمادة التاريخ، وما زال معمولا بالمنهج العائد للعام 1968، مع تعديلات طفيفة طرأت عليه في العام 2000 .وقد جرت عدة محاولات لكتابة تاريخ موحدٍ للبنان، اولاها في العام 2000 ، وآخرها في العام 2017 . وشكلت اربع لجان تأليف للكتاب المدرسي متعاقبة. فيما النتيجة كانت الفشل، فكيف للجان تأليف كتاب التاريخ المدرسي ان تكون بمعظم اعضائها من حزبيين، كلٌّ منهم يروي تاريخ لبنان الحديث على طريقته في ظل جدل تاريخي-ايديولوجي لا ينتهي.

لماذا هذا الخوف من الماضي واهمال دراسة الفتن الاهلية وربطها بانها مجرد مؤامرات خارجية؟ لماذا لا يتم تحليل اسبابها الداخلية والخارجية لاستقاء العبر منها. هل هناك بلد على وجه الارض لا يدرس تاريخه ابناؤه ولا يعرفونه.

تناسى المعنيون ان علم التاريخ لا يختص فقط بدراسة الماضي فحسب بل ايضا الحاضر والمستقبل ليكون المواطن اكثر ارتباطا بالقضايا الوطنية والاجتماعية.

وهذا ما عكسه يوما الفيلسوف الفرنسي فولتير عندما قال: "ليس هدفي هو التاريخ السياسي، بل تاريخ الحضارة وتاريخ العقل الانساني. واني لأؤثرُ ابداعات موليير وراسين وديكارت، على سبيل المثال، على كل المعارك الحربية للويس الرابع عشر(..) فلم يبقَ من هؤلاء، قادة الجيوش والاساطير، اليوم الا اسماؤهم. اما رجال التاريخ العظماء، فقد انتفع واستفاد ويستفيد منهم البشر، منذ زمنهم لغاية اليوم".

من اهداف تعليم التاريخ هو بناء حس المواطنة وتعزيز حس الانتماء الى لبنان بالإضافة الى ذلك يعتبر التعلم عن الماضي وعن النزاعات تحديدا مهما لعدم تكرار احداث مشابهة متعلقة بالعنف والحرب. وفي اشارة الى التاريخ المليء بالدماء والدمار تصبح دروس التاريخ حجر الاساس لاعادة الاعمار لان التاريخ يساعد المواطنين على تسليط الضوء على الاخطاء من اجل تصحيحها.

للاسف لم تكن الذاكرة التاريخية في لبنان موحدة، تحكمت فيها الانتماءات الطائفية والمذهبية والمناطقية. وبات التاريخ وجهة نظر كما الدستور وتفسيراته. اما الطبقة الحاكمة فلم تكن يوما متحمسة لاعتماد تاريخ موحد. فلولا الانقسامات الطائفية لم تكن موجودة ومستمرة في الحكم حتى اليوم. وهي بذلك تحمي نفسها ومن يدور في فلكها.

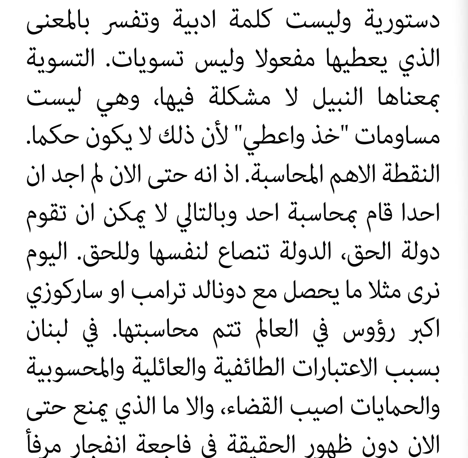
اليوم اكثر من اي يوم مضى، علينا الاتفاق على اي لبنان نريد؟ واي هوية له؟ والى أي دور له نتطلع؟

ميرنا الشدياق

◄ اثناء ولاية الرئيس ميشال سليمان كان اعلان بعبدا في حزيران 2012 حين اقر فيه المتحاورون ابعاد لبنان عن الصراعات. لبنان ليس مضطرا الى تحمل عبء القضية الفلسطينية لوحده في الوقت الذي فيه دول عربية طبّعت علاقاتها مع اسرائيل وهذا شأنها. كما ان الجامعة العربية لا تتحرك لأجل لبنان في ظل ما يشهده الجنوب اللبناني وعدد الشهداء والدمار الذي بات يشبه في بعض القرى دمار غزة. من الظلم ان يتحمل لبنان هذا العبء وحده. اما كيف تستقيم الاوضاع الداخلية، فجوابي الحاسم هو: لا تعديل للنصوص والحل يبدأ بانتخاب رئيس جديد للجمهورية يرفض ان تكون له حصة في الحكومة كما يقول لرئيس الحكومة ولرئيس المجلس النيابي ولرؤساء الكتل والاحزاب ان ما من احد لديه حصة لأن مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية وعليه ان يكون متضامنا، فمجلس الوزراء ليس مجلس مندوبين لكم. وحين يعطي رئيس الجمهورية هذه القدوة، اعتقد ان نصف المشاكل تحل وتستعاد الثقة الاقليمية والدولية. لبنان ليس لديه سوى الاصدقاء ويجب تحريك هذه الصداقات في اوروبا واميركا، واسأل لماذا علاقتنا مع المملكة العربية السعودية غير واضحة؟ منذ نشأة نظام الحكم اللبناني حتى اليوم، ومنذ الاستقلال ووضع ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945 لبنان في حاجة الى صداقة عربية تدعم هذه التجربة المميزة، لذلك مراعاة لما سمي انذاك بالخصوصية اللبنانية نصت المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية على ان القرارات لا تنفذ الا بالاجماع وليس بالاكثرية احتراما لخصوصية لبنان، وانا اؤمن بهذه الثوابت.

■ ما هي مقومات التجربة اللبنانية؟ البعض يقول ان لبنان الكبير لا يمكن ان يعيش وانتهى في عامه المئة؟

□ لم ينته لبنان الكبير في الذكرى المئوية حين تم تثبيت هذه التجربة. الاعلان عن لبنان الكبير في الاول من ايلول 1920 حصل على درج قصر الصنوبر حيث كان المفوض السامي والبطريرك الحويك والمفتي مصطفى نجا. هذه التجربة حصلت منذ عقود طويلة ولبنان لم يكن كيانا مصطنعا بل تتويجا لمسيرة تاريخية طويلة. ليس هناك غير لبنان الكبير ليستمر في مناطقه. ما رسم قد رسم، وما كتب قد كتب. لماذا يثيرون اليوم فكرة ان لبنان الكبير قد ادى دوره. انا اقول لا صحة لهذا الموضوع، فليس هناك غير هذه الصيغة. لبنان مكوّن من مجموعات تفرض على كل متعامل مع لبنان وفيه ان يحسب الحساب للاخر والاعتراف بالاخر، وهذا سر قوته. لبنان ليس بلد الغلبة لأحد لا بالسلاح ولا بالقوة العددية ولا بالاستقواء بالخارج. هذا كله فشل. هناك دائما الاخر الموجود بكيانه التاريخي وبتمثيله ومشاركته في الميثاق الوطني ومن ثم في وثيقة الوفاق الوطني. الوفاق الوطني له بعده الدستوري اذ ان المادة 65 من الدستور تنص على انه تؤخذ قرارات مجلس الوزراء بالتوافق واذا تعذر فبالتصويت. مما يعني ان للتوافق قيمة دستورية وليست كلمة ادبية وتفسر بالمعنى الذي يعطيها مفعولا وليس تسويات. التسوية بمعناها النبيل لا مشكلة فيها، وهي ليست مساومات "خذ واعطي" لأن ذلك لا يكون حكما. النقطة الاهم المحاسبة. اذ انه حتى الان لم اجد ان احدا قام بمحاسبة احد وبالتالي لا يمكن ان تقوم دولة الحق، الدولة تنصاع لنفسها وللحق. اليوم نرى مثلا ما يحصل مع دونالد ترامب او ساركوزي اكبر رؤوس في العالم تتم محاسبتها. في لبنان بسبب الاعتبارات الطائفية والعائلية والمحسوبية والحمايات اصيب القضاء، والا ما الذي يمنع حتى الان دون ظهور الحقيقة في فاجعة انفجار مرفأ بيروت لولا هذه الاعتبارات السياسية.



غلاف الكتاب.

كتبه

- النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته (2000)
- لبنان والعالم بين الدور والضرورة (2002)
- لبنان ثورة الحرية الدائمة (2011)
- ما بين لبنان وسوريا (2012)
- وجه لبنان في عواصف الشرق (2018)
- لبنان الكبير في المئوية الاولى: بيت بدون سياج (2020)

■ لماذا سميت الكتاب "لبنان المتمرّد"؟

□ انا اميز بين المسؤولين السياسيين اكانوا في الحكم ام لا وبين اللبنانيين العاديين. هذا التمرد لعله تمرد صامت ومقاوم، صلابة في الموقف واصرار على الحياة والعطاء. المتمرد هو المواطن اللبناني الذي يميز ويعرف ويستمر. لننظر الى ما حصل بعد فاجعة المرفأ. لقد نهض اللبنانيون رغم هذه الفاجعة واعادوا اعمار ما تهدم وبشكل رائع يشبه الاحياء الايطالية والسويسرية. المطلوب دولة لا تعرقل حياة اللبنانيين. في بعض الدول في اوروبا يعتمد الناس فيها على الدولة فقط. اذا انقطع التيار الكهربائي مثلا يعيشون في ضياع. في لبنان هناك هذا التاقلم مع مختلف الحالات، ولقد سألت نفسي اذا ما كان ذلك قوة او ضعفا. اؤكد انه قوة لأن الاستسلام للامر الواقع هو الضعف، ومن طبيعة هذا البلد الذي اوجده القدر على باب الشرق وباب بين الشرق والغرب ان يتأثر بالعواصف الاقليمية. عندما اتى الجنرال ديغول في المرة الاولى الى لبنان في الثلاثينات، قال: "صوب هذا الشرق المعقد انا اجيء بافكار واضحة". وبالفعل دخل الشرق من البوابة اللبنانية. والكل علم ما هو لبنان هذا الكيان المميز المختلف عن غيره من بين دول الشرق والذي جعلوه في بعض الزمان يدفع ثمن هذا الاختلاف. انا تحدثت عن المتمرد الصامت والصامد. حاولوا النزول الى الشوارع في ثورة فشلت بأسباب طائفية.

م. ش.

تربية

ميرنا الشدياق

هجرة طلاب لبنان مستمرّة ومؤشرات خطيرة
دكاش: خسارة مسيئة إلى البلد والعلم رأسمالنا

من اخطر ما يواجهه لبنان هو فقدان شبابه لشعور الانتماء الى الوطن. الامل يبدأ بتأشيرة وتذكرة سفر والرحيل بأي ثمن. لبنان يطرد شبابه، اذ ان الادمغة تهاجر على مرأى من الدولة من دون ان تحرك ساكنا. صحيح انها ليست ظاهرة جديدة الا انها زادت حدة في السنوات الاخيرة وباتت مصحوبة بمشاعر نبذ اكثر عمقا للبنان

"ارغب في بدء مشواري في المكان الذي ارى فيه بوضوح مستقبلي"، "لا اريد النظر الى الوراء مرة اخرى"، "نريد الرحيل..."، وغيرها من العبارات التي تختصر واقع الكثير من الطلاب اللبنانيين الذين يريدون الهرب من مأزق يعيشه البلد منذ سنوات، فيما الحلول مؤجلة.

اما الاهل فيشجعون اولادهم على السفر لمتابعة دراستهم في الخارج، والسبب الاساس يكمن بحسب قولهم في ضبابية الحاضر والمستقبل في لبنان. فكل بضع سنوات، اما هناك حرب من الخارج الى الداخل، او توترات في الداخل، او ازمات مالية واقتصادية، او خلل امني من اغتيالات وما الى هنالك، مع ما يتبع ذلك من انقسام سياسي.

السبب الثاني يعود الى عدم قدرة الاهل على تعليم اولادهم في جامعات خاصة مرموقة. وبالتالي اذا بقوا في لبنان ليس لديهم خيار سوى الالتحاق بالجامعة الوطنية. هنا المعضلة بسبب ارتباط المؤسسات التعليمية الرسمية على مختلف مستوياتها في لبنان بواقع الدولة اللبنانية وهي تشهد اضرابات متتالية وعدم اكمال المناهج وعدم تمكن الطلاب من التحصيل الوافي، علما ان الجامعة اللبنانية كانت من الجامعات ذات الصيت المميز.

بينما في الخارج، وتحديدا في فرنسا، حيث يذهب عدد كبير من الطلاب، تتوافر امكانية التعلم بمستويات عالية جدا وفرص عمل خلال التعلم، وبالتالي "يعملون ويتعلمون". اضافة الى وجود ضمانات عدة واسباب مريحة للتحصيل العلمي والخدمات على انواعها متوافرة، والاهم من ذلك بحسب الاهالي الذين يشجعون اولادهم على السفر ان ليس هناك في فرنسا تمييز بسبب الدين او العرق... اذ ان الكفي هو الذي ينجح ويحقق فرصة عمل تليق به وتمكنه من الاستمرار في الحياة بشكل لائق بينما هذا الامر غير متوافر في لبنان لان الزبائنية قتلت الطموح لدى الشباب اللبناني. ما يشجع الاهالي والطلاب اكثر هو الاستثمار في الشباب اللبناني في المستقبل عبر البحث عن حيازة جنسية دولة اجنبية باعتبار ان هذه الجنسية تعطيه مكاسب اضافية تؤمن له حماية اجتماعية وهو ما ليس متوفرا في لبنان. لا شك في ان القلق دائم لدى الشباب اللبناني، اذ هناك قلق على المستقبل اذ لا وجود لضمان شيخوخة ولا حماية اجتماعية ولا طبابة لائقة. هذا الامر يراه الطلاب والاهل متوافرا في الدول الغربية حيث هناك اطمئنان للغد. صحيح انهم يدفعون الضرائب المرتفعة، لكن عند التقاعد يتمتعون بحياة لائقة فرحة وليست بائسة، لان المتقاعد في لبنان يدخل في حالة من البؤس والاحباط لعدم توافر اي من مقومات الاستمرارية الا اذا كان لديه ابنة او ابن يكفله او يساعده على اكمال حياته. لكل هذه الاسباب تصبح العودة الى لبنان محصورة فقط بالزيارة لتفقد الاهل طالما انهم على قيد الحياة.

من هنا، فان هذه الهجرة الحالية تشكل مأساة حقيقية نتيجة انعكاساتها السلبية الكبيرة على الديموغرافيا في لبنان، مع تراجع نسبة الفئة الشابة لصالح فئة الكبار في السن، كما لها تأثير في تراجع الانتاجية وخسارة الادمغة والطاقات البشرية.

مؤشرات عدة تدل الى خطورة ما ينتظره المجتمع اللبناني. المؤشر الاول هو الهجرة، اذ بحسب "الدولية للمعلومات" بلغ عدد المهاجرين 180133 في عام 2023 مقارنة بـ59269 عام 2022، وقد وصل العدد الى 626183 من عام 2012 الى عام 2023 شخصا.

المؤشر الثاني تراجع عدد الطلاب اللبنانيين في المدارس الرسمية من 293334 طالبا في العام الدراسي 2022 الى 263687 طالبا في العام 2023، اي اقل بـ29647 طالبا انتقلوا الى المدارس الخاصة.

المؤشر الثالث تراجع الولادات من 92957 عام 2018 الى 66866 عام 2023.

المؤشر الرابع تراجع الزواج من 36287 الى 30553.

كل هذه المؤشرات، لاسيما تراجع الزواج والولادات وازدياد الهجرة، تدفع بالجميع الى الحذر من المستقبل، اذ ان 70 في المئة من المهاجرين والمسافرين من الفئات الشابة تتراوح اعمارهم بين 25 و40 سنة، وبالتالي اذا استمرت هذه الوتيرة ستنقلب تركيبة الشعب اللبناني من شعب فتي الى شعب هرم. واذا تم اعتبار الفئات الشابة من سن 21 الى 49، وهي تشكل تقريبا 39 في المئة من الشعب اللبناني، وفي حال تراجعت الولادات وازدادت الهجرة، ستنقلب القاعدة بحيث تصبح هذه النسبة اقل من 30 في المئة بينما 70 في المئة فوق الخمسين عاما وبالتالي يصبح الشعب اللبناني شعبا هرما.

ولأنه لا يمكن لوم اللبناني على اتخاذ قرار الهجرة واللاعودة، فمن حقه تحقيق طموحاته والبحث عن حياة آمنة وكريمة له ومستقبل افضل لعائلته، فان هذا الموضوع يجب ان يكون اولوية لدى المستوى السياسي في لبنان. فقضية الشباب ليست مجرد شعارات في البيانات الوزارية او خطابات القسم تتلا ولا تنفذ. يجب ان تكون اولوية الاولويات الحفاظ على العقول الشابة التي يعول عليها لاعادة بناء البلد واعادة الثبات والاستقرار لكل قطاعاته ومؤسساته. للاسف، هذه الاولوية مفقودة، لذلك نجد ان من لا ينتمون الى الاحزاب ومن يرفضون التقوقع الطائفي او الانهزام المذهبي، يرحلون عن هذا البلد بحثا في الفضاءات الغربية عن مستقبل واعد غير متوفر في لبنان.

في هذا السياق اجرت "الامن العام" حوارا مع البروفسور سليم دكاش اليسوعي رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت ورئيس رابطة جامعات لبنان.



رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت البروفسور سليم دكاش اليسوعي.

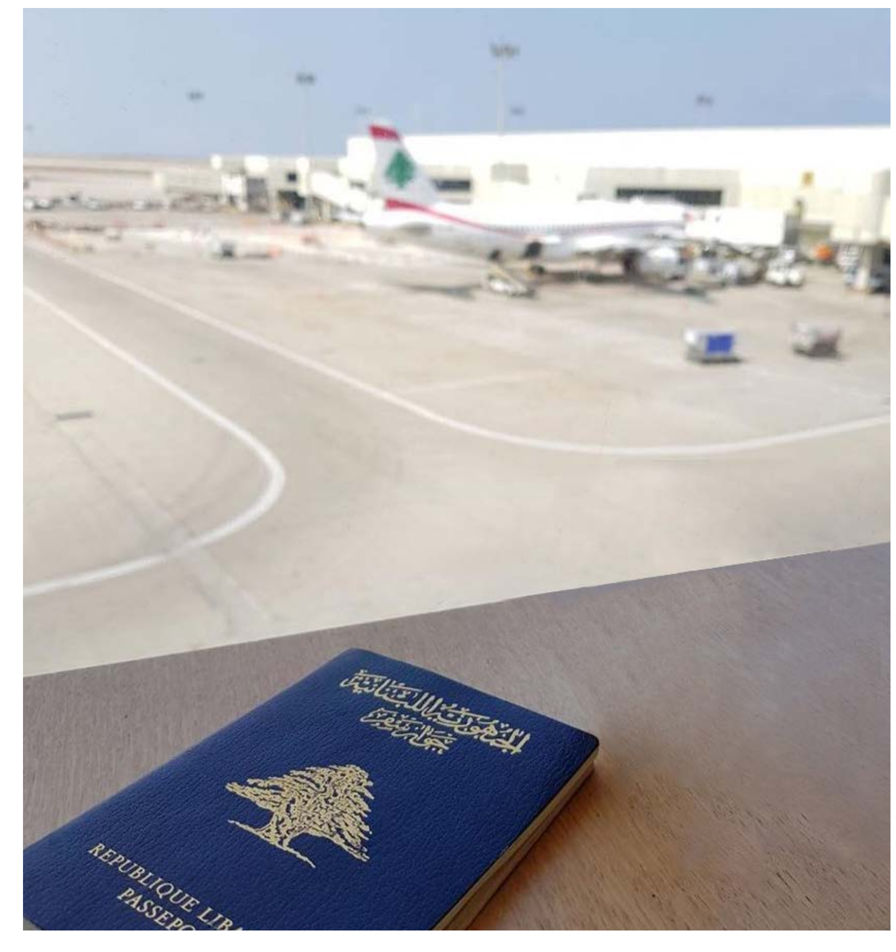
> **هاجس ما بين 68% من الطلاب الى 72% مغادرة لبنان**

■ لماذا طلاب لبنان يغادرونه اليوم؟

□ هناك سببان: اولا لانهم لا يرون المستقبل في لبنان، كما ان الاهل والاساتذة احيانا ينصحون الطلاب لتجربة حظهم خارج لبنان وتأسيس حياتهم عبر شهادة تؤخذ من جامعة اجنبية، ومن ثم ايجاد وظيفة تؤمن حياتهم لمساعدة الاهل في لبنان. وهو لا شك سبب رئيسي، اذ ان هناك انعدام ثقة بمستقبل البلد للاسباب السياسية المعروفة، والازمة الاقتصادية الى الازمة الامنية التي نعيشها وتؤثر بشكل كبير على جو الشباب الذين يعتقدون ان هذا البلد لا يمكن العيش فيه. السبب الثاني، رغبة الجامعات الكندية والفرنسية وبعض الجامعات الاميركية او البريطانية او حتى الالمانية التي دخلت مؤخرا على الخط في اقتناص الطلاب الذين انهوا البكالوريا في لبنان لادخالهم في المسار التعليمي العالي، فيربحون بالتالي هؤلاء الطلاب اللبنانيين المميزين. كما اننا نشهد هجرة بعض الطلاب بعد نيلهم الاجازة لمتابعة الدراسات العليا في الخارج وهنا تقع المسؤولية علينا لأن الاتفاقات التي وقعناها مع جامعات عدة من اجل الدراسات العليا تسهل امكان توجه الطلاب الى الخارج. لدينا مثلا في جامعة القديس يوسف الشهادة المشتركة التي تجبر الطالب على العودة الى لبنان، ولكن بما انه نال ايضا شهادة من جامعة اجنبية مباشرة، يصبح الرحيل الى الخارج اسهل. اظهرت استطلاعات الرأي التي قمنا بها مع الطلاب ان هاجس ما بين 68 الى 72 في المئة منهم هو في مغادرة لبنان عند انهاء دراستهم في لبنان. المشكلة الكبرى التي نواجهها حاليا ونلاحظها كذلك من خلال الارقام، خصوصا في العام الجاري، ان هناك تقريبا نصف عدد الطلاب الذين يحصلون على البكالوريا الفرنسية من المدارس المعتمدة من وزارة التربية الفرنسية، يغادرون لبنان بعد البكالوريا. هذا الرقم من مصادر فرنسية موثوق بها. في السنوات الثلاث الاخيرة تقريبا، هناك حوالى 3000 الى 3500 بحسب السنوات يغادرون لبنان. ويتوجه تقريبا الثلثان منهم الى فرنسا والثلث يتوزع ما بين كندا والولايات المتحدة والمانيا. لا شك هي مشكلة كبيرة. هناك ايضا من ينالون البكالوريا اللبنانية الذين يملكون القدرة ايضا على الذهاب الى فرنسا بسبب توفر المعادلة في الشهادات. بمعنى ان تقديراتنا بحسب الارقام المتوافرة لدينا ان هناك ما لا يقل عن 4000 طالب تقريبا ما بين الاجازة والماستر يتركون سنويا لبنان الى فرنسا، وهذا الرقم تضاعف بالنسبة الى عامي 2018 و2019. كانوا يعطون 1500 فيزا في العام، اليوم وصلنا الى 3000 و4000. بحسب بعض الاحصاءات التي اجرتها "الدولية للمعلومات"، غادر لبنان خلال 25 سنة الماضية حوالى 80 في المئة او 75 في المئة من العقول المفكرة او النيرة ومن القدرات اللبنانية المتقدمة. هذه مشكلة كبيرة، اذ ان البلد يفرغ من مقومات الحياة الجيدة ومن الاركان المثقفة.

■ ماذا تفعلون كمؤسسات تعليمية لثني هؤلاء الطلاب عن المغادرة؟

□ نحن نحاول مساعدة الطلاب الذين لا امكانات لديهم على دفع المستحقات. كما تحاول الجامعات الكبرى المساعدة بحسب ◄



◄ امكانات كل منها وبحسب مستوى اقساطها. نحن مثلا ننهي هذا العام بحوالى 18 الى 20 مليون دولار اميركي مساعدات للطلاب ليبقوا هنا، وكذلك الامر بالنسبة الى العام المقبل. لكنني لاحظت ان عدد المسجلين في العام المقبل اقل بنسبة لا يستهان بها عن السنة الماضية، مما يشكل لدينا نوعا من الاسى.

■ هناك من يعتبر ان كلفة التعلم في الخارج اصبحت اقل من كلفة التعلم في بعض الجامعات الخاصة، ما رأيك في ذلك؟

□ هذا غير صحيح، لان الحياة في اوروبا اليوم اصبحت باهظة حتى لو كانوا يدفعون قليلا في الجامعات الفرنسية، الا ان متطلبات الحياة اليومية تزداد 4 الى 5 مرات اكثر من تلك الموجودة في لبنان. هذا السبب غير صحيح اطلاقا. ما يحصل هو اضطرار بعض الطلاب على العمل بشكل غير رسمي لتغطية نفقاتهم مما ينعكس بشكل سلبي على نيلهم الشهادات المميزة. جامعاتنا لا تزال تؤدي قسطها وواجبها من ناحية جودة الشهادات التي تعطيها اكثر بكثير من ما تعطى خارج لبنان. كما ان جامعاتنا مستعدة للمساعدة، فنحن كجامعة نساعد حوالى 120 طالبا يتعلمون مجانا. كما ان نسبة المنح الجامعية تصل الى 55 في المئة التي يستفيد منها الطلاب. ليس من الضرورة ان يكون مستوى الجامعات في الخارج افضل من لبنان.

"ننهي هذا العام بحوالى 18 الى 20 مليون دولار مساعدات للطلاب للبقاء في البلد"

■ لماذا دول كفرنسا تهتم بالطلاب اللبنانيين؟

□ تأتي الجامعات الفرنسية كل عام الى لبنان. وهذا العام لم ياتوا بسبب الاحداث، اذ انه كان سيزور لبنان حوالى 30 جامعة كانت ستنظم على مدى ثلاثة ايام ملتقى مفتوحا للطلاب اللبنانيين لتسجيلهم. اهتمامهم يعود الى ان الطالب اللبناني ملتزم ومثقف ويتلقى تعليما ذا مستوى في معظم المدارس الخاصة ويعطي المثل الجيد عندما يتوجه الى اي جامعة خارج لبنان، وهذا الامر مرغوب لدى الفرنسيين.

■ ماذا يخسر اليوم لبنان بسبب هجرة شبابه؟

□ يخسر كثيرا. يخسر المواطنية في الدرجة الاولى، اذ عندما يتعلم الطالب في جامعاتنا يكتسب قيما وطنية والتزاما ومحبة اضافية للبلد. كما انه يعطي من ذاته ويتعلم التطوع والالتزام الوطني. لبنان يخسر كفايات على مستوى التعليم العالي المهم، وهو اساس ديمومة بلد كلبنان. كما انه يخسر فئة الشباب، وهذا ما لاحظناه في تدني نسبة عنصر الشباب كثيرا اي من هم بعمر الجامعة ما بين 18 و24 بسبب مغادرتهم لبنان.

■ بماذا تتوجه الى القيمين على السياسة التعليمية في البلد؟

□ يجب ان يتنبهوا الى هذا الواقع لأن البلد يخسر الكثير. يجب ان يبقى التعليم العالي الركيزة ورأسمال البلد، اذ ان رأسمالنا هو العلم والكفايات. نحن نخسر كل مَن يذهب لمتابعة الدراسات العليا في الخارج او للعمل، كما نخسر كل مَن يتابع دراسته الجامعية في الخارج. هذه الهجرة تزداد اكثر فاكثر وهي خسارة مسيئة جدا للبلد.

رياضة

المدرب المساعد في الجهاز الفني بطولة لبنان بكرة السلة:
الحكمة المنافس الأول للرياضي وأتمنى تجنيس أنجيلا توبكينز

لم يكن خيار ترك ادارة الجهاز الفني لفريق هوبس بكرة السلة للرجال امرا عاديا للمدير الفني المدرب الوطني زياد الناطور، فهو ابن النادي منذ العام 2003. كان لاعبا، ثم تدرج وصولا الى توليه مسؤولية قيادة فريق الرجال في منتصف الموسم الماضي، قبل ان يختار بالتفاهم مع رئيس النادي جاسم قانصوه التخلي عن منصبه

خروجه من هوبس دفع ادارة فريق الرياضي بيروت الى الاستعانة بخدماته لتدعيم صفوف الجهاز الفني لفريق السيدات، فكانت النتيجة انه نجح بمساعدة المدير الفني للفريق المدرب عمر الترك، في احراز لقب بطولة لبنان للسيدات.

"الامن العام" التقت المدرب زياد الناطور.

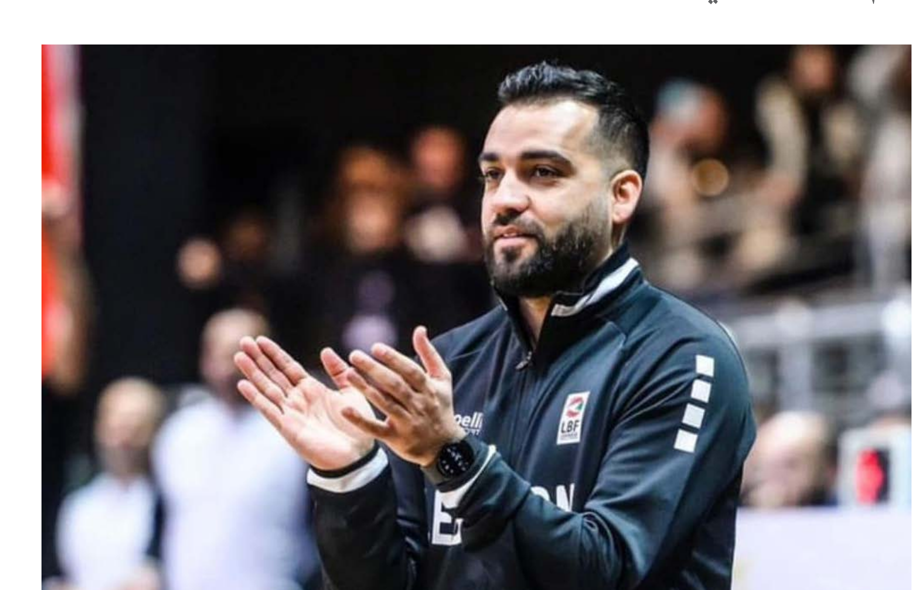
■ احترفت مع فريق الجلاء السوري بعدما انهيت الموسم الماضي مع فريق هوبس بيروت في المركز الخامس، كيف كانت تجربتك السورية الاولى؟

□ اكثر من جيدة. ربما المستوى الفني ليس كما في الدوري اللبناني، لكن على الصعيد الجماهيري الامر مختلف جدا. ففي المباراة امام الاتحاد الحلبي او الوحدة الدمشقي يتواجد اكثر من 18 الف متفرج، بينما في لبنان اكبر ملعب يتسع لـ8 الاف متفرج. تعلمت كثيرا من هذه الفترة وتعرفت على اشخاص جدد. كان الهدف بلوغ المربع الذهبي لكن الامور لم تكن سهلة. اختتمنا الموسم في المركز الخامس في مباراة فاصلة امام فريق الوحدة الذي يقوده المدرب الصديق مروان خليل، وخسرنا في الوقت الاضافي.

■ هل تكرر هذه التجربة في حال سنحت الفرصة؟

□ طبعا. تلقيت اكثر من عرض من فرق سورية، لكنني فضلت البقاء مع هوبس حتى نهاية الموسم. سأكون سعيدا في تكرار هذه التجربة.

■ تجربة منتخب السيدات بكرة السلة الى جانب المدير الفني المدرب الوطني جورج جعجع، والانتقال من المستوى "B" والبقاء في المستوى "A" في بطولة لم تكن سهلة في اوستراليا؟



المدرب المساعد في الجهاز الفني لمنتخب لبنان زياد الناطور.



دوري السيدات في حاجة الى لاعبة اجنبية لرفع المستوى الفني

□ مسيرة ممتازة توجت بالبقاء في المستوى "A" على صعيد قارة آسيا، وتحديدا مباراتنا الفاصلة امام الصين تايبه وسلة الكابتن ربيكا عقل الحاسمة في الثواني الاخيرة. لم تكن البطولة سهلة، لكننا قدمنا اداء جيدا رغم اننا واجهنا منتخبات من مستوى عال وترتيبها في آسيا متقدم جدا ومن الصعب مجاراتها. المهم اننا لم نتراجع بل حافظنا على موقعنا بين كبار قارة آسيا.

■ الى ماذا يحتاج منتخب لبنان بكرة السلة للسيدات؟

□ الى تقوية الدوري فنيا عبر السماح بلاعبة اجنبية من بدايته لرفع مستوى المنافسة، وافساح المجال امام اللاعبات المحليات لمزيد من الاحتكاك. هذا الموسم شهد الدورين النصف النهائي والنهائي من بطولة السيدات حماسة بالغة لوجود لاعبة اجنبية، فلماذا لا يتم اعتماد هذا الخيار من بداية الدوري؟ كما يحتاج المنتخب الى عامل الطول، والى الامكانات المادية حتى يتمكن من الانخراط في معسكرات اكثر والتحضير بطريقة مكثفة اكثر للاستحقاقات، والى مجنسة من مستوى عال، واتمنى ان تنجح المساعي لتجنيس انجيلا توبكينز التي قادت الرياضي بيروت الى لقب بطولة لبنان للسيدات. علما اننا مقبلون على جيل جديد من اللاعبات في المنتخب قادر على قيادته الى تحقيق نتائج جيدة.

■ خائف على منتخب السيدات بعد اعتزال عدد من اللاعبات المخضرمات صاحبات الخبرة؟

□ لا شك في ان المرحلة الانتقالية من جيل اللاعبات المخضرمات الى جيل اللاعبات الشابات سيكون صعبا. لدينا جيل واعد قادر على استكمال المسيرة والمضي قدما بمنتخب السيدات، مثل قمر منصور، زينة الياس، رنا الحسيني، اضافة الى دانييلا فياض وغيرهن من اللاعبات القادرات على مواصلة المسيرة.

■ لماذا اخترت البقاء مع فريق هوبس بكرة السلة للرجال رغم انك تلقيت عروضا من نواد محلية وعربية؟

□ انا ابن النادي منذ العام 2003 عندما كنت لاعبا، ثم انتقلت الى التدريب وتقدمت وتطورت حتى حققت حلمي واصبحت مديرا فنيا للفريق الاول. اول تجربة لي كانت مع الفريق في الموسم الماضي، وقررت البقاء لاكتساب المزيد من الخبرة.

■ كانت الانطلاقة جيدة لهوبس في بداية الموسم رغم الاصابات؟

□ الظروف عاكستنا حتى قبل انطلاق الموسم، فتعرضنا لنكسة قوية في الدورة الدوية التحضيرية التي سبقت انطلاقة الموسم اثر اصابة لاعبين اجنبيين كنا نعول عليهما كثيرا، ثم اصيب لاحقا كابتن الفريق خليل عون. ورغم ذلك حققنا انطلاقة قوية امام انترانيك بيروت، وفزنا بالمباراة بلاعب اجنبي واحد في مقابل ثلاثة لاعبين اجانب في صفوفه خلافا لكل التوقعات، قبل ان ندخل في دوامة تغيير اللاعبين الاجانب بميزانية متواضعة مما حد كثيرا من خياراتنا.

■ لماذا تركت هوبس بعد هذه الفترة الطويلة؟

□ لمصلحة الفريق قبل كل شيء. هذه الخطوة تفاهمت عليها مع رئيس النادي جاسم ◄

مقال

منتخب لبنان لكرة القدم:
آخر الدواء التجنيس

يعتبر تجنيس لاعبي كرة القدم حول العالم احد الخيارات المرنة التي اتاحها الاتحاد الدولي للعبة للدول بهدف مساعدتها على رفع المستوى الفني لمنتخباتها الوطنية ذات الاداء المنخفض اساسا، وذلك عبر تدعيم صفوفها بلاعبين بعد منحهم الجنسية ضمن شروط محددة.

هذا الخيار اعيد طرحه مجددا على الصعيد المحلي بعد انتهاء المباراة الثانية لمنتخب لبنان لكرة القدم امام اوستراليا التي انتهت بخسارة قاسية للبنان بنتيجة 0 - 5. ذهب البعض في اعتبار استرداد جنسية اكبر عدد من اللاعبين ذوي الاصول اللبنانية لمساعدة المنتخب في استحقاقاته المستقبلية حاجة ملحة، لا بل ضرورية، رغم انها تواجه عقبات البيروقراطية المأزومة التي تعاني من مشاكل عميقة في الدولة اللبنانية، حيث يصعب على اي مواطن في هذه الايام الحصول على اخراج قيد او اي مستند رسمي جراء الظروف والاوضاع غير المسبوقة، واعتكاف الموظفين او غيابهم عن عملهم، فكيف الحال باصدار اوراق ثبوتية لمغترب لم يعش يوما في لبنان، او لم يقم بزيارته منذ ولادته، او لم يطلب سابقا اي ورقة من السفارة اللبنانية من اجل استرداد هوية الاجداد؟

هذا الطرح ليس وليد صدفة. فقبل 24 عاما، وتحديدا قبل استضافة لبنان نهائيات كأس آسيا 2000 لكرة القدم، تم تجنيس مجموعة من اللاعبين البرازيليين لتعزيز تشكيلته. هذه الفكرة عادت الى التداول مجددا عبر العديد من المتابعين والمراقبين وحتى الخبراء الذي اعتبر البعض منهم ان الحاجة الى وضع استراتيجيا لتجنيس بعض الاجانب المميزين في الدوري المحلي، اذا سمحت القوانين الكروية الدولية، باتت ضرورية، وذلك اسوة بالعديد من الدول، ومنها العربية، التي استفادت من هذا الامر الى ابعد الحدود.

حددت المادة السابعة من لوائح الاتحاد الدولي شروط تجنيس اللاعبين الذين لم يسبق لهم ان شاركوا في اي مباراة دولية بحيث يجب توافر احد الشروط: ان يكون اللاعب قد ولد في الدولة التي يتبع لها الاتحاد الوطني. ان تكون الام البيولوجية او الاب البيولوجي قد ولد في الدولة التي يتبع لها الاتحاد الوطني. ان تكون الجدة البيولوجية او الجد البيولوجي قد ولد في الدولة التي يتبع لها الاتحاد الوطني. ان يكون اللاعب قد عاش لفترة متواصلة غير متقطعة ابدا في الدولة التي يتبع لها الاتحاد الوطني المعني لمدة لا تقل عن 5 سنوات، وذلك بعد ان يكون قد بلغ 18 سنة.

الشرط الاخير كان في الامكان تطبيقه على هداف الانصار السنغالي الحاج مالك تال الذي وصل الى لبنان عام 2017، لكنه انتقل الى اللعب لمدة عامين في السعودية قبل ان يعود الى صفوف الانصار في العام 2022. لكن ربما يجب العمل في المرحلة المقبلة على مواطنه المهاجم بوكونتا سار (22 عاما) الذي امضى حتى الان عامين كاملين في صفوف فريق الحكمة بيروت، ولعب معارا للنجمة والبرج في استحقاقين خارجيين مهمين، وذلك وسط كلام عن مراقبته من قبل كشافين لنقله الى خارج الحدود، وهو ما يحتم التعاون بين اتحاد كرة القدم وإدارة نادي الحكمة لتأمين ما يغريه ماديا من اجل البقاء في الدوري المحلي المدة المطلوبة.

قد تكون الفكرة اصلا غير واردة في غياب رئيس للجمهورية وحكومة اصيلة في الوقت الحالي، لكنها فكرة يجب ان لا تسقط من البال بعدما شح انتاج الاندية للمواهب وتصديرها الى المنتخب الذي يعتبر نتاج عملها.

نصر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

قانصوه لاحداث صدمة ضرورية لاعادة الفريق على السكة الصحيحة، خصوصا وان تغيير اللاعبين اللبنانيين غير متاح ورفع مستوى اللاعبين الاجانب لم يكن متوافرا لاسباب مادية. فخضنا مباريات بلاعبين اجنبيين، ومباريات اخرى بلاعب اجنبي واحد، ومرات من دون لاعبين اجانب. لذا كان الاتفاق ان اترك منصبي من دون اي خلاف وهذا ما حصل. انا على علاقة اكثر من ممتازة مع هوبس الذي هو بيتي الثاني، ومع رئيس النادي الذي اكن له كل الاحترام والتقدير، والتواصل معه لم ولن ينقطع.

■ ماذا تغير في الفريق مع استقدام المدرب البوسني الان اباز؟

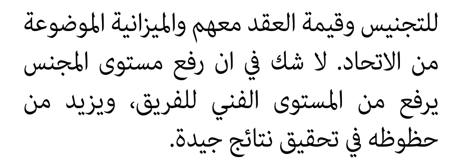
□ لن ادخل في هذه الدوامة، لكن ما يمكن تاكيده ان فريق هوبس هذا الموسم لم يكن كالمواسم السابقة. هناك حلقة مفقودة، ربما في خيارات اللاعبين الاجانب، ثم في الاصابات التي ابعدت بعض اللاعبين لفترة ما كبل المدرب واعاق عمله.

■ ازعجك اختيار مدرب اجنبي لفريق هوبس بدلا من مدرب لبناني؟

□ القرار يعود الى ادارة النادي التي لها وحدها الحق في تحديد خياراتها. في المقابل لا اعتقد اننا في حاجة الى مدربين اجانب في دوري الدرجة الاولى، ربما الحاجة ملحة اكثر في الاكاديميات. المدربون المحليون حققوا نتائج جيدة محليا وخارجيا، مثل احمد فران، جاد الحاج وجو غطاس الذي قاد مؤخرا فريق بيروت لاحراز لقبي بطولة الدوحة وبطولة الاندية العربية، اضافة الى المدربين المحترفين في الخارج مثل فؤاد ابوشقرا الذي قاد بنجاح منتخب ليبيا لكرة السلة، غسان سركيس، مروان خليل، جورج جعجع وغيرهم.

■ من مدير فني في فريق هوبس بيروت بكرة السلة للرجال الى مدرب مساعد في الجهاز الفني لمنتخب لبنان، ما الذي تغير؟

□ امور كثيرة تختلف بين المدير الفني والمدرب المساعد، ومهمتي الاساسية مع المنتخب الوطني، غير التعاون والتنسيق مع المدير الفني، التحاور مع اللاعبين، تخفيف الضغوط عنهم، الاستماع لهم وتوجيههم. ليس سهلا التعامل مع نخبة لاعبي لبنان بكرة السلة، التجربة كانت جيدة والنتائج تتحدث عن نفسها. قمنا باحراز لقب الدورة الودية "كأس بيروت الدولية" التي اقيمت في غزير والتي سبقت النافذة الاولى من التصفيات المؤهلة الى نهائيات كأس آسيا، ثم حققنا فوزين على منتخبي سوريا والبحرين.



لسنا في حاجة الى مدربين اجانب في دوري الدرجة الاولى

■ ما رأيك في خيار اوماري سبيلمان للمنتخب الوطني في بطولة العالم؟

□ كان اضافة في المباراتين الاساسيتين (ايران وساحل العاج)، ولعب دورا بارزا في تحقيق الفوز فيهما وضمان تأهل لبنان الى ملحق التصفيات المؤهلة الى الالعاب الاولمبية الصيفية "باريس 2024". كان في استطاعته ان يكون افضل بدنيا، لكن يجب ان نقتنع ان الفوز على لاتفيا وكندا وفرنسا لم يكن بالامر السهل ايا تكن هوية اللاعب المجنس لأن الفوارق على الصعيدين الفني والبدني كبيرة جدا.

■ هل تفضل ان يشغل مجنس المنتخب المركز رقم 5 او 4 مع تسديدة ناجحة؟

□ نحن نفتقد الى لاعب ارتكاز صريح قادر على حماية السلة. باستثناء علي حيدر وجيرار حديديان ومستقبلا جان لوك مخلوف، ليس لدينا اي لاعب ارتكاز كبقية المنتخبات في آسيا التي تضم لاعبين يتمتعون بطول فارع احيانا يتخطى 2,10 مترين، لذا علينا دائما البحث عن حماية السلة.

■ هل تعتقد ان المنتخب في حاجة الى لاعب اعلى مستوى من نورفيل بيل في ملحق التصفيات الى الالعاب الاولمبية؟

□ الامر مرتبط بنوعية اللاعبين المتوافرين للتجنيس وقيمة العقد معهم والميزانية الموضوعة من الاتحاد. لا شك في ان رفع مستوى المجنس يرفع من المستوى الفني للفريق، ويزيد من حظوظه في تحقيق نتائج جيدة.

■ عندما علمت ان فريق بيروت فيرست كلوب ضم الى صفوفه الموزعة مايغن سيمونز، قلقت ام ارتحت؟

□ كنت اتوقع هذا الخيار لأن الفريق كان في حاجة الى لاعبة هدافة. اصابة دانييلا فياض ضيقت خياراتهم، ربما لو كانت موجودة لذهبوا الى خيار لاعبة في مركز 4 او 5.

■ قال امين سر النادي الرياضي بيروت تمام جارودي انه يطمح للحفاظ على الفريق في حال توافرت الميزانية المطلوبة؟

□ هذا ما تم التأكيد عليه في آخر جلسة. ما يميز الرياضي عن غيره انه فريق بطل وادارته لا تبخل بشيء من اجل احراز اللقب. عندما يطلب الجهاز الفني امرا ما، لا تتردد الادارة في تلبيته شرط تحقيق الفوز.

■ حسابيا الرياضي بيروت هو الاقرب الى الاحتفاظ بلقب بطولة الدوري موسما اضافيا؟

□ هو الاكثر ثباتا وتنظيما. يقدم مستوى جيدا ويضم لاعبي المنتخب ووجود اسماعيل احمد اضافة كبيرة. لكن كل الفرق في المربع الذهبي قد ترفع من مستوى لاعبيها الاجانب. في هذه المرحلة الحاسمة كل الامور واردة والاحتمالات مفتوحة.

■ تتوقع ان يجمع الدور النهائي الرياضي والحكمة؟

□ الرياضي بيروت مرشح قوي لبلوغ النهائي، ولا شك في ان الحكمة هو المنافس الاول له. هومنتمن لن يكون خصما سهلا، خصوصا في حال قررت ادارته رفع مستوى لاعبيها الاجانب رغم انني استبعد ذلك. اما المواجهة الاخرى بين بيروت والحكمة فلن تكون سهلة، واعتقد ان مَن يحسم المباراة الاولى ستكون له افضلية بلوغ الدور النهائي.

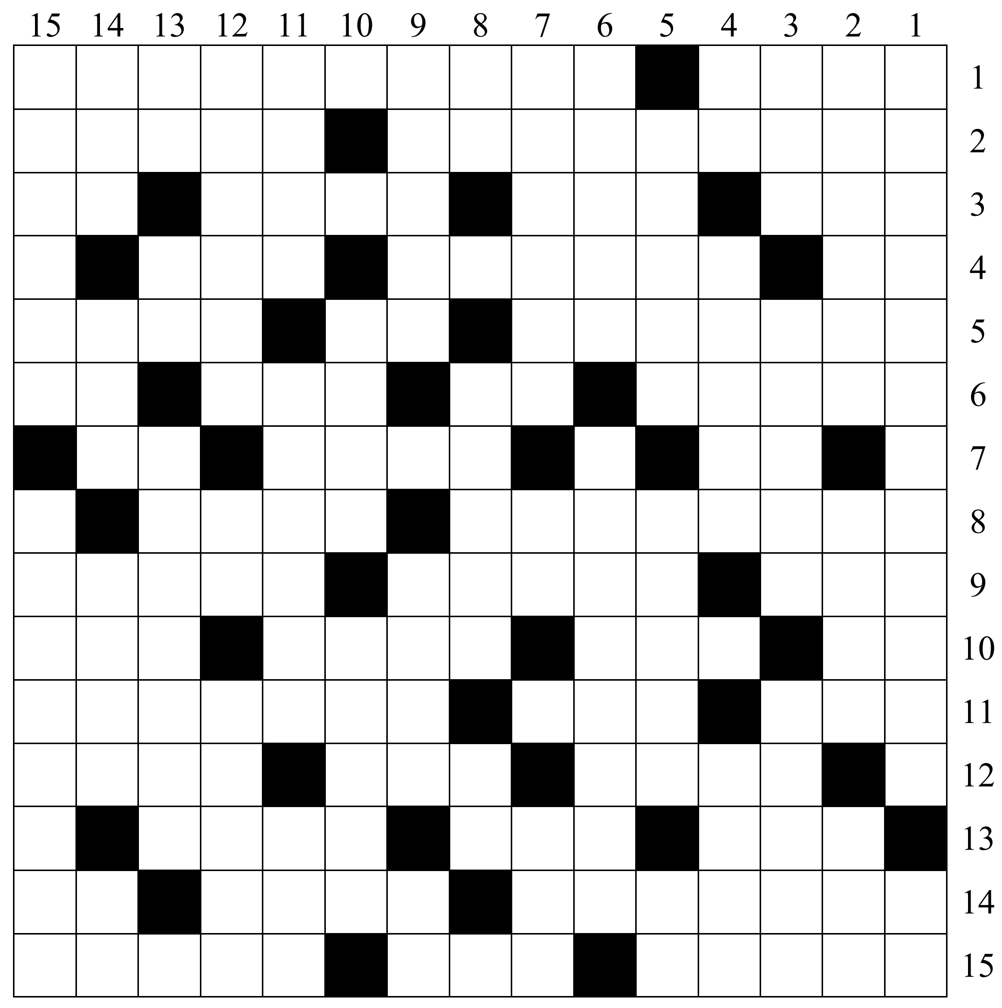
ن. ج.





الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com



أفقيا

-1 جزيرة يونانية – قائد وسياسي قرطاجي والد هنيبعل -2 دولة عربية – عاصمة آسيوية -3 يطرد ويزجر – تهيأ للحملة في الحرب – مدينة في اليمن – مادة قاتلة -4 جمع البضاعة وضمها – بطل شعبي سويسري ومحررها من الامبراطورية النمساوية – من الحروف الابجدية -5 جزيرة صغيرة في المحيط الهادي بين اوستراليا ونيوزيلندا وكاليدونيا الجديدة – للاستفهام – من الفاكهة -6 لقب غربي – طعم بين الحلو والحامض – لقب الامير – مصيدة -7 للنفي – خراب – جواب -8 مدينة في المانيا – متحف لبناني -9 بقرة وحشية – من الابراج – عاجله بالسؤال -10 من الاقارب – من الالوان – ممثلة مصرية – يراوح الفرس بين يديه ورجليه في عدوه -11 عشب – كسر انفه وهشمه – مدينة ايطالية تُعرف بالبندقية -12 تجديد بالاجنبية – اشجار عظيمة – من اسماء السيف -13 يخدع – خاصتهم – عاصمة افريقية -14 طائر الليل – حياة حاضرة – اسم موصول -15 مطار انكليزي – حرف جزم – مدينة في تونس

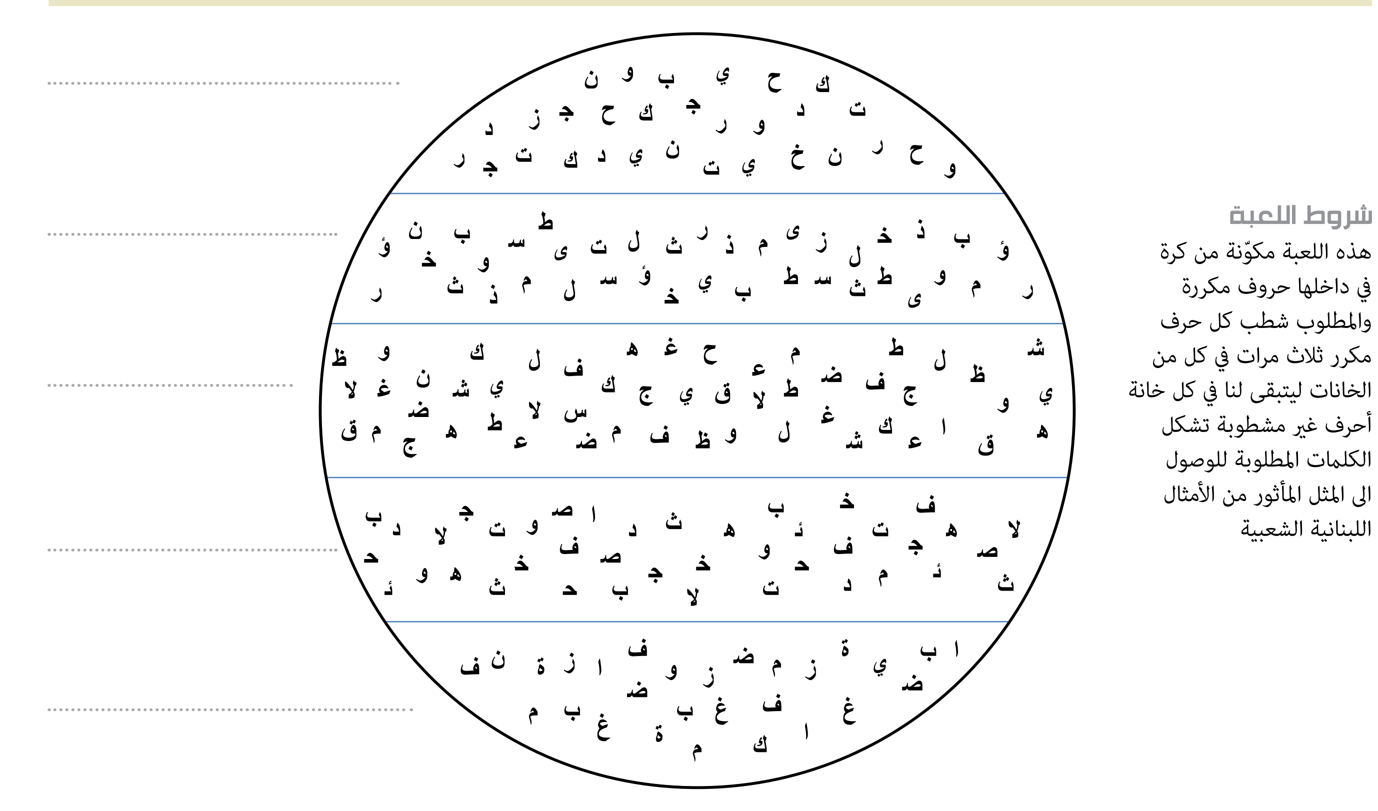
عموديا

-1 رئيس لبناني راحل – للتأوه -2 من انواع الجبنة تشتهر بها فرنسا – تتكلم بصوت خفي – يأتي بعد -3 يفرّق الماء – رفسوا – من الحشرات -4 شاي بالاجنبية – مخلصات – نقسم الى نصفين -5 مدينة فرنسية – مجاهد هندي – متشابهان -6 احد ابناء آدم – امبراطور روماني -7 حلمكم – من لا اخمص لقدميه – تساقط المطر -8 خاصتي – من الاشجار – يجري في العروق -9 حاربه وعاداه – نوع من الجبن النباتي مصنوع من حليب الصويا – نعم بالروسية -10 مقول – من النباتات العطرية -11 سخيف الالفاظ والمعاني – عاصمة مملكة اسواتيني – تسمية تطلق على فأر النهر -12 عاصمة افريقية – منخفض بالاجنبية – يهربان -13 حرف جر – حرف جر – اسم دولة زيمبابواي سابقا -14 آلة على شكل هلال تُرمى بها السهام – جماعة مختارة تتقدم للقاء احد المسؤولين – بخس الثمن – طعم الحنظل -15 من الكواكب – ابن اذينة وزنوبيا ملكة تدمر

مثل في الدائرة

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية



الكلمة الضائعة

و	ي	ر	ن	و	س	ك	ا	ج	ل	ك	ي	ا	م
ة	ك	ا	ي	ي	ا	ر	ا	ز	ا	ل	ي	ج	ت
ي	ل	ء	ر	ا	ب	ي	ت	ل	ز	ر	ن	د	ر
ن	م	ظ	ا	ن	ن	ن	غ	م	ا	ي	ي	ن	ي
غ	ا	ف	ص	ن	و	ا	ن	ك	ف	ا	ي	م	ل
ا	ت	ل	ي	و	غ	م	ا	ر	ن	ا	ه	ي	س
ا	ي	ل	ا	د	ت	ي	ل	ا	غ	ا	ا	ش	ي
ي	س	ي	ر	ا	ر	و	ر	ا	و	د	ر	ا	ر
ب	ن	ح	ل	ا	ب	و	ي	ا	ا	ي	ت	ل	ب
ن	ي	س	م	ي	س	ر	ا	ل	ن	ث	ا	س	س
غ	س	و	ز	ت	و	ا	د	ي	و	ب	ن	ا	ي
ا	و	ر	ن	ل	ع	ل	ا	د	د	ي	ي	ر	ف
ي	ل	ي	غ	س	ز	ي	م	ن	ا	ا	س	د	ل
ج	ت	ش	ح	ظ	ه	ش	و	ا	م	ف	ن	و	ا

شروط اللعبة

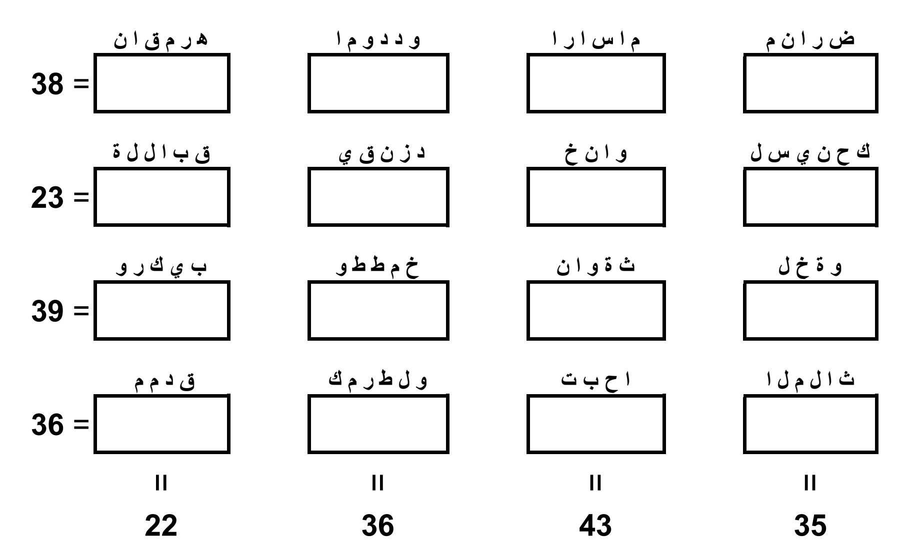
إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 11 حرفا:
مغنية بوب وممثلة اميركية راحلة

الفيس بريسلي – اديث بياف – انديلا – ادامو – اغنية – اريس – بيونسه – بيتلز – جنيفر لوبيز – جيا غن – حظ – ديانا روس – داليا – ريانا – سيناترا – سولت – شيلا – شير – صوت – عز – غلوريا غاينر – غناء – كلمات – لا – زارا – لحن – لفظ – مايكل جاكسون – ميشال ساردو – ماريا كاري – مون راي – مادونا – نغم

تسلية

حروف مبعثرة



شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1-رتبة عسكرية
2-شهر هجري
3-من يُظهر الايمان ويُبطن الكفر
4-مكعب سحري كناية عن لغز ميكانيكي ثلاثي الابعاد
5-ما يوضع عليه الطعام ليؤكل وتسمية العامة السُفرة
6-مدينة فلسطينية ثالثة كبرى مدن الضفة الغربية
7-وجهة المصلين عند الصلاة لدى المسلمين
8-نوع من الاسماك يشبه الثعبان
9-مكان الانفراد بالنفس
10-امين الملك ووكيله الخاص
11-مدينة روسية على ضفاف نهر الفولغا
12-كتاب او وثيقة او نص مكتوب لم يُطبع بعد
13-معبود مصري هو رب الصناعات كان هيكله في منف
14-سمات بيولوجية وجسدية عند المرأة
15-عاصمة تنزانيا
16-ما كان على الانف وما حوله من نقاب

أسماء من التاريخ

16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

امبراطور بيزنطي (575-641). قاهر الفرس. فشل في وقف الفتح الاسلامي فتخلى عن سوريا وفلسطين وما بين النهرين ومصر.

7+6+5+10+14+3 = عاصمتها برن
2+8+9+6+12 = مدينة في نيجيريا
3+2+1+15+13 = علم اصول الشريعة
11+4+16 = مولود صغير

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

ايار 1571: التتار يحرقون موسكو بعد استيلائهم عليها.

ايار 1641: المستكشف الهولندي ابل تاسمان يكتشف نيوزيلندا.

ايار 1675: تشارلز الثاني ملك انكلترا يأمر بإنشاء مرصد غرينتش الملكي.

ايار 1940: تأسيس شركة الوجبات السريعة ماكدونالدز في الولايات المتحدة الاميركية.

معلومات عامة

الثعبان من الزواحف ذوات الدم البارد. اعتقد العلماء ان الثعابين وُجدت على الارض منذ ملايين السنين وكانت تشبه السحالي الا انها لا تملك ارجلا ولا جفونا متحركة. ليس للحية آذان، الا ان لسانها يشعر بالذبذبة وارتجاج الاصوات، لهذا تمد لسانها باستمرار لتشعر بما يجري حولها. الحية الخبيثة المعروفة بالكوبرا تنفث سما يكفي لقتل مئة وخمسين شخصا من غرام واحد، ويكفي الانسان ملامسة هذا السم ليقع في غيبوبة.

طرائف

من اعظم الشخصيات في التاريخ الاوروبي امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة وملك اسبانيا شارلكان العظيم. بسبب حكمه لامبراطورية مترامية الاطراف موزعة على ثلاث قارات وقع في هفوات واخطاء ادارية كبيرة.

تقدم يوما نحو كرسي الاعتراف واقر بخطاياه الشخصية امام الكاهن.

قبيل انصرافه نظر اليه الكاهن قائلا بحنكة: لقد اعترفت بخطايا شارل، والآن اعترف بخطايا الامبراطور.

اقوال مأثورة

"الذين يشتكون قلة الرزق وقلة الحظ وسوء الحياة، خزائنهم مليئة وغنية، لكنهم فقدوا مفاتيح كنوزهم وهي التفاؤل والصبر والايمان"

(نزار قباني).

SU DO KU

مستوى صعب

			8					6
			1	2	3		8	4
			7			2		
		8		9	2	6		
		2		7	8		3	
3								
		7			1			5
	1							
2	5	6		3				7

مستوى وسط

		2		5		3		
5	1		2		9		7	8
			7		6			
	9		4		3		6	
	4		6		5		8	
			5		4			
3	5		8		1		9	2
		1		9		4		

مستوى سهل

	9			4			1	
6	2		1				7	
3			7	5			2	
		5	6	3	7	4		
7		8				1		9
		2	9	1	8	3		
	5			9	1			8
	7				3		4	5
	4			7			9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 127

حل SU DO KU

مستوى صعب

1	8	6	3	2	7	9	5	4
4	5	9	6	8	1	3	7	2
2	7	3	5	9	4	6	1	8
6	9	1	4	7	5	2	8	3
5	4	8	1	3	2	7	9	6
7	3	2	8	6	9	5	4	1
3	2	5	9	4	8	1	6	7
9	6	4	7	1	3	3	2	5
8	1	7	2	5	6	4	3	9

مستوى وسط

8	7	3	5	9	2	4	1	6
4	6	2	7	1	8	3	5	9
9	1	5	3	6	4	2	7	8
1	4	6	9	2	3	7	8	5
3	5	9	6	8	7	1	4	2
7	2	8	4	5	1	6	9	3
6	8	7	1	3	9	5	2	4
5	9	1	2	4	6	8	3	7
2	3	4	8	7	5	9	6	1

مستوى سهل

8	3	5	1	6	7	9	2	4
4	1	2	9	5	8	6	3	7
7	6	9	3	2	4	1	5	8
1	2	3	4	7	5	8	6	9
6	4	7	2	8	9	3	1	5
9	5	8	6	1	3	4	7	2
2	7	1	8	4	6	5	9	3
5	9	4	7	3	1	2	8	6
3	8	6	5	9	2	7	4	1

حل حروف مبعثرة

1- بشمركة -2 انساق -3 مانيسا -4 الفدغ -5 داروين -6 الغدر -7 الجبيل -8 متين -9 مرداد -10 مجاملة -11 سنجاب -12 اللخمة -13 كاونس -14 اهدر -15 المحطة -16 منعق

حل الكلمة الضائعة

راحة الارواح

حل اسماء من التاريخ

ايليا ضاهر ابوماضي

حل مثل في الدائرة

بيلحس الفرن عا ريحة الكبة

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- حبيب باشا السعد -2 اجاكسيو – بوروندي -3 فد – فل – بون – جدايل -4 ظرفي – ما – بدو – نبي -5 افقار – نفط – نف – ان -6 بلي – يم – اوفا – هجا -7 دينار – طولون -8 ار – مغربية – ثم – او -9 هتلر – ارل – حاضر -10 سكب – ارن – دبي -11 ماربيا – سلايد – از -12 يدندنان – رطل -13 ساند – اودي – ايك -14 نوابغ – رام الله -15 الحاصباني – مطران

عموديا

1- حافظ ابراهيم – سنا -2 بجدرفل – رت – الاول -3 يا – فقيد – لير – ناح -4 بكفيا – يمر – بيدبا -5 بسل – رينغ – سيد – غص -6 اي – ماراكانا -7 شوبان – ربرب – دورا -8 فا – يل – سندان -9 ابن بطوطة – الايمي -10 لو – فو – حران -11 سرجون الثاني – قلم -12 عود – ومض – در – لط -13 دنان – هن – رد – طاهر -14 ديباج – بالي -15 سيلينا غوميز – كان

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

التردّد

محطات اساسية شهدتها الساحة اللبنانية منذ ان حاز لبنان استقلاله في العام 1943 حتى اليوم. في كل مرة كان يقع البلد في اتون احداث وحروب في الداخل ومن الخارج، وكان الوضع يخرج من عقاله وتعم الفوضى ويسقط قتلى وجرحى، عدا الاضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسببها هذه التطورات. ثم تتدخل دول لرأب الصدع بين "الاخوة المتقاتلين" وفرض هدنة لمرحلة معينة لتستأنف الحروب مجددا.

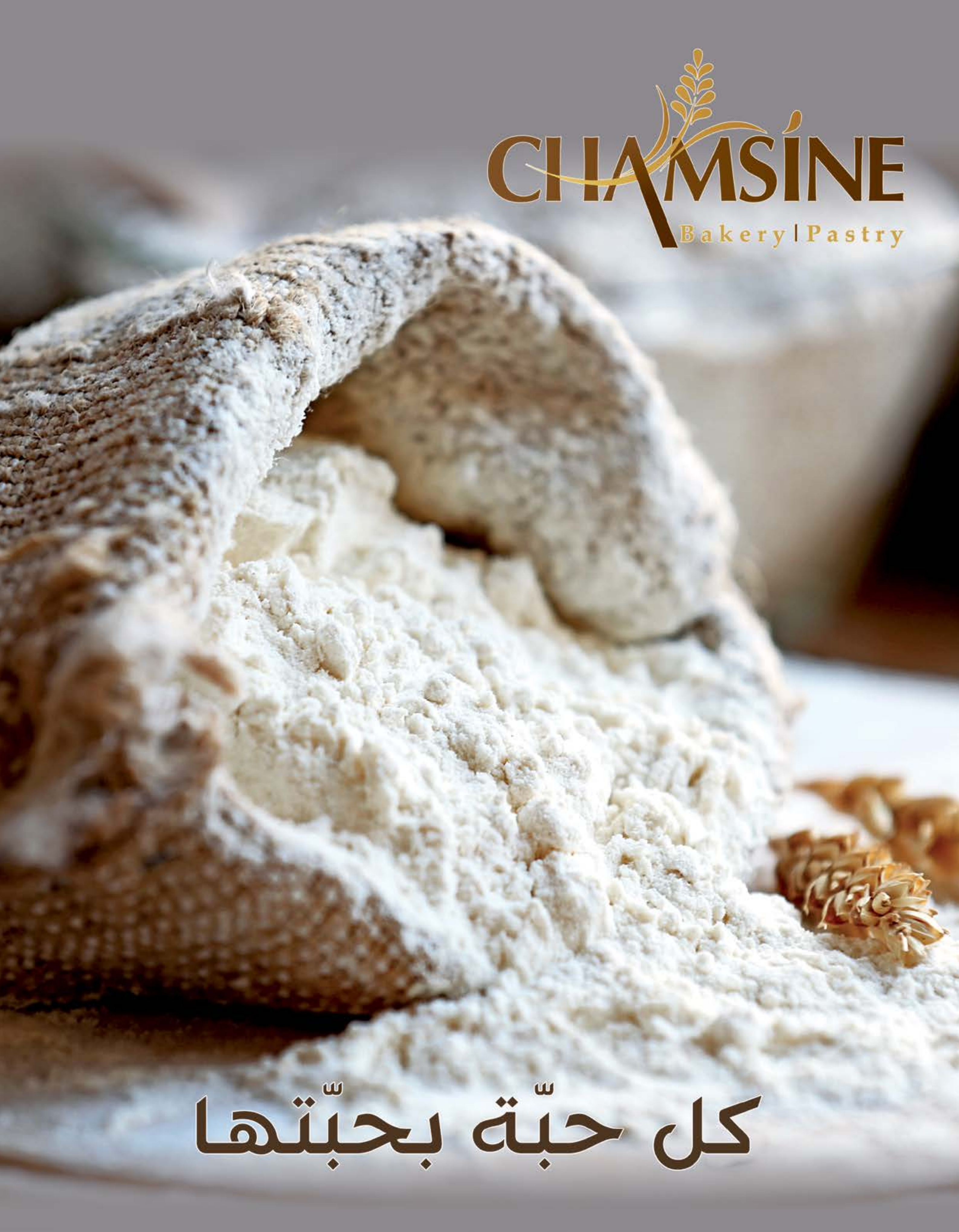
مما لا شك فيه ان الدولة اللبنانية، الممثلة شرعيا برئيس الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي والقضاء والمؤسسات الادارية الرسمية والقوى العسكرية والامنية، هي المسؤولة بشكل رئيسي عن ادارة البلاد وحسن انتظامها وامن شعبها من كل نواحي الحياة وفي كل القطاعات. اذا حاولنا ان نستعيد شريط الاحداث والاضطرابات وما رافقها من حروب داخلية - داخلية، او خارجية، يمكن ان نصل الى خلاصة مفادها ان كل ما كان يحصل في لبنان من تطورات عسكرية وامنية، كان يعود، في الدرجة الاولى وفي كثير من الاحيان، الى "التردد" في اتخاذ القرارات الصائبة التي تصب في المصلحة الوطنية للدولة والشعب. لو لم يتردد المسؤولون في اتخاذ مواقف جريئة بعيدة من المصالح الشخصية او الحزبية او الطائفية، والعمل في المقابل على فرض الامن الشرعي وصون البلاد والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمعيشي والنقدي وحماية الشعب و... لكان لبنان تجنّب ومَنَع:

- تشريع حدوده وابوابه امام التدخلات الخارجية.
- الاحداث التي اسست لثورة العام 1958 وارتداداتها السلبية على الوطن.
- التوقيع والموافقة على "اتفاق القاهرة" في العام 1969 الذي شرع الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري في لبنان، وتأكيد حرية العمل الفدائي انطلاقا من اراضي لبنان والتنازل عن سيادة فرض الامن الشرعي داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان.
- تدخل الفلسطينيين عسكريا وسياسيا في الشأن اللبناني ومناصرتهم افرقاء لبنانيين في وجه لبنانيين آخرين.
- حادثة "البوسطة" في عين الرمانة في 13 نيسان 1975 التي الهبت شرارة الحرب الداخلية التي امتدت 15 عاما، وادت الى تقسيم العاصمة بيروت بين شرقية وغربية.
- تحويل الاحزاب السياسية في لبنان الى ميليشيات مسلحة في مواجهة بعضها البعض.
- تحييد الجيش اللبناني عن ضبط الامن والاستقرار، ومن ثم تقسيمه الى الوية طائفية.
- غزو جيش العدو الاسرائيلي ما يقارب 10% من جنوب لبنان حتى نهر الليطاني في العام 1978، وانشاء منطقة عازلة بعرض عشرة كيلومترات داخل الاراضي اللبنانية، ثم احتلال بيروت عام 1982.
- توقيع اتفاق 17 ايار بين لبنان والعدو الاسرائيلي عام 1983، ثم اضطر المسؤولون الى اسقاطه في العام 1984.
- شن الحروب بين اللبنانيين وسقوط قتلى وجرحى ومعوّقين وحصول عمليات نزوح وتهجير وهجرة وقتل على الهوية.
- عدم انتخاب رئيس للجمهورية في العام 1988، وما اعقب ذلك من حروب داخلية نتج منها توقيع اتفاق الطائف عام 1989، وادت الى اكتساح الجيش السوري خطوط التماس للمنطقة الشرقية ودخوله القصر الجمهوري في بعبدا.
- العمليات العدوانية التي نفذها العدو الاسرائيلي على لبنان عامي 1993 و1996 وصولا الى حرب تموز عام 2006.
- اندلاع الحرب بين الجيش اللبناني ومنظمة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد عام 2007.
- احداث 7 ايار 2008 التي اعقبها انعقاد مؤتمر الدوحة.
- التدفق العشوائي والفوضوي للسوريين على لبنان بعد اشتداد الحرب السورية عام 2011.
- نشوء الازمة الاقتصادية وبدء الانهيارات المالية بدءا من العام 2019.
- انفجار مرفأ بيروت الذي دمر جزءا من بيروت وقتل 210 اشخاص واصاب 6000 وشرّد 350000 نسمة.

الغيوم السود تتلبد فوق رؤوسنا. فهل سيكون "التردد" مفتاح الباب امام مصير لن يسلم منه احد؟ ام سيهبّ الجميع لحماية وطنهم؟

قديما قيل ان "القائد العظيم هو ذلك الشجاع الذي يتخذ القرار عندما يكون الجميع مترددا".

إلى العدد المقبل


CHAMSINE
Bakery | Pastry
كل حبّة بحبّتها